الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدى – أم البواقى -
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

مطبوعة في مقياس :

الإقتصاد الكلي 02

محـاضرات و تمـارين

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس تخصص : علوم إقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

من إعداد الدكتورة :

زهيه لموشى

السنة الجامعية : 2021 – 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه المطبوعة خاصةبالمحاضرات و التمارين المتعلقة بمقياس بالاقتصاد الكلي 02 ، و الموجهة لطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية ، و التى تناولنا فيها كل ما يتعلق بمقرر السداسي الثانى ، و لقد تم من خلالها تقديم طرح علمى نظري لمجمل المفاهيم و الدروس الخاصة بالمقياس بالإضافة إلى بعض الأمثلة و التمارين المقترحة فى كل محور من المحاور المقررة ، و قد عمدنا إلى محاولة تبسيط مختلف المفاهيم و المصطلحات و تقديم الشرح اللازم من أجل تقريب المفاهيم للطلبة و إزالة الغموض الذى يحيط بالمقياس ، و قد إحتوت المطبوعة على خمسة فصول كالتالى :

الفصل الأول : دوال الاستهلاك الحديثة

الفصل الثانى : دوال الطلب على النقد

الفصل الثالث : تحليل هانس و هيكس لسعر الفائدة (منحنى التوازن الاقتصادي العام)

الفصل الرابع : نماذج النمو الاقتصادي

الفصل الخامس: الدورات الاقتصادية

فهرس المحتويات

الفصل الأول : دوال الاستهلاك الحديثة 06
1- نظرية الاستهلاك عند kuznets (1946).....07
2- نظرية الاستهلاك عند duesembery (1949).....07
3- نظرية الاستهلاك عند friedmane (1957).....12
4- نظرية دورة الحياة MBA 14
5- تأثير الأصول على الاستهلاك 16
- تمارين.....20
الفصل الثاني : دوال الطلب على النقود 23
1- الطلب على النقود بالمدرسة الكلاسيكية و النظرية الكمية.....24
1-1 أسس الطلب على النقود عند الكلاسيك 24
1-2 دالة الطلب على النقود عند الكلاسيك 24
1-3 التوازن في سوق النقود في التحليل الكلاسيكي 25
2- تطور نظريات الطلب على النقود 26
3- الطلب على النقود بالمدرسة الكينزية و التفضيل النقدي 27
3-1 أسس الطلب على النقود عند كينز 27
3-2 دالة الطلب على النقد عند كينز 28
3-3 منحنى الطلب على النقود (التفضيل النقدى).....34
3-4 مصيدية السيولة أو فخ السيولة (Liquidity trap) 37
4- الطلب على النقود في المدرسة الكينزية الحديثة 40
5- الطلب على النقود عند فريدمان (نظرية كمية النقود الحديثة).....43
- تمارين 49
الفصل الثالث :تحليل هيكس و هانس لسعر الفائدة (التوازن الاقتصادي العام).....53
1- توازن سوق السلع و الخدمات (منحنى IS " منحنى هانسن ").....54
1-1 طريقة إيجاد منحنى IS 54
1-2 أثر المتغيرات الخارجية على سوق السلع و الخدمات 57
1-3 إشتقاق منحنى IS.....57
2- توازن سوق النقود (منحنى LM" منحنى هيكس ") 63

2-1 عرض النقود MS.....63
2-2 الطلب على النقود Md.....63
2-3 التوازن في سوق النقد 65
2-4 إشتقاق منحنى LM 66
3- التوازن الاقتصادي العام :(التوازن الآني بين سوقي السلع والخدمات وسوق النقود) 67
4- تغير التوازن الاقتصادي العام و أثر السياسة الاقتصادية العامة 68
4-1 مفهوم السياسة الاقتصادية العامة 68
4-2 السياسة المالية 69
4-3 السياسة النقدية 72
5- أثر السياسة المالية و النقدية معا على التوازن الاقتصادي العام 77
5-1 مرونة كل من منحنى *IS* و *LM*.....77
5-2 دمج السياسة المالية و النقدية 78
5-3 فعالية السياسة المالية و النقدية 79
6- مرونة الأجور و الأسعار و توازن سوق العمل 81
6-1 توازن سوق العمل 83
6-2 تحليل أثر مرونة الاجور و الأسعار على التوازن الاقتصادي العام.....83
7- أثر سعر الفائدة على التوازن الاقتصادي العام.....86
8- أثر بيجو Pigou على الأسعار.....88
- تمارين 90
الفصل الرابع: نماذج النمو الاقتصادي.....93
1- ماهية النمو الاقتصادي 94
2- نماذج النمو الاقتصادي 102
2-1 نموذج (هارود – دومار) Harrod - Domar Growth model 102
2-2 نموذج كالدور kaldor Growth model 104
2-3 نموذج جوان روبنسون Joan Robinson Growth model 110
2-4 نموذج سولو- سوان Solow-Swan Growth model.....114
- تمارين 120
الفصل الخامس : الدورات الإقتصادية 123
1- ماهية الدورات الاقتصادية 124

2- نظريات الدورات الاقتصادية 129
3- معالجة الدورات الاقتصادية 132
- تمارين 133
- قائمة المراجع 134

/لفصل الأول : دوال الاستهلاك الحديثة

الفصل الأول : دوال الاستهلاك الحديثة

يمثل الاستهلاك ، النشاط الاقتصادي المستمر لاشباع حاجاتنا المتعددة والمتنوعة وقد اختلفت النظريات التي تناولت الموضوع، حيث حاول مجموعة من الاقتصاديين الاهتمام بالأفكار التى قدمها كينز حول دالة الاستهلاك في المدى القصير خاصة أهميتها فيمايتعلق بالسياسة الاقتصادية، و قد حاولوا تطوير تلك الدراسة في إتجاهات مختلفة و من أهم هذه الدراسات :

دالة الاستهلاك عند kuznets (1946)،

دالة الاستهلاك عند duesembery (1949) ،

دالة الاستهلاك عند friedmane ، (1957)

نظرية دورة الحياة MBA.

1- نظرية الاستهلاك عند kuznets (1946) :

أثبتت نتائج البحث من وجهة نظر هذه النظرية ، أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك له أي b = pmc و ليس b < pmc ، أي انها لم تشر إلى إنخفاض النسبة $\frac{C}{Y}$ في الفترة الطويلة كما هو عند كينز في الفترة القصيرة ، و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الاستهلاك المستقل في الفترة الطويلة يكون معدوما أي a = 0 ، بينما في الفترة القصيرة (a > 0)، و هذا يعني أن العلاقة بين c و y هي علاقة تناسبية و بالتالى فإن منحنى تابع الاستهلاك و ينطلق من نقطة الصفر المدى الطويل .[1]

و هذا يعني أن شكل دالة الاستهلاك في الفترة الطويلة يصبح من الشكل : C = b.Y

شكل رقم 1: دالة الإستهلاك عند kuznets

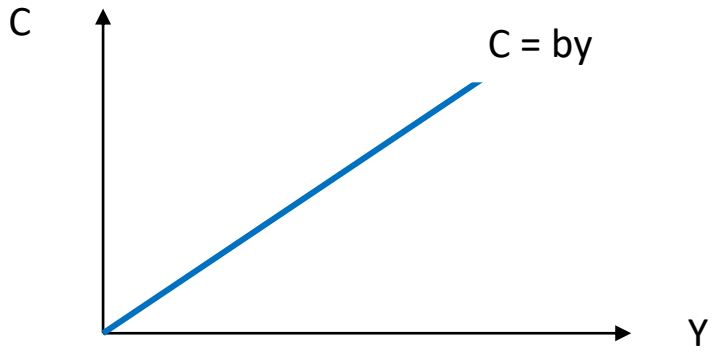

2- نظرية الاستهلاك عند Duesenberry (نظرية الدخل النسبي 1949) :

في سنة 1949 قدم الاقتصادي ديزنبري Duesenberry نظريته حول الاستهلاك ومدى ارتباطه بمستوى الدخل النسبي ومن ثم استخرج شكلا جديدا لدالة الاستهلاك في الفترة الطويلة تختلف عن دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة.و ترتكز هذه الدراسة على افتراضين هامين :

الافتراض الأول: أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي (نسبة الى دخول الافراد الاخرين) أو استهلاكهم، ونسبة الى الدخل السابق أو الاستهلاك السابق، وببساطة بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة، وهذا يسمى بظاهرة (المحاكاة) التي تعني أن العائلات تتأثر بالمحيط أو الجيران ،[2] بحيث أن العائلات ذات الدخل المنخفض أو المتوسط إذا كانت تعيش في وسط أو جيران أغنياء نسبيا فإنه سيؤدي بهذه العائلة الى تقليد الجيران أو محاكاتهم ولو تطلب الأمر إنفاق الدخل

[1] سعيد بريبش ، الاقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج و تمارين محلولة)، دار العلوم للنشر، 2007، ص 105

[2] محمد الشريف إلمان : محاضرات في التحليل الاقتصادى الكلي ، منشورات برتى ، الجزائر، 2008، ص 150

بأكمله ، وإن لم يكن الدخل كافيا أو قليلا فإن هذه العائلات يمكن أن تلجأ الى الاقتراض أو وسائل أخرى حبا في عدم التقليل من قيمتها الاجتماعية.

الشكل رقم 2:دالة الاستهلاك وفقا للافتراض الأول (Duesenberry)

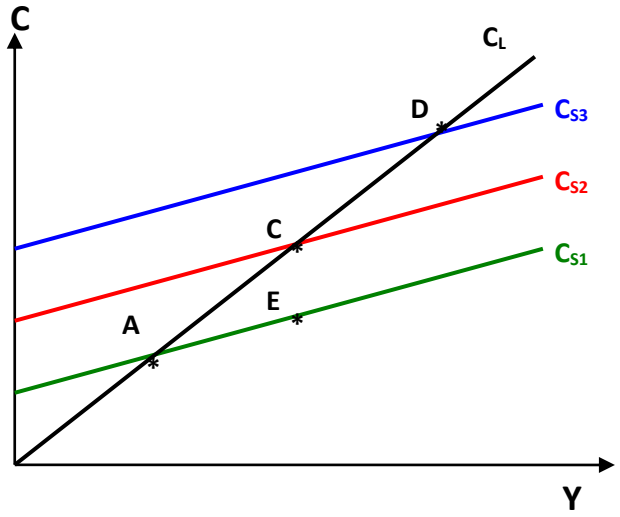

وإذا كان "كينز" يرى أن تغير الدخل المطلق يؤدي إلى تغير الاستهلاك فإن "ديزنبيري" لا يرى ذلك. يقول بأن زيادة الدخل لن تؤدي إلى التحرك على نفس دالة الاستهلاك إنما تنقل الدالة بأكملها إلى أعلى. وفقاً لكينز تنتقل دالة الاستهلاك من A إلى B عند زيادة الدخل. أما ديزنبري فيرى أن زيادة الدخل تؤدي إلى الانتقال إلى C، وإذا حدثت زيادة أخرى في الدخل ينتقل إلىD. ومع مرور الوقت نحصل على مستويات مختلفة للدخل تعطى دالة الاستهلاك في المدى الطويل. ويقول أن الميل المتوسط للاستهلاك PMC يظل ثابتاً ولا يتغير كما في النظرية الكنزية. كما صور العلاقة بين الاستهلاك والدخل بالمعادلة التالية:

$$C_{mt} = K \bullet Y_{mt}$$

حيث أن:

K : نسبة ثابتة من الدخل (الميل المتوسط للاستهلاك)

Y_{mt} : متوسط دخل الأسر

C_{mt} : متوسط استهلاك الأسر.

و منه :

$C_{mt} = \frac{C_t}{F_t}$ / Ct : يمثل حجم استهلاك كل الاسر في الفترة t ، Ft : يمثل عدد الاسر في نفس الفترة t

$Y_{mt} = \frac{Y_t}{F_t}$ / Yt : يمثل حجم دخل الأسر في الفترة t ، Ft : يمثل عدد الأسر في نفس الفترة t

وعلى ذلك فإن:

$$C_{mt} = K \bullet Y_{mt} \qquad \frac{C_t}{F_t} = K \frac{Y_t}{F_t} \qquad C_t = K \bullet Y_t$$

أي أن K تظل ثابتة، وهي عبارة عن الميل المتوسط للاستهلاك. وهذه هي الصورة النهائية التي وضعها "ديزنبيري" لتوضيح العلاقة التناسبية بين الاستهلاك والدخل. وخلاصة القول أن دالة الاستهلاك التابعة لهذه الفرضية حصيلة تزاوج دالتين إحداهما للمدى القصير والأخرى للمدى الطويل. فالدالة غير نسبية في المدى القصير وتشابه في ذلك الأمر الدالة الكنزية للدخل المطلق، بينما تصبح نسبية الشكل على المدى الطويل. وتعاني الدالة من إنكسار مميز عند التقاء دالتي المديين القصير والطويل, ويشار لذلك الانكسار بأثر السقاطة Ratchet Effect. كما يلاحظ من الرسم المقابل، فإن دالة الاستهلاك النسبية يتم السير عليها صعوداً في حالة زيادة الدخل، والذي يرتفع عادة على المدى الطويل وبمرور الزمن. هذا في حين أنه لا يتم الرجوع على منحنى الاستهلاك في المدى الطويل في حالة انخفاض الدخل، بل ينزلق المستهلك عند نقطة الانكسار على دالة المدى القصير الغير نسبية وذلك بحكم المحافظة على أنماط الاستهلاك التي اعتادها(كما في الفرض اللاحق).

الشكل رقم 3: دالة الاستهلاك وفق نظرية الدخل النسبي (Duesenberry)

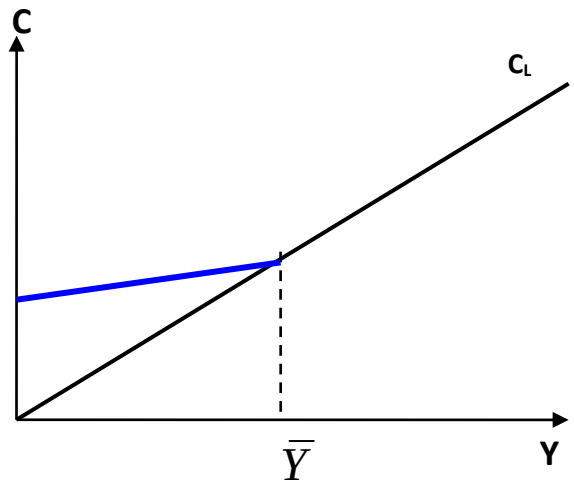

الافتراض الثاني: يرى ديزنبري أن ما افترضه "كينز" بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة متماثلة دائما هو افتراض خاطئ وغير واقعي، فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست متماثلة دائما عبر فترة زمنية معينة، فقد أدخل ديزنبيري ما يعرف بالتقلبات أو الدورات الاقتصادية قائلا أنه لو زاد الدخل فسيزيد الاستهلاك وهذا أمر متفق عليه، أما لو وصل الدخل إلى أعلى حد له وحصل تقلب أو دورة اقتصادية وانخفض الدخل، فالاستهلاك لن ينخفض، والسبب أن

المستهلكين سيحافظون على نفس مستوياتهم الاستهلاكية التي اعتادوا عليها قبل حدوث الدورة الاقتصادية.[3] ولذلك يرى أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح في هذه الفترة فقط، إنما يعتمد ايضاً على أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة.وهكذا يمكننا كتابة دالة الاستهلاك لدى دزمبري كالاتي[4]:

$$C = f(Yt-1, Yt-2, \dots Yt-n)$$

و يمكن تبسيطها على النحو التالي : $C = f(Y0, Yt)$

C : الاستهلاك الكلي

Yt : الدخل الحالي أو الجاري

Y0 : تمثل أعلى دخل سابق

وقد تم استخراج دالة الاستهلاك كمايلي : $C = by0 + c'yt$

$$= b + c'(yt/y0)$$

$\frac{C}{Y0}$

(c',b) و تمثلان الميل الحدى للاستهلاك للدخل الأعلى السابق و الدخل الجاري على التوالي

c'yt : هذه العلاقة تحل محل الثابت C0 في التابع الخطى للفترة القصيرة :

$$C=C0 + by0$$

كما توصل ديونزبري إلى أن الميل المتوسط للاستهلاك = الميل الحدى للاستهلاك $\frac{\Delta c}{\Delta y} \frac{c}{y}$ = و لم يلاحظ تناقص الميل المتوسط للاستهلاك ، أي عدم صحة القانون النفسي الكينزي ، حيث : $C0 = 0$ في الفترة الطويلة ، و منه الدالة الخطية تبدأ من الصفر : $C = by0$

ففى هذه الحالة إذا ارتفع الدخل انتقلنا من A إلى B على منحنى الاستهلاك. أما لو حدثت دورة اقتصادية وانخفض الدخل فلا يمكن الرجوع على منحنى الاستهلاك إنما يتكون لدينا منحنى الاستهلاك في المدى القصير. يتم الانتقال من B إلى A هذا وفقا للافتراض الكنزي... ولكن وفقا للنظرية الخاصة بالدخل النسبي فالاستهلاك سيكون عند C. ولكن إذا ارتفاع الدخل بنسبة أكبر من المعتاد (مثلا من A إلى E) فالاستهلاك لن يكون عند E إنما عند D ، وذلك لكون الأفراد لن ينفقوا كل الزيادة الحاصلة في الدخل على الاستهلاك، إنما جزء منها فقط، ويدخرون الباقي لسد الفجوة التي حدثت في الدخل الانتقالي، حيث أنه عندما انخفض الدخل لم ينخفض الاستهلاك بل تم تمويله من المدخرات.

[3] Jaque lecaillon, analyse macro-economique, ed cujas, paris, 2017, p 85.
[4] Jacque lecaillon, op-cit, pp 86-87.

الشكل رقم 4: دالة الاستهلاك بنظرية الدخل النسبي وفقا للافتراض الثاني

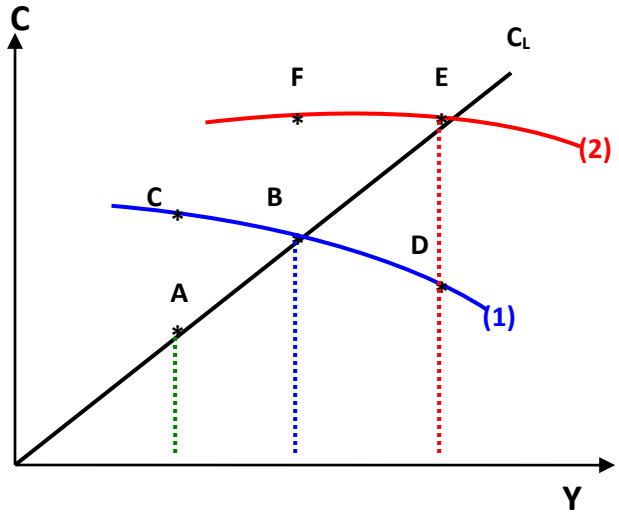

الآن لو حدث وزاد الدخل مرة أخرى بنفس النسبة، وارتفع من B وإلى E، وحدثت دورة اقتصادية من شأنها انخفاض الدخل، فإن مستوى الدخل لن يؤثر على الاستهلاك بالانخفاض إنما سيكون عند النقطة F، أي يتكون لدينا دالة الاستهلاك في المدى القصير(2).

وعلى ذلك فالنظرية توضح أن العلاقة الأساسية بين الدخل والاستهلاك تتمثل في دالة الاستهلاك طويلة الأجل إي C_L لكن هذه الدالة تصبح دالة استهلاك قصيرة الأجل عند حدوث تقلبات اقتصادية كالدالتين (1)،(2) على الرسم. ولما كانت الأدلة العلمية تشير إلى صحة النظريتين فمن الصعب أن نقبل واحدة ونرفض الأخرى. [5]

مثال تطبيقي :

إذا كانت لديك البيانات التالية الخاصة بالدخل خلال فترات معينة وكانت α = 1.196 و β = 0.25

الفترة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
الدخل	1000	1100	1200	1300	1400	1500	1600	1600	1500	1400	1300	1450	1550	1600	1700	1800

المطلوب:

1- تحديد حجم الإنفاق الإستهلاكي والإدخار لكل مستوى وفق دالة الدخل النسبي لـ *James Duesenberry*

2- الميل المتوسط للإستهلاك عند كل مستوى.

3- الميل الحدي للإستهلاك عند كل مستوى.

الحل :

1/ تحديد حجم الإنفاق الإستهلاكي والإدخار لكل مستوى وفق دالة الدخل النسبي لدوزنبري:

[5] J .s Duesenbery ; income, saving and the theory of consumer, Behaviour, havard university press,1949, p101

$$C = \alpha yd - C'\left(\frac{yd2}{y}\right)$$

$$C = 1.196y_d - 0.25(\frac{yd2}{y})$$

pmc	C'	S	C	y	y_d	t
0.946	**-**	54	946	**1000**	1000	1
0.946	**0.946**	59.4	1040.60	**1100**	1100	2
0.946	**0.946**	64.4	1135.20	**1200**	1200	3
0.946	**0.946**	70.2	1229.80	**1300**	1300	4
0.946	**0.946**	75.6	1324.40	**1400**	1400	5
0.946	**0.946**	81	1419	**1500**	1500	6
0.946	**0.946**	86.4	1513.60	**1600**	1600	7
0.946	**0**	86.4	1513.60	**1600**	1600	8
0.96	**0.71**	57.57	1442.43	**1600**	1500	9
0.97	**0.74**	31.85	1368.15	**1600**	1400	10
0.99	**0.77**	9.27	1290.73	**1600**	1300	11
0.96	**0.76**	44.32	1405.68	**1600**	1450	12
0.95	**0.72**	71.6	1478.40	**1600**	1550	13
0.946	**0.70**	86.4	1513.60	**1600**	1600	14
0.946	**0.946**	91.8	1608.20	**1700**	1700	15
0.946	**0.946**	97.2	1702.80	**1800**	1800	16

3- نظرية الإستهلاك عند friedman (نظرية الدخل الدائم 1957):

لقد أضاف friedman فكرة جديدة في طرحه أو تحليله للعلاقة بين الاستهلاك c و الدخل y و ذلك عندما أدخل مفهومين جديدين للدخل و الاستهلاك و هما : الدخل الدائم و الدخل العابر او الانتقالي ، و الاستهلاك الدائم و الاستهلاك العابر أو الانتقالي .

تعريف الدخل الدائم : هو الدخل **الذى** تتوقع الأسر الحصول عليه خلال عدة سنوات مستقبلية أو بعبارة أخرى هو بمثابة الدخل العادى المتحصل عليه بصفة دائمة و يسمي أيضا بالدخل الثابت

تعريف الدخل العابر أو الانتقالي : و هي المبالغ التي لا يمكن التنبؤ بها و الى تضاف أو تطرح من الدخل الدائم ، و تشمل كافة التغيرات المؤقتة في الدخل نتيجة لبعض العوامل الموسمية أو التقلبات الدورية ، و كافة الدخول غير الثابتة أو الانتقالية .[6]

وبنفس الأسلوب يقسم friedman الاستهلاك إلى جزء دائم و **الذى** يشمل النفقات العادية للمستهلك و جزء إنتقالي و **الذى** يقابل النفقات العابرة أو غير المتوقعة

[6] السعيد بريبش ، مرجع سابق ، ص 112 .

و بشكل عام يمكن تلخيص نظرية الدخل الدائم ل friedman في نظام يتكون من ثلاث معادلات هي : [7]

$Cp = Kyp$ ..... (1)

$Yt = yp \pm ytr$ ....(2)

$Ct = Cp \pm Ctr$ .....(3)

تشير **المعادلة 1** بأن الاستهلاك الدائم أو المخطط للفرد عبارة عن قيمة K من دخله الحقيقي الدائم ، أما **العلاقة 2** فهي تبين مكونات الدخل الحقيقي الحالي (Yt) خلال فترة زمنية معينة و **الذى** يتمثل في مجموع الدخل الدائم Yp و الدخل العابر Ytr (غير المتوقع) .

أما **المعادلة 3** فهي تبين أن الاستهلاك الجاري Ct مؤلف من مجموع الاستهلاك الدائم Cp و الاستهلاك العابر Ctr و لقد إفترض فريدمان أيضا عدم وجود إرتباط أو علاقة بين الاستهلاك العابر و الدخل العابر و بين الاستهلاك العابر و الاستهلاك الدائم ، و أخيرا بين الدخل الدائم و الدخل العابر ، و هذه الفرضيات تعنى أيضا أي زيادة أو نقص في الدخل العابر لن يتبعها أي تغير في الاسهلاك .

و لإيجاد دالة الاستهلاك الكلية من العلاقة 2 و بالعويض في العلاقة 1 ، كما يلى :

$$Yp = Yt - Ytr$$

$$Cp = K(Yt - Ytr)$$

و بالتعويض في العلاقة 3 ، نجد دالة الاستهلاك الكلية في المدى الطويل :

$$Ct = K(Yt - Ytr) + Ctr$$

و على مستوى الاقتصاد الكلي فإن العناصر العابرة سوف تلغي بعضها البعض ، أي ما يربحه شخص ما قد يخسره شخص آخر ، و منه تصبح $Ctr = Ytr = 0$ ، و عليه تصبح العلاقة من الشكل $C = KY$ و الشكل البيانى يوضح ذلك :

الشكل 2 : دالة الاستهلاك عند friedman

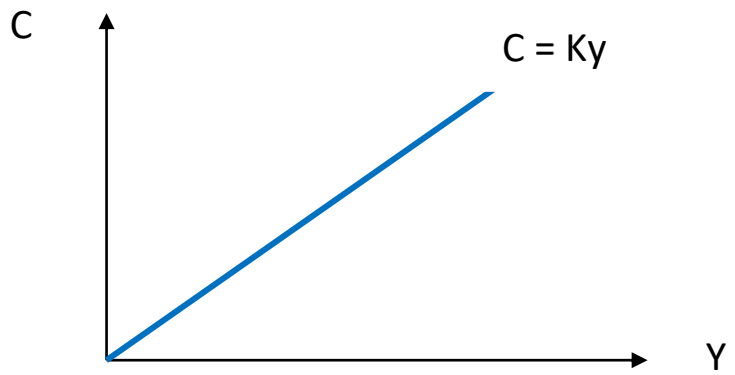

و منه نجد أن :

$K = \frac{Ct}{Yt} = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ اي أن : الميل المتوسط للاستهلاك = الميل الحدي للاستهلاك = الثابت K

[7] عمر صخرى، التحليل الاقتصادي الكلى " الاقتصاد الكلى " ، الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 2008 ، ص 76

4- نظرية دورة الحياة:(MBA)

جاء بهذه النظرية ثلاثة من الاقتصاديين هم: "مودقيلياني" Modigliani و"برومبرج" Brumberg و"أندو"Ando، لذلك أطلق على النظرية اسم MBA نسبة إلى الحرف الأول من كل إسم.و ترى النظرية أن الفرد لابد وأن يحصل على استهلاك مستقر ليس فقط لفترة زمنية محددة إنما طيلة حياته. فلو افترضنا أننا نقيس الدخل والاستهلاك على المحور الرأسي وعمر الإنسان الزمني على المحور الأفقي، وإذا قلنا بأن الدخل الذي يكتسبه الإنسان طيلة فترة حياته العملية أي منذ بدأ العمل وحتى سن التقاعد هو y_0 عند y' فمعنى ذلك أن الدخل تمثله المساحة $ry'y_0o$ ، حيث أن r هو سن التقاعد، و لا ينتهي الفرد من الاستهلاك بوصوله إلى سن التقاعد إنما يستمر حتى نهاية عمر الإنسان الزمني وليكن استهلاكه عند c_0 . أي أن الاستهلاك ستمثله المساحة $lc'c_0o$ ، حيث l تمثل نهاية حياة الفرد.[8]

و وفق هذه الفرضية فإن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى، حيث يتمثل الادخار في المساحة المظللة $y's\,c_0y_0$ ، والدخل هنا يكون أكبر من الاستهلاك. أما بعد فلا يكون لدى الفرد مصدر لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من المدخرات. وتمثل المساحة مقدار الادخار السالب الذي ينفق منه الفرد بعد التقاعد.

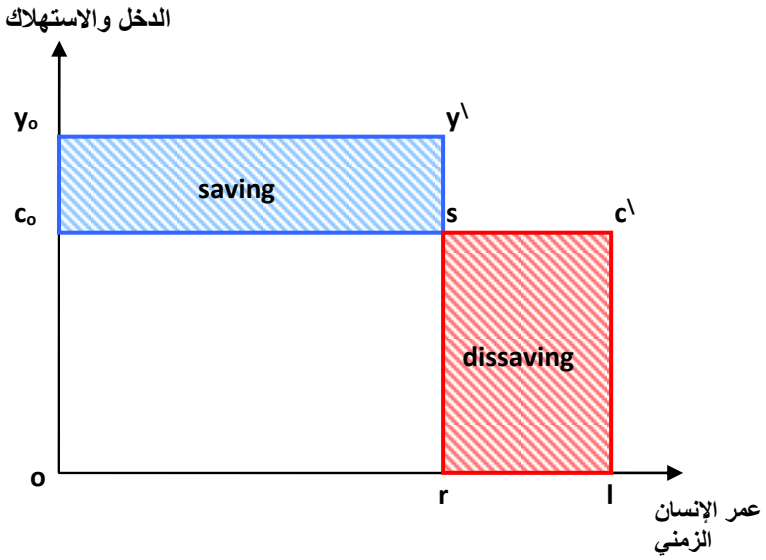

إذا وفقا لنظرية دورة الحياة يكون : $C_0\ \ L = Y_0\ \ R$

حيث أن:

C_0 : الاستهلاك $\qquad$ Y_0 : الدخل

R : الحياة العملية $\qquad$ L : عمر الإنسان الزمني

وعليه يكون: $C_0 = \frac{R}{L} Y_0$

[8] Jean –paul ; theorie macroeconommique et monetaire, ed economica, tome1, paris ,2018, pp 139-140.

بمعنى أن الاستهلاك يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل. وقد قام هؤلاء الاقتصاديين باختبار النظرية عملياً وتأكدوا من صحة نظريتهم وحسب فرضيتهم فأن:[9]

$$C_t = K(P \bullet W)$$

أي أن الاستهلاك يتوقف على القيمة الحالية لثروة الإنسان، أو ما يمتلكه الإنسان من أصول. ووفقاً لهذه الفرضية فإن الثورة التي تنقسم إلى:

1- الدخل الجاري من مصادر غير الملكية (Y_t).

2- الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية(Y_{et}).

3- صافي الثروة في نهاية الفترة($t-1$) أي A_{t-1} ، وبناء عليه صاغوا الدالة كالتالي:

$$C_t = b_0\, Y_t + b_1\, Y_{et} + b_2\, A_{t-1}$$

إذاً الاستهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري والدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية وصافي ثروة الإنسان.هذا وقد توصلت النظرية إلى أن الميل المتوسط يتخذ قيمة موجبة أقل من الواحد الصحيح، وأن الاستهلاك لا يتوقف على الدخل الجاري فقط بل على جميع أو معظم مصادر الدخل، وبذلك يحصل الفرد على نمط استهلاكي مستقر. ونقول هنا بأننا ندرس النظرية الكنزية ونطبقها، وهي قد صاغت لنا علاقة صريحة واضحة بين الاستهلاك والدخل. هذه العلاقة هي علاقة غير تناسبية تنص على أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل.

جاءت بعد ذلك الدراسات التطبيقية التي اختبرت نظرية كينز و التي اعتمدت في ذلك على السلاسل الزمنية التطبيقية و البيانات المقطعية. وكان أهم ما حصلنا عليه من هذه الدراسات هو الحصول على دالة الاستهلاك في المدى القصير ودالة الاستهلاك في المدى الطويل. كما وأوضحت النظريات السابقة أن نظرية كينز صحيحة في مفهومها ونقاطها العامة، وأن الاستهلاك يرتبط فعلاً بالدخل. ولكن الاختلاف بينهم كان في نوع الدخل، فبينما رأت النظرية الكنزية أن العامل المؤثر الوحيد في الاستهلاك هو الدخل الجاري، [10]جاءت نظرية الدخل المطلق مؤكدة بأن الدخل المطلق هو المؤثر الوحيد في الاستهلاك، وأنه لا وجود لعوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك أو تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك في المدى القصير، وبالتالي حصلنا على دالة الاستهلاك في المدى الطويل. أما نظرية الدخل النسبي فترى أن الاعتماد في الاستهلاك يكون على الدخل النسبي وليس المطلق، لكون الأسرة تعتمد في استهلاكها على استهلاك الأسر المجاورة لها. وبينت أيضاً أنه لا يمكن الرجوع على دالة الاستهلاك عند انخفاض الدخل. أما نظرية الدخل الدائم فبينت أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة من الدخل الدائم مقسمة الدخل عموما إلى دخل دائم ودخل انتقالي. في حين اعتمدت النظرية الرابعة على العلاقة بين ثروة الإنسان والاستهلاك.

[9] Jean –paul ,op-cit, p 141.

[10] إياد عبد الفتاح نسور ، أساسيات الاقتصاد الكلى ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، سنة 2013 ، ص 110

كل هذه الدراسات تعتبر دراسات تكميلية وتطبيقية على النظرية الكنزية. والخلاصة أن هناك علاقة صريحة واضحة بين الاستهلاك والدخل بغض النظر عن نوع هذا الدخل.[11] وأي تغير في الدخل يؤدي إلى تغير الاستهلاك والانتقال من نقطة إلى أخرى على دالة الاستهلاك. ولكن الدخل ليس العامل الوحيد المؤثر، حيث أن هناك عوامل أخرى غير دخلية.و من أهم **الانتقادات** الموجهة لهذه النظرية:

- الأفراد غير متأكدين فيما يتعلق بطول سنوات حياتهم؛
- الفرد لا يستطيع تقدير مقدار الدخل الذي يمكن أن يتحصل عليه بالضبط الناتج عن العمل.

يفترض النموذج على عملية التخطيط للمدى الطويل،واذا أسقطنا نفس الافتراضات على المدى القصير فانه لايمكن أن تفسر سلوك المستهلك أو سلوك الادخار أوالدخل للأفراد.[12]

5- تأثير الأصول على الإستهلاك :

إن الدخل الذي يتحصل عليه المستهلكون في نهاية كل فترة زمنية ما لايشكل المصدر الوحيد للاستهلاك إذ أن بعض المستهلكين يمتلكون موجودات نقدية على شكل مخزونات سائلة أو إيداعات مصرفية لأجل قصير(ودائع تحت الطلب وودائع آجلة) ويمكنهم استخدام هذه الموجودات في تمويل النفقات الاستهلاكية ويمتلك البعض الأخر موجودات حقيقية مثل: المباني،الأراضي،العمارات وأصول ثابتة أخرى...،...، يمكن للمستهلك بيعها من أجل مواجهة مشترياته من السلع والخدمات الاستهلاكية، كما يمتلك البعض الأخر موجودات مالية كالأسهم والسندات، الا أن تحويل هذه الأصول إلى نقود سائلة ليست دائما ممكنة خاصة إذا كنا في ظروف إقتصادية سيئة إضافة الى ذلك أن عملية التحويل لا تتم بسرعة بل تحتاج إلى بعض الوقت وبالرغم من ذلك فهذه الموجودات لها تأثير على الاستهلاك.[13]

حتى ولو بقي الدخل ثابتا فان الزيادة في هذه الموجودات لها تأثير على الاستهلاك (Ct) هذه الزيادة في الموجودات تؤدي الى زيادة الاستهلاك حتى لو بقي الدخل ثابتا دون تغير خلال بعض الفترات، كما نلاحظ أن الموجودات لفترة ما (At) تساوي الموجودات لفترة سابقة مضافا اليها ادخاره في الفترة السابقة، ومنه دالة الاستهلاك تأت بالشكل التالي:

$$Ct=bY_t+dAt$$

CT: *الاستهلاك الحالي .*

b:*الميل الحدي للاستهلاك الحالي .*

Y_t : *الدخل المتاح لفترة معينة.*

d:*الميل لاستهلاك الأصول الصافية المتراكمة.*

At: مبلغ الأصول الصافية في بداية الفترة.

---

[11] ضياء مجيد الموساوي : النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998، ص ص 155-156.

[12] بن عطية محمد، دراسة استهلاك العائلات الجزائرية بين 1969-2005، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد التنمية، 2007، ص 35

[13] حركات سعيدة ، مطبوعة بعنوان : الاقتصاد الكلي 2 (محاضرات و تمارين)، جامعة العربي بن مهيدى- أم البواقي -، 2020، ص 21

وبما أن الموجودات تتراكم عن طريق الادخار ولما كان الادخار في سنة معينة هو الفرق بين الدخل والاستهلاك فإننا نستنتج أن الموجودات هي دالة في دخول السنوات السابقة(Y_{t-1}) بالإضافة الى تلك الموجودات التراكمية الصافية الماضية (A_{t-1}) (لا تحتوي على جميع المستحقات كالديون والضرائب...،...).[14]

6- تأثير العوامل غير الدخلية على الاستهلاك:

1- مستوى الأسعار:

يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المهمة جداً في التأثير على حجم الاستهلاك، وإذا أخذنا الأمر ببساطة و بصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه. هذا من الناحية المنطقية، و لكن التحليل الاقتصادي يرى غير ذلك أيضاً، فلو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير و بالتالي يبقى الاستهلاك كما هو و لا يتغير. هذا ونشير هنا إلى ما يعرف بالخداع النقدي Money Illousion والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.

لقد قام كل من "برانسون" Branson و"كليفوريك"Klevorick بدراسة توصلا منها إلى أن خداع النقود يتعلق بدالة الاستهلاك. وقد استخدما بيانات احصائية للفترة (1955-1965) وكانت النتيجة التي توصلا إليها أن مستوى الأسعار يلعب دوراً هاماً في تحديد نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي والذي يزيد كلما زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع بقاء الدخل الحقيقي والثروة ثابتين،[15] أي أن الأسر تأخذ في عين الاعتبار بقيمة الزيادة النقدية فقط وفي دراسة مشابهة لكل من "جوستر"Juster و"واشتل" Wachtel عن تأثيرات التضخم المتوقع وغير المتوقع على الاستهلاك، اتضح أن التضخم سواء كان متوقع أو غير متوقع له تأثير سلبي على الاستهلاك (حيث يزيد الاستهلاك الحالي لتوقع ارتفاع في الأسعار) وإن كان الأثر السلبي للتضخم الغير متوقع أكبر.

2- توقعات الأسعار:

تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك. فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون مناستهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك. هذا بالنسبة لتوقعات الأسعار، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل، فإن توقع الأفراد ارتفاع دخولهم يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والعكس بالعكس.

3- التقليد والمحاكاة:

يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء

---

[14] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ،الاصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص:94

[15] أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار النشر ، الأردن ، 2017 ، ص 91 .

سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد استخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

4- النظرة إلى الادخار:

إن نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية . فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر و يستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة. أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.[16]

5- العوامل الاجتماعية:

هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك. فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدأن بالتناقص في سن الشيخوخة ، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط حيث يزيد الادخار في سن الشباب ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

6- الأذواق : تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر و هناك من يستهلك أقل. ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وخلافه. هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان و كلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى. وعلى الرغم من اختلاف الميول والأذواق لدى المستهلكين فإنه من الأهمية أن نشتق دالة استهلاك كلية للاقتصاد. تعتمد هذه الدالة على مجموعة محددة من ميول المستهلك.[17] فإذا تغيرت الميول فجأة نحو الادخار فإن دالة الاستهلاك الكلي سوف تتغير، ولكن لا يعني ذلك أن ميول الأفراد الاقتصادية تتغير سريعاً بمرور الزمن حيث أن أنماط الاستهلاك تتميز غالباص بشيء من الاستقرار النسبي.

7- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:

تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون منخفض نسبياً بسبب انخفاض مستويات دخلها. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من دخلها وادخار نسبة أكبر منه.

---

[16] اسماعيل هاشم ، التحليل الاقتصادي الكلي ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، 2014،ص117

[17] سامر عبد الهادى ، شادى الصرايرة ، نضال عباس ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2013 ، ص 106 .

فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس بالعكس.

8- الثروة:

إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالأرث مثلاً من شأنه زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط استهلاكي معين فيثبت الاستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته. وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة و رصيد من السلع المعمرة، وعلى ذلك فإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمارات أو الأوراق المالية قصيرة الأجل(تتمتع بالسيولة) من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك.[18] أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين وبالتالي ينخفض الاستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن.

9- سعر الفائدة:

أكدت النظرية الكلاسيكية كما سبق وأوضحنا أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي المحرك للادخار، في حين شكك الاقتصاديون بعدهم في ذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية. فزيادة سعر الفائدة قد تشجع على الادخار وتعوق الاستهلاك، [19]ولكنها أيضاً قد تؤثر عكسياً. فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققاً لعائد أكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء أقل ومستمتعاً باستهلاك جزء أكبر من الدخل. لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة، بينما يجد البعض الآخر أنها علاقة قوية نسبياً.

10- الضرائب:

تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك ومن ثم على الادخار ، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي(أو الادخار العام)، حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

---

[18] جيمس جوارتيني ، ريجارداستروب ، الاقتصاد الكلى " الاختيار العام و الخاص " ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1999 ، ص 121

[19] محمود حسين الوادى ، أحمد عارف العساف ، الإقتصاد الكلى ،الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عما ن، الاردن ، سنة 2009 ، ص 91

تمارين :

التمرين 01 : ليكن لدينا الاستهلاك المخصص من طرف عائلتين A . B حسب مختلف مستويات الدخل المتاح :

الدخل المتاح		0	1000	2000	3000	4000
الاستهلاك	A	2800	3600	4400	5200	6000
	B	3200	4000	4800	5600	6400

المطلوب : 1 – كون دالة الاستهلاك و الادخار لكل عائلة ؟ 2 – كون دالة الاستهلاك الكلية ؟

التمرين 02 : إذا أعطيت لك البيانات التالية المتعلقة بالدخل و الانفاق الاستهلاكي لاقتصاد ما خلال كل ثلاث أشهر على امتداد ثلاث سنوات :

البيان	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة	
	y	c	y	c	y	c
الثلاثي الأول	100	85	450	322,5	600	435
الثلاثي الثاني	200	145	500	352.5	700	495
الثلاثي الثالث	300	205	550	382.5	800	555
الثلاث الرابع	400	265	600	412.5	900	615

المطلوب :

1- حدد دالة الاستهلاك الخاصة لكل سنة ؟

2- حدد دالة الاستهلاك للفترة الطويلة مبرهنا أن $C0 = 0$

3- حدد خواص الدالة الكينزية

4- مثل هذه الدوال بيانيا في رسم موحد

التمرين 03: لتكن لدينا المعطيات التالية: العلاقة طويلة بين الإستهلاك والدخل المتاح أو الجاري هي 0.9 وبإستخدام نظرية الدخل الدائم كمرجع.

المطلوب: حدد مستويات الإستهلاك في الحالات التالية:

1- $Y_c = 600 \; ; \; y_t = 0$

2- $Y_c = 650 \; ; \; y_t = 30$

3- $Y_c = 700 \; ; \; y_t = -20$

4- $Y_c = 800 \; ; \; y_t = 50$

تمرين 04 :

يتميز اقتصاد ما في المدى الطويل بدخل جاري yt قدره 420 م ون ، اعتمادا على نظرية الدخل الدائم ل friedman في حالتين A و B يبلغ الميل المتوسط للاستهلاك على التوالي : 0,85714 و 0,94285

1- أوجد ثم أرسم دالة الاستهلاك إذا علمت أن العنصر العابر من الدخل يقدر ب Ytr = 20 م ون، تطرح في الحالة A و تضاف في الحالة B ، ثم قرن بين الميل المتوسط و الحدى للاستهلاك ؟

2- لو اعتمدنا على نظرية الدخل النسبي عند Duesembry مرتكزين على أكبر داخل سابق و **الذى** بلغ 300 م ون ، يتساوي فيه الاستهلاك الكلي في المديين القصير CTc و CTl فرضا .

- أحسب حجم الاستهلاك الكلي عندما ينخفض هذا الدخل بمقدار النصف ، إذا علمت أن نسبة الاستهلاك عند كل دخل إضافي في المدى القصير تقدر ب 80 %
- ثم عين السلوك الاستهلاكي الجديد في نفس الرسم السابق

3- إنطلاقا من السلوك الاستهلاكي في المدى القصير هل ينسجم القانون النفسي الاستهلاكي الكينزي مع سلسلة إحصائية سداسية يبلغ فيها دخل السداسي الأول 100 م ون ، و يزداد ب 50 م ون في كل فترة خلال 5 فترات متالية .

ملاحظة : قرب الأرقام بالويادة في السؤال الأول

/لفصل الثانى : دوال الطلب على النقد

الفصل الثاني : دوال الطلب على النقود

تعكس أسواق الأصول الجانب النقدي من الاقتصاد. ويعتبر سوق النقد من أهمها وفيه يتحدد متغير سعر الفائدة بواسطة تفاعل قوى الطلب وقوى العرض من النقود كما سبق وتناولنا في توازن السوق النقدي. وقد تناولنا أيضاً الطلب على النقود ودوافعه المختلفة، وعليه نتناول في هذا الجزء من الدراسة، بشيء من الإيجاز، مدارس تحليل الطلب على النقود المتعددة إبتداءاً بالمدرسة الكلاسيكية ووصولاً بالمدارس الحديثة، مروراً بالمدرسة الكينزية. و سنتناول فيما يلى :

1- الطلب على النقود بالمدرسة الكلاسيكية و النظرية الكمية للنقود (أسس الطلب على النقد، دالة الطلب ، توازن سوق النقد)
2- تطور نظريات الطلب على النقود
3- الطلب على النقود في المدرسة الكينزية و التفضيل النقدى (أسس الطلب على النقد ، دالة الطلب على النقد)
4- الطلب على النقود في المدرسة الكينزية الحديثة
5- الطلب على النقود عند فريدمان

1- الطلب على النقود بالمدرسة الكلاسيكية و النظرية الكمية:

لقد مر موضوع الطلب على النقود بعدة نظريات كان أهمها النظرية الكلاسيكية والتي تعتبر الطلب على النقود ما هو الا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات بمعنى النقود تعبر عن الاسعار بالنسبة للسلع والخدمات فقط كذلك فهي نظرية تحديد المستوى العام للأسعار، و سنتناول فيما يلي :

1-1 أسس الطلب على النقود عند الكلاسيك : تقوم النظرية الكلاسيكية على الأسس الاتية :

- الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات .
- القيمة الحقيقية للنقود (القوة الشرائية تتوقف على العلاقة بين كمية النقود و بين كمية السلع و الخدمات التي يمكن شرائها بها) .
- ثبات حجم المعاملات .
- ثبات سرعة دوران النقود .

2-1 دالة الطلب على النقود عند الكلاسيك : تفترض المدرسة التقليدية أن الطلب على النقود يتشكل بناءاً على أن النقود تستخدم كوسيط للتبادل Medium of Exchange ومن ثم تفي بدافع المبادلات Transactions Motive . وعليه فإن الطلب على النقود يتحدد بناءاً على ما تشتريه تلك الكمية من النقود من السلع والخدمات، أي أنه طلب على النقود الحقيقية. وتقاس كمية النقود الحقيقية بقسمة كمية النقود على مستوى الأسعار.

$$\frac{M_d}{P} = f(Y) = kY$$

وحيث K ثابت يقيس مدى استجابة الكمية المطلوب من النقود الحقيقية لتغير مستوى الدخل، فإذا كانت دالة الطلب على النقود هي: $\frac{M_{td}}{P} = 0.25Y$ ، فهذا يعني أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة 25% من دخلهم في صورة نقود حقيقية سائلة لتمويل معاملاتهم المختلفة.[1]

و لتحقيق التوازن في سوق النقود وفقاً للنظرية الكلاسيكية، يتم إدخال عرض النقود إلى الصورة، ومساواة جانبي العرض والطلب، أي:

الطلب على النقود الحقيقية = العرض الحقيقي للنقود

$$\frac{M_d}{P} = \frac{M_s}{P}$$

وبالتعويض عن طرفي شرط التوازن وإعادة الترتيب نحصل على المعادلة التالية: $\frac{M}{P} = kY$

هذه المعادلة تعرف بمعادلة "كمبردج" Cambridge Equation والتي تنسب للاقتصاديين الكلاسيكيين ألفرد مارشال Marshall وبيجو Pegou. هذا وتتخذ هذه المعادلة شكلاً مغايراً يطلق عليه معادلة التبادل أو معادلة

[1] روبرت بارو ، الإقتصاد الكلي ، ترجمة أحمد عساف و علاء الدين صادق ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، سنة 2013، ص 35 1

فيشر، والتي تنسب للاقتصادي إرفنج فيشرFisher. ويتم الحصول على هذه الأخيرة بضرب جانبي معادلة كمبردج في مستوى السعر وقسمتهما على k: $\frac{1}{k}M = PY$. وعادة ما تكتب معادلة التبادل على النحو التالي: $VM = PY$، وذلك بتعريف سرعة دوران النقود ($V = \frac{1}{k}$) على أنها مقلوب النسب المحتفظ بها من النقود السائلة لغرض المبادلات. ووفقاً لدالة الطلب على النقود الرقمية السابقة تكون سرعة دوران النقود =4، بمعنى أن النقود تتداول بين الأيدي أربع مرات خلال الفترة الزمنية المحددة.

1- 3 التوازن فى سوق النقود في التحليل الكلاسيكي :

يعتبر الكلاسيك الطلب على النقود Mdمتغير داخلى ، بينما عرض النقودMS متغير خارجي حيث : Ms=M0، فعرض النقود تحدده السلطة النقدية عن طريق سياستها النقدية و ذلك بشكل مستقل عن المتغيرات الإقتصادية الأخرى و التى من أهمها الدخل .و يتحدد التوازن النقدي عندما يتساوى عرض النقود و الطلب على النقود أي : Ms= Md ، و يمكن تمثيل ذلك بيانيا بالشكل التالى :

الشكل رقم 01: التوازن في سوق النقد عند الكلاسيك

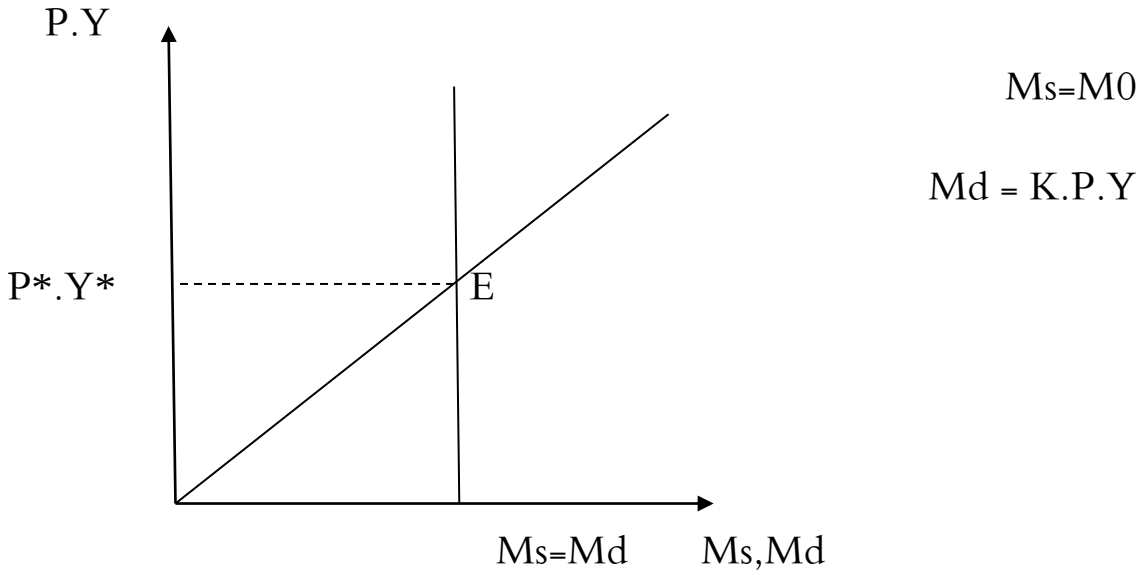

P* : مستوى الأسعار عند التوازن

نلاحظ من الشكل أن عرض النقد ممثل بمنحنى عديم المرونة بالنسبة للدخل و لذلك يأخذ شكل خط مستقيم موازي للمحور الراسي ، أما منحنى الطلب على النقود فيأخذ شكل دالة ميلها موجب ، و لإظهار العلاقة بين كمية النقد و المستوى العام للأسعار يكفى أن نعود إلى علاقة التبادل أو معادلة **Cambridje** و نفترض أن حجم الدخل الحقيقي ثابت نظرا لفرضية الفترة القصيرة المدى و الإقتصاد فى حالة التشغيل الكامل و بما أن K، V ثابت ، فالعلاقة تصبح كما يلى : **P= F(M)** و نستعمل معادلة كمبريدج لاستخراج المستوى العام للأسعار .[5]

[5] ضياء مجيد الموساوي ، مرجع سابق ، ص 64 .

$$M = P.K.Y \Rightarrow \mathbf{P = \frac{M}{K.Y}}$$

و بما أن المقدار KY ثابت فإن P يرتبط مباشرة و بشكل ملزم بكمية النقد M و العلاقة بينها طردية و تناسبية .

2- تطور نظريات الطلب على النقود:

2-1 النظرية الكمية للنقود:

مرت نظرية كمية النقود التي يعتمد عليها توازن سوق النقد لدى الكلاسيك بمراحل معينة خلال تطورها ، و قد بدأت بعلاقة **FISHER** و عو ما يعرف بتابع الطلب عند فيشر و الدراسة الثانية كانت لمدرسة كومبريدج **Cambridje** أو ما يعرف بتابع **Cambridje** للنقود .

1- معادلة التبادل أو معادلة Fisher :

تمت صياغة المعادلة من قبل فيشر سنة 1917 و التي تعبر عن العلاقة بين عرض النقود و الطلب عليها محاولة لتحديد مختلف العوامل التي تساهم في التأثير على مستوى الأسعار [2]، و معادلة المبادلة عبارة عن المساواة بين قيمة النقود و قيمة السلع و الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها : **MV = PT** أي لابد أن يتساوى الطرف السلعي PT و الطرف النقدي MV ، حيث أن :

M : عرض النقود **V : سرعة تداول النقود**

P : المستوى العام للأسعار **T : حجم المبادلات أو الصفقات**

حيث أن V هي عدد مرات التداول لوحدة النقد في المتوسط خلال فترة زمنية معينة ، و يفترض فيشر أن سرعة دوران النقود ثابتة و مستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى M , T , P لأنها تعتمد على عوامل بطيئة التغير في المدى القصير أهمها :

- إستقرار طبائع و عادات الافراد في المجتمع بالنسبة للإستهلاك و الإدخار
- حجم الدخل الحقيقي للفرد
- نظام الدفع و الائتمان بالنسبة للمجتمع

أما بالنسبة ل T حجم المبادلات فقد إفترض الكلاسيك ثبات حجم المعاملات أو المبادلات لأنها دالة تابعة لمستوى الدخل الذي يكون ثابتا عند مستوى الاستخدام التام .

و بالتالي هناك إرتباط مباشر بين كمية نقود M و المستوى العام للأسعار P حيث أن هذا الأخير يعتمد على كمية النقود و أن التغيلر في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود ، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود مع ثبات كل من T و V ، و بالتالي فإن المستوى العام للأسعار هو دالة تابعة لكمية النقود M حيث أن: $P = F(M)$

$F'(M) > 0$: $P=F(M)$ و هي دالة متزايدة

[2] محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، سنة 2003 ، ص119 .

و يمكننا إعادة ترتيب حدود المعادلة السابقة على النحو التالي :

$$P = \frac{M.V}{T}$$

و يتضح مباشرة أن المستوى العام للأسعار P يرتبط طرديا مع كل من M و V و عكسيا مع T ، كما يتضح أنهلا مع ثبات كل من T و V فإن أي تغير في M يؤدى إلى تغير في P بنفس النسبة و في نفس الاتجاه و هو ما تقره النظرية الكمية للنقود .

2-2 معادلة Cambridje و (صيغة دوران الدخل) :

إن عرض هذه النظرية على أيدى إقتصادي مدرسة Cambridje قد تضمن تغيرا جوهريا في أسلوب الدراسة و التحليل، و قد أشار ألفريد مارشال (Marshall) إلى أن كل فرد يسعى للاحتفاظ بنسبة معينة من موارده المتاحة على شكل نقود سائلة للقيام بمختلف المعاملات الجارية دون مشقة و لاعتبارات السهولة و الراحة من ناحية و لتوفير و ضمان الإطمئنان و الأمن من ناحية أخرى .

و يمكن التعبير عن ذلك كما يلي : $K = \frac{1}{V}$ $\Longleftarrow$ [3] $V = \frac{1}{K}$

K : هي نسبة النقود المحتفظ بها في شكل سائل من مجمل الموراد المتاحة و العلاقة تبين أن (K , V) هي علاقة عكسية وصيغة Cambridje للتوازن في سوق النقود يمكن إستخراجها كما يلي :

$$\mathbf{M \,.\, V = P \,.\, T}$$

و على اعتبار أن T دالة في الدخل Y فهذا سيؤدى إلى تعويض T ب Y ، أي الانتقال من معادلة تحتوى على المعاملات إلى معادلة تعتمد على الدخل الوطني Y ، كما يلي :

$$M \,.\, V = P \,.\, Y \Rightarrow M \,.\, \frac{1}{K} = P \,.\, Y \Rightarrow \mathbf{M = K.PY}$$

و تمثل هذه المعادلة دالة الطلب على النقد Md أي : [4] $\mathbf{Md = K.P.Y}$

و تسمى بمعادلة كمبريدج (**L'equation de Cambridje**) حيث أن K يعادل مقلوب سرعة تداول النقد ($\frac{1}{V}$) وهو مقدار ثابت في المدى القصير .

3- الطلب على النقود بالمدرسة الكينزية و التفضيل النقدي :

3 -1 أسس الطلب على النقد عند كينز :[6]

- يتفق كينز مع اقتصادي نظرية كمية النقود في أن الطلب على النقود ناشئ من الحاجة لها لشراء السلع و الخدمات (دافع المعاملات) .

---

[3] F. R .Glahe, macro economics , theory and policy, 2nd,ed , MCR aw Hill, 2001 , p 163.

[4] DON Patinkin : Money , interest and prices, 2nd , ed , 1999, p 63

[6] مايكل أبدجمان، الإقتصاد الكلى " النظرية و السياسة " (بتصرف)، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ، سنة 1999 ، ص ص 23 ، 24 .

- و لكنه يختلف معهم في أنه بالإضافة للدافع السابق للطلب على النقود فهناك أيضاً دافعان آخران هما دافع الاحتياط ودافع المضاربة.
- تفترض المدرسة الكنزية أن الطلب على النقود يتشكل بناءاً على أن النقود وسيط للتبادل ومخزن للقيمة ومن ثم تفي بدافعي المبادلات والمضاربة.
- تتكون أصول الثروة بناءاً على ذلك من النقود السائلة والسندات. وترى النظرية الكنزية أن الثروةً Wealth تتوزع بين النقود Money و السندات Bonds، أي أن: $W = M + B$

2-3 دالة الطلب على النقد عند كينز : تفترض المدرسة الكينزية أن الطلب على النقود يتشكل بناءاً على أن النقود تستخدم كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة Store of Value ومن ثم تفي بدافعي المبادلات والمضاربة. وتتكون أصول الثروة بناءاً على ذلك من النقود السائلة والسندات. وترى النظرية الكينزية أن الثروةً Wealth تتوزع بين النقودMoney والسندات Bonds، أي أن: $W = M + B$. وتعرف المدرسة الكينزية بمدرسة التفضيل النقدي، حيث تعتبر الطلب على النقود قائماً على دافعا المبادلات والاحتياط واللذان يتقيدان بالدخل، وسعر الفائدة بالنسبة للمضاربة. وترى المدرسة الكينزية أن الطلب على النقود الحقيقية يعتمد طردياً على الدخل وعكسياً على سعر الفائدة، وعليه تكون دالة الطلب على النقود:[7]

$$\frac{M_d}{P} = f(y,i) \Rightarrow \frac{M_d}{P} = kY - hi$$

فمثلاً لو كانت دالة الطلب على النقود هي: $\frac{M_d}{P} = 0.25Y - 800i$ ، فهذا يعني أن الطلب على النقود الحقيقية يرتفع بنسبة 25% لكل زيادة تحدث في الدخل، وينخفض بمقدار 800 مقابل كل زيادة تطرأ على سعر الفائدة. و يمثل الشكل البياني اللاحق منحنى الطلب على النقود L موضحاً العلاقة العكسية بين كمية النقود الحقيقية المطلوبة وسعر الفائدة. كما يوضح المنحنى L\ دالة الطلب على النقود والتي تزحف إلى اليمين في حالة ارتفاع مستوى الدخل، تعبيراً عن زيادة الكمية المطلوبة من النقود عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة.

الشكل رقم 2 : الطلب على النقود عند كينز

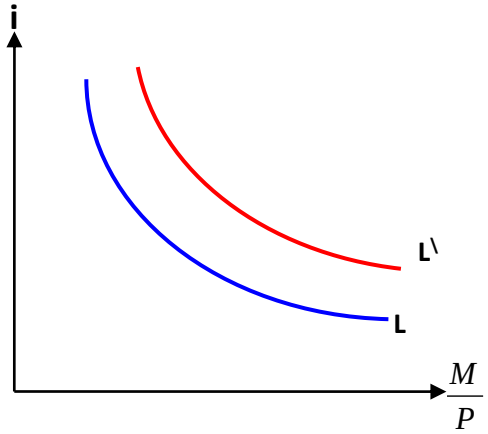

[7] محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي ، الجزء الأول : الاسس النظرية ، دار أسامة ، سنة 2004 ، ص 15

أما عن عرض النقود فيفترض للتبسيط أنه متغير خارجي بمعنى أن الكمية المعروضة من النقود تتحدد من قبل البنك المركزي، وعليه يتخذ منحنى عرض النقود الشكل الرأسي اتجاه تغيرات سعر الفائدة. وعليه إذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود فإن المنحنى ينتقل إلى جهة اليمين معبراً عن زيادة كمية النقد المتداولة في الاقتصاد.

و لتحقيق التوازن في السوق النقدي ضمن الإطار الكنزي يكون: الطلب على النقود الحقيقية = العرض الحقيقي للنقود، أي أن: $\frac{M_d}{P} = \frac{M_s}{P}$. وبالتعويض عن دوال العرض والطلب على النقود وإعادة ترتيب المعادلات نحصل على: $\frac{M_0}{P_0} = kY_0 - hi$ ، حيث يتحدد المستوى التوازني لسعر الفائدة المقابل للمستوى الدخل Y_0.

الشكل رقم 3 : توازن سوق النقد

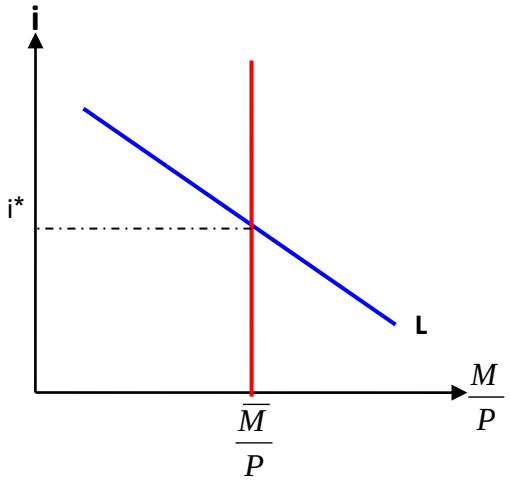

ويتحدد التوازن بيانيا على النحو المبين في الشكل السابق بتقاطع دالتي الطلب على النقود الحقيقية مع عرض النقود الحقيقية منها. و قد يختل التوازن نتيجة لاختلال أي من جانبي العرض أو الطلب، مما يؤثر على المستوى التوازني ويتحدد مستوى توازني جديد لسعر الفائدة كما في الشكلين اللاحقين. الشكل الأيمن يوضح أثر زيادة عرض النقود على الوضع التوازني، بينما يوضح الشكل الأيسر أثر تغير الطلب على النقود. وكما هو مبين فإن تغير العرض يؤثر عكسياً على سعر الفائدة، بينما يؤثر تغير الطلب على النقود طردياً على سعر الفائدة.

الشكل4: أثر زيادة عرض النقود على الوضع التوازني

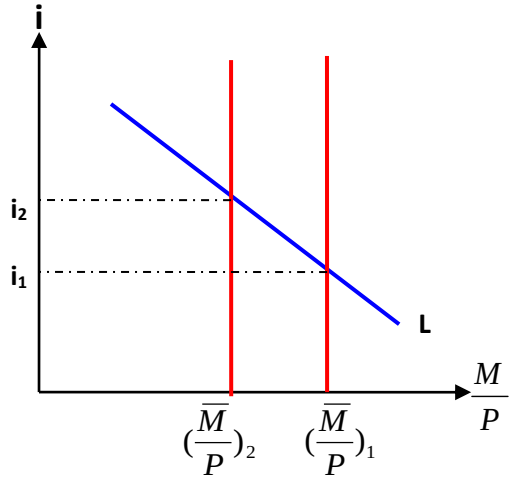

الشكل 5 : أثر تغير الطلب على النقود

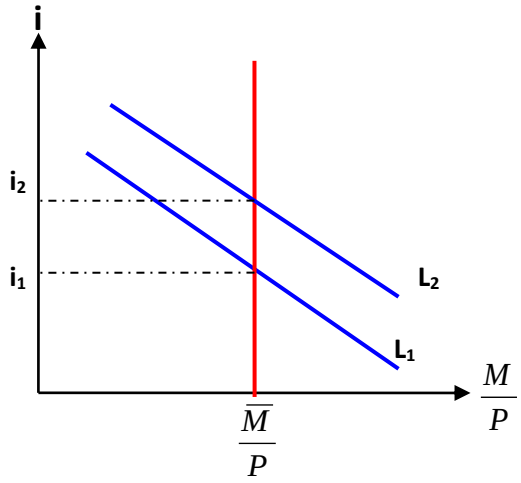

1-2-3 الطلب على النقود للمعاملات : دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات هي دالة تابعة للدخل أي:

$$Md_1 = L1(Y) = \alpha_1.Y$$

حيث أن:

Md_1: الطلب على النقود من أجل المعاملات

α_1 : تمثل النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية

Y: الدخل السنوي

شكل رقم6: دالة الطلب على النقود من أجل المعاملات

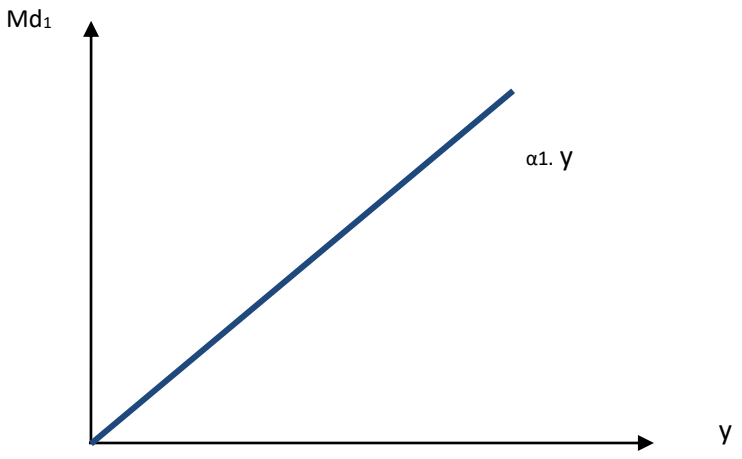

و يمكننا تحديد محددات دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات في:[7]

- **المستوى العام للأسعار**: ويرتبط بها طرديا، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها

- **سرعة تداول النقود**: وهي مقلوب معامل الدخل في هذه الدالة، فكلما زادت هذه السرعة، ينخفض الطلب على النقود لأجل المعاملات، لأن العلاقة عكسية بينهما.

- **طول فترة إستلام الدخل**: أي على طول الفترة التي تمضي بين الحصول على دخل وآخر، والعلاقة هنا طردية بين الطلب على النقود لأجل المعاملات وفترة استلام الدخل.

- **النمط الزمني لإنفاق الدخل النقدي**: والعلاقة بينهما عكسية، فكلما طالت فترة النمط الزمني لانفاق الدخل النقدي، ينخفض الطلب على النقود لأجل المعاملات ، والعكس صحيح.

- **مدى إنتشار المؤسسات المالية في المجتمع**: فكلما زاد انتشار هذه المؤسسات (خاصة البنوك)، ينخفض الطلب على النقود لأجل المعاملات، والعكس صحيح.

3-2 -2 الطلب على النقود بدافع الاحتياط :

تطلب النقود لأغراض الاحتياط لمواجهة النفقات الفجائية والأحداث الطارئة غير المتوقعة وانتهاز الفرص والإفادة من مزايا الصفقات المحتملة ، هو ما يسمى بالطلب على النقود بدافع الاحتياط.و يتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل (مثلما هي الحال تقريباً في دافع المعاملات) وتحديداً تتناسب كمية النقود المطلوبة لأغراض الاحتياط طردياً مع الدخل ، وهذا ما يعني أن دالتي الطلب على النقود من أجل المعاملات وفي الاحتياط تكونان متماثلتين.[8]

وفي الأجل الطويل قد يكون الطلب على النقود بدافع الاحتياط حساساً للتغيرات المالية والترتيبات التنظيمية الأخرى فقد يؤدي تطوير وانتشار بطاقات الائتمان الى خفض الطلب على النقود.و بما ان طلب النقود بدافع المعاملات وطلب النقود بدافع الاحتياط إنما هما دالة في الدخل لذا يمكن التعبير عنهما في معادلة واحدة .

$$Md_2 = L2(Y) = \alpha_2 \cdot Y$$

حيث ان (Md_2) هي الطلب على النقود بدافعي المعاملات الاحتياط ، و(α_2) هي النسبة التي يحتفظ بها المجتمع من الدخل (Y) في صورة أرصدة نقدية.و يمكن تمثيلها بيانيا:

[7] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار خوارزم العلمية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2015، ص ص: 111-112

[8] سعيد بريبش، مرجع سابق ، ص 109

شكل رقم 7: دالة الطلب على النقود بدافع الإحتياط

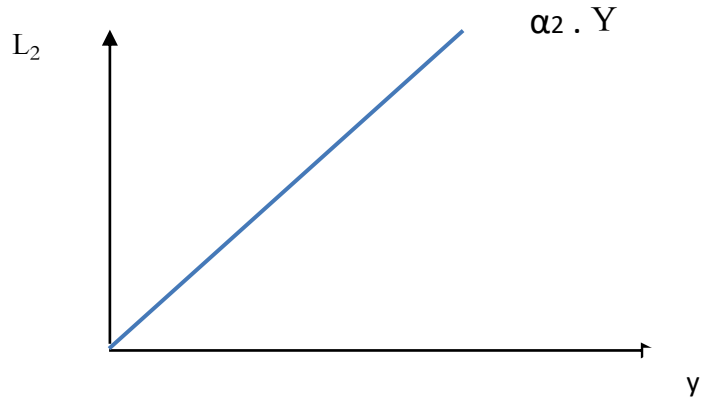

إن الطلب على النقود بدافع الإحتياط عديم المرونة بالنسبة للتغير في سعر الفائدة، حيث لا توجد علاقة بينهما كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 8: العلاقة غير مرنة بين Md_2 و i

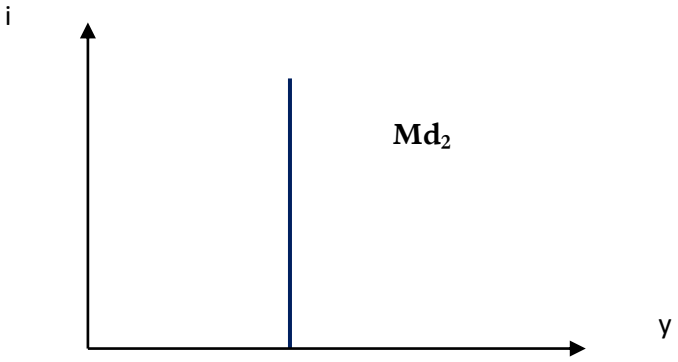

و من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأن كينز قد جمع بين الطلب على النقود للمعاملات والإحتياط سنويا، وذلك عندما ناقش علاقة النقود بسعر الفائدة، فدافع المعاملات كما رأينا سابقا على حجم الدخل وطول الفترة الزمنية، وبذلك فإن هذا الدافع لا يتأثر كثيرا بسعر الفائدة، كما أن دافع للإحتياط يعتمد على الأحوال النفسية (التفاؤل، التشاؤم) ولا يتأثر بسعر الفائدة عند التغيرات الطفيفة.[9]

3-2-3 دالة الطلب على النقود للمضاربة :

[9] سعيدة حركات، مرجع سابق ، ص48.

و يتمحور هذا النموذج كون الأفراد يحتفظون بمحفظة متنوعة من السندات والنقود بناءاً على تفضيلاتهم المعتمدة على موازناتهم لمسائل المخاطرة والعائد. وبدون شك فإن الناس يفضلون العائد الأكبر والمخاطرة الأقل، حيث تتميز السندات بعائد يتمثل في الفائدة المتحصل عليها من امتلاك السند مع انطوائها على قدر من المخاطرة بخلاف النقود السائلة التي تفتقر إلى المخاطرة كما تفتقر إلى العائد. وتحدد التوليفة المثلى من هذين الأمرين الكمية المطلوبة للنقود.[10] فإذا ارتفع سعر الفائدة احتفظ الناس بالقدر الأكبر من استثمارتهم في السندات. ويحتفظ الناس بنقودهم سائلة إذا حدث العكس وانخفض سعر الفائدة. ويوضح الشكل التالي الكيفية التي يتجنب فيها الأفراد المخاطرة، حيث تعكس منحنيات السواء تفضيلاتهم للعائد الأكبر والمخاطرة الأقل. هذا ويتحقق التوازن عند تماس أعلى منحنى سواء لمزيج المخاطرة/العائد المتحقق فعلياً. وكما يتضح فإنه كلما زاد سعر الفائدة كلما إرتفع خط المخاطرة/العائد إلى أعلى، لكي يقوم الأفراد بإحلال المزيد من السندات عوضاً عن النقود.

الشكل رقم 9: منحنيات السواء للمفاضلة بين العائد و المخاطرة

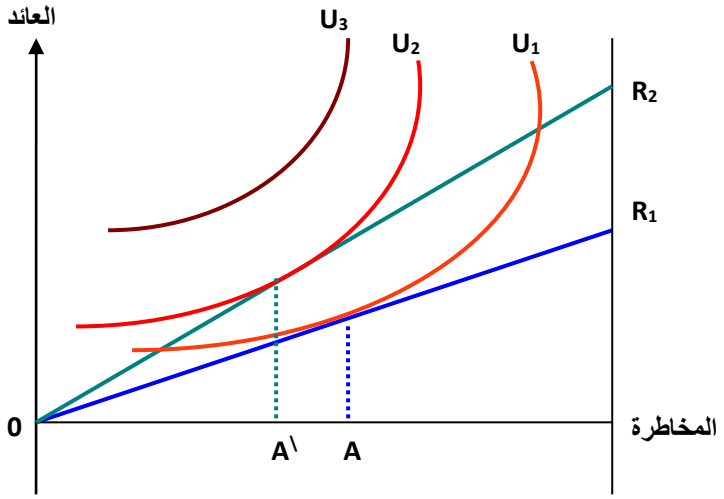

يمثل الخط OR مزيج المخاطرة/العائد والذي كلما اتجه إلى أعلى يميناً كلما قلت نسبة النقود السائلة مقابل السندات. هذا في حين يبين المنحنى U التشكيلات أو التوليفات المختلفة من تناوب المخاطرة/العائد وتعكس حقيقة أن الأفراد يطلبون المزيد من العائد لتعويض زيادة المخاطرة، ويرتفع العائد كلما اتجهنا إلى منحنى السواء الأعلى على خريطة السواء.ومن الواضح أن إرتفاع i يدفع الأفراد إلى تخفيض المبالغ النقدية التي يحتفظون بها بدافع المضاربة، وفي هذه الحالة يقدم الأفراد على تحمل أخطار شراء سندات أو أسهم جديدة طمعا في الإيرادات المرتفعة التي يؤمنها إرتفاع معدل الفائدة.

[10] بونوة زهرة بن يخلف ، " مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي " (بتصرف) ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2016، الجزائر، ص 12 .

أما إنخفاض معدل الفائدة فيدفع الأفراد إلى زيادة المبالغ التي يحتفظون بها بدافع المضاربة أي يؤدي إلى إرتفاع الطلب على نقود المضاربة، أي يؤدي إلى إرتفاع الطلب على النقود بدافع المضاربة دالة متناقصة في معدل الفائدة (i).

و يمكن تمثيل دالة الطلب على النقود من أجل المضاربة في الشكل التالي:

شكل رقم10: منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة

$$Md_3=L_3(i) = L_0 - \beta i \quad ; \quad \frac{\Delta Md3}{\Delta i} < 0$$

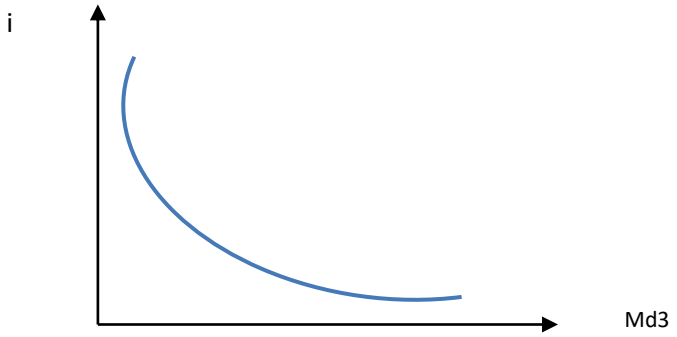

كما نخلص أيضا هنا إلى أن نظرية المحفظة المالية تقوم على أن الطلب على النقود يعتمد على درجتي المخاطرة والعائد المتحققين من النقود بأصولها المختلفة، هذا إضافة إلى الطلب على النقود يعتمد أيضاً على الثروة التي تقيس حجم محفظة الأصول التي تتوزع بين النقود والسندات المختلفة. وعليه يمكن كتابة دالة الطلب على النقود كالتالي:

$(\frac{Md3}{P})^d = f(W, i_1, i_2, ..., \pi^e)$ ، حيث أن:

$i_1, i_2, ...$ أسعار الفائدة في الأصول البديلة المختلفة (أسهم، سندات، إلخ..)

π^e معدل التضخم المتوقع ،هذا علماً بأن معدل التضخم المتوقع السالب$(-\pi^e)$ هو العائد الحقيقي المتوقع من الاحتفاظ بالنقود السائلة.و منه تتحدد أهم محددات دالة الطلب على النقود لأجل المضاربة في:[11]

- **مستوى الثروة**: وترتبط بالطلب على النقود لأجل المضاربة ارتباطا طرديا، بمعنى أن زيادة الثروة تؤدي الى زيادة هذا الطلب، كما أن أصحاب الثروات الكبيرة يطلبون نقودا للمضاربة أكثر من ذوي الثروات الصغيرة.
- **الخبرة العملية المكتسبة في تكوين التوقعات والتنبؤات بالتغيرات**: فكلما زادت هذه الخبرة عند المضاربين ينخفض طلبهم على النقود لأجل المضاربة، والعكس صحيح.
- **طول فترة التوقع**: وترتبط طرديا بهذا النوع من الطلب على النقود،والعكس صحيح بالنسبة للتوقعات قصيرة المدى.
- **حالة النشاط الاقتصادي**: كلما كان هناك ازدهار في النشاط الاقتصادي وفي الأعمال والانتاج ينخفض الطلب على النقود لأجل المضاربة، والعكس صحيح

[11] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، مرجع سابق، ص ص: 114-115

- **ظروف الأسواق النقدية والمالية:** فكلما كانت ظروف هذه الأسواق أكثر استقرارا، تنخفض الكمية المطلوبة من النقود لأجل المضاربة، والعكس صحيح.

3-3 منحنى الطلب على النقود (التفضيل النقدي) : و مما تقدم يمكن القول بأن الطلب الكلي على النقود أو ما أطلق عليه كينز "التفضيل النقدي" سيكون كالتالي: للحصول على دالة الطلب على النقد Md

$$Md=Md_1+Md_2+Md_3$$

$$M_d = L1(Y) + L2(Y) + L3(i)$$

$$Md1 + Md2 = \alpha_1 . Y + \alpha_2 . Y = \alpha . Y$$

على اعتبار أن : $\alpha_1 + \alpha_2 = \alpha$

أما عن منحنى الطلب الكلي فيمثله الشكل المقابل موضحا العلاقة العكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة. وكما يتضح فإنه إذا حدث وارتفع الدخل يزيد التفضيل النقدي فينتقل المنحنى بأكمله نحو اليمين والعكس بالعكس.

الشكل رقم 11: منحنى الطلب على النقود

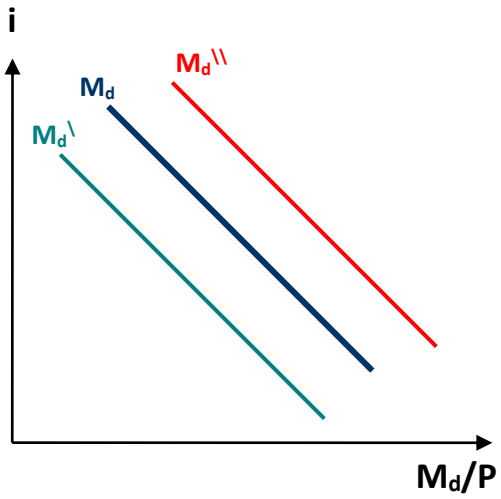

و بحصولنا على كل من الطلب على النقود والمعروض منها يمكننا تحقيق التوازن بتساوي الجانبين رياضيا وبيانيا. بمساواة معادلتي العرض والطلب للسوق النقدي يكون مستوى الدخل التوازني على النحو التالي:[12]

$$\alpha Y = -L_0 + \beta i + \frac{M_s}{P} \quad \Leftarrow \quad \frac{M_d}{P} = \frac{M_s}{P} = \alpha Y + L0 - \beta i$$

[12] يوجين ديليو ، سلسلة ملخصات شوم (النظرية الاقتصادية الكلية " نظريات و مسائل " ، ترجمة ، محمد رضا العدل ، رضوان عبد العزيز ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1984 ، ص 111 .

$$Y^* = \frac{-L_0 + \beta i + M_s / P}{\alpha}$$

الشكل رقم 12 : توازن سوق النقود في التحليل الكينزى

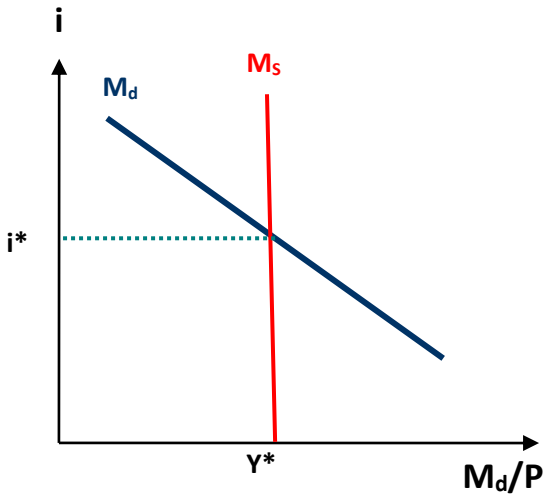

هذا ويبين الرسم البياني المقابل تقاطع دالتي الطلب على النقود وعرض النقود عند النقطة E والممثلة لمستوى الدخل التوازني Y^* عند مستوى i^* لسعر الفائدة. و تقر النظرية الكينزية بأن أمام الفرد اختياران: إما أن يستثمر أمواله في النقود أو في السندات والأصول الأخرى. وهذه الأخيرة هي نقود منخفضة السيولة، وعليه تتأثر بسعر الفائدة. ومن هنا نقول بأن العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة (التفضيل النقدي) وسعر الفائدة علاقة عكسية. إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة أو سعر السندات فيقبل الناس على شرائها حتى يتسنى لهم بيعها عند ارتفاع ثمنها، وعليه ينخفض التفضيل النقدي، والعكس عند انخفاض سعر الفائدة.

$$\frac{M_{sd}}{P} = g(i)$$

ويوضح الرسم البياني أدناه التفضيل النقدي وعلاقته بسعر الفائدة، مع ملاحظة التالي:[13]

1- إن العلاقة بين المتغيرين تنحصر بين i_L, i_u أي بين حالتين غير طبيعيتين.

2- عند i_u يكون سعر الفائدة أعلى ما يمكن، والتفضيل النقدي مساويا الصفر. أي أن الأفراد لا يحتفظون بأي نقد سائل بل يستثمرونه بكامله في السندات.

[13] محمد عبد المؤمن ، التحليل الإقتصادي الكلى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، سنة 2008 ، ص 104

3-عند i_L يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له ويكون التفضيل النقدي لا نهائي. مما يعني أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقد السائل بسبب تدني أسعار الفائدة (أسعار السندات مرتفعة جدا). وعند هذا المستوى المتدني من سعر الفائدة نصل إلى ما يعرف بفخ السيولة (مصيدة السيولة).

الشكل رقم13 : منحنى تفضيل السيولة

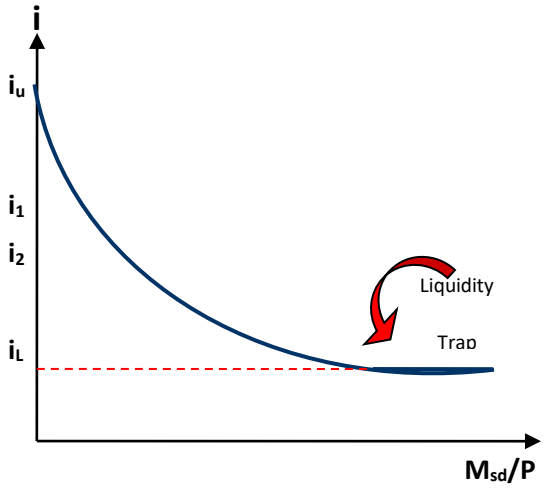

4-3 مفهوم مصيدية السيولة أو فخ السيولة (Liquidity trap) :

هو وضع موصوف في الاقتصاد الكينزي، يحدث بعد انخفاض سعر الفائدة إلى مستوى معين، حيث يصبح تفضيل السيولة مطلقًا تقريبًا بمعنى أن الجميع تقريبًا يفضلون الاحتفاظ بالنقد بدلاً من الاحتفاظ بدين ينتج عنه عائد معدل فائدة منخفض للغاية [14]و تحدث مصيدة السيولة عندما يخزن الناس النقود لأنهم يتوقعون حدثًا سلبيًا مثل الانكماش أو الطلب الكلي غير الكافي أو الحرب. وفقًا للنظرية السائدة، من بين خصائص فخ السيولة أسعار الفائدة التي تقترب من الصفر، والتغيرات في المعروض النقدي التي لا تترجم إلى تغيرات في مستوى السعر .

كما يقوم المضاربون بالاحتفاظ بكمية النقود عندهم في شكل أرصدة نقدية عاطلة دون التوجه لاستثمارها في شراء السندات و هنا يقع الاقتصاد في مصيدة السيولة. و النتيجة أن كينز يرى عدم فعالية السياسة النقدية في هذا الوضع، أي أنه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له يستحيل زيادة الناتج القومي عند ذلك المستوى.لذلك طالب كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي، أي عدم فعالية السياسة النقدية في مصيدة السيولة. [15]

[14] محمد عبد المؤمن ، مرجع سابق ، ص105

[15] إيمان عطية ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، سنة 2008 ، ص 123

- **الحلول المساعدة لتخطي مصيدة السيولة** : و تتمثل أهم الحلول في :

1- معدل التضخم حيث يعتبر أحد الحلول المهمة للخروج من تلك المصيدة فبارتفاع التضخم تصبح اسعار الفائدة الحقيقة سالبة مما يحفز العائلات وقطاع الاعمال بالتوقف عن ادخار الاموال ومحاولة استثمارها (الإنفاق على وسائل الإنتاج) وذلك لمنع تآكلها نتيجة ارتفاع التضخم ومن الجهة الاخرى يحفز الاقتراض وذلك لأن المقترضين يستفيدون من اسعار الفائدة المنخفضة جدا و أيضا يستفيدون من ارتفاع التضخم وذلك بانخفاض القيمة الحقيقة للقرض وبذلك يعود الانفاق وتعود الحركة الاقتصادية وتكوين الوظائف في الاقتصاد[16].

2- السياسة المالية التوسعية والتي تقتضي زيادة الإنفاقات الحكوميه وذلك لتحفيز الطلب الكلي (على الطريقة الكنزية) مما يحفز العرض الكلي في المقابل ويدفع بالنمو مرة اخرى ويكون الوظائف ويزيد نسبة النمو في اجمالي الناتج المحلي.

و اخيراً يجب ان نعلم ان السياسات النقدية التوسعية لوحدها لن تجدي نفعا في تحفيز الاقتصاد وذلك لوصول اسعار الفائدة الى مستويات تاريخية من الانخفاض ويمكن اخذ اليابان كمثال على مصيدة السيولة وذلك عند انفجار فقاعة الاصول في عام 1990 وخفض اسعار الفائدة الى مستويات قريبة من الصفر و الأحرى تفعيل المزيد من السياسات المالية التوسعية للخروج من عمق الازمة الحالية وان كان التوسع في السياسات المالية له ايضا عواقب وذلك عند خفض الإنفاق الحكومي.

تمرين شامل :

نفترض أن مستوى عرض النقود يساوي 100 و.ن، وأن معادلة الطلب على النقود هي:

$$Md = 0.25yd + 80 - 300i$$

1- إيجاد معادلة التوازن في سوق النقد

* لنفترض أن درجة الحساسية الدخل الوطني بالنسبة للمتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة قد تضاعفت.

2- إستنتج معادلة التوازن (عند مستويات 6 %، 8%، 10%)، أوجد قيمة الدخل الوطني، ماذا نلاحظ ؟ بماذا تتعلق حساسية الدخل الوطني بالنسبة لعنصر الفائدة.

* نفترض تضاعف حساسية الطلب على النقود للمضاربة بالنسبة لسعر الفائدة.

3- أوجد معادلة الطلب على النقود

4- إيجاد معادلة التوازن في سوق النقد

* نفترض أن هناك زيادة في عرض النقود بالمقدار 20 و.ن

5- أعد صياغة معادلة التوازن ، وأرسم منحنى توازن سوق النقد للحالتين (1،5) عند معدلات فائدة (6 %، 8%، 10%)

[16] إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 125

* نفترض أن الطلب على النقود للمعاملات والحيطة والحذر أصبح 0.125Y وعرض النقود هو 100 و.ن

6- إيجاد معادلة التوازن (عند مستويات معادلات فائدة 6 %، 8%، 10%)

الحل :

1/ إيجاد معادلة التوازن في سوق النقد :

MS = 100 ون

$$Md = 0.25y + 80 - 300i$$

$$Ms = Md$$

$$100 = 0.25y + 80 - 300i$$

$$0.25y = 20 + 300i \Rightarrow \mathbf{y = 80 + 300i}$$ معادلة

2/إستنتاج معادلة التوازن :

$y = 80 + 1200i$ درجة حساسية الدخل الوطني تضاعفت بمعنى

$$\Rightarrow y = 80 + 2400i$$

i	6%	8%	10%
$y = 80 + 1200i$	152	176	200
$y = 80 + 2400i$	224	272	320

نلاحظ أن الفرق بين مستويات الدخل الوطني الناتج عن التغيرات في سعر الفائدة هو 48 ون بينما كان في السابق 24 أي نلاحظ تضاعف نتيجة لتضاعف الحساسية.

تتعلق حساسية الدخل الوطني بالنسبة لسعر الفائدة بعنصريين أساسيين الأول يتعلق بالنسبة المخصصة من الدخل الوطني للمعاملات والحيطة والحذر وكذا حساسية الطلب على النقود للمضاربة.

/3

$$Ms = 100 \quad / \quad Md3 = 80 - 600i$$

درجة حساسية الطلب على النقود لأجل المضاربة

$Md = 0.25y + 80 - 600i$ معادلة الطلب على النقود

4/ معادلة التوازن في سوق النقد :

$$Ms = Md$$

$$100 = 0.25y + 80 - 600i$$

$$0.25y = 20 + 600i$$

$$y = 80 + 2400i$$

$$Ms = 120 \qquad Md = 0.25y + 80 - 300i$$

5/ معادلة التوازن :

$$Ms = Md$$

$$120 = 0.25y + 80 - 300i$$

$$0.25y = 40 + 300i \Rightarrow \mathbf{y_5 = 160 + 1200i}$$

i	6%	8%	10%
y	152	176	200
y_5	232	256	280

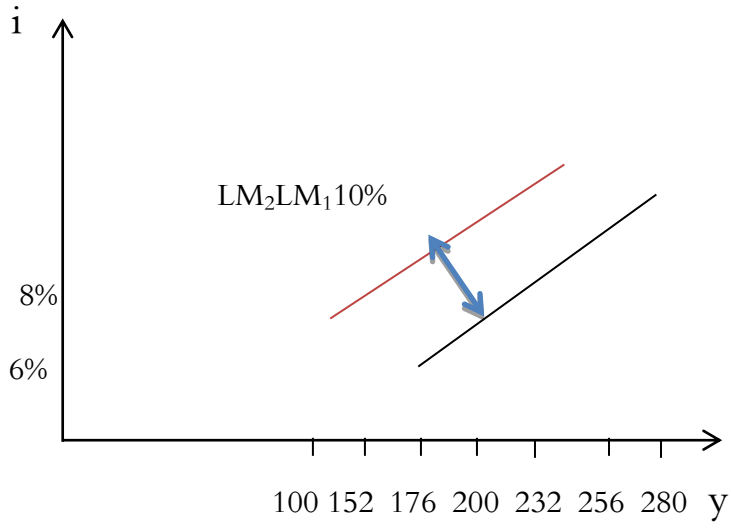

$$Ms = 100 \quad , Md = 0.125y$$

6/ معادلة التوازن في السوق النقدي :

$$Ms = Md$$

$$100 = 0.125y + 80 - 300i \Rightarrow 0.125y = 20 + 300i$$

$$\mathbf{y = 160 + 2400i}$$

i	6%	8%	10%
y	304	352	400

4-الطلب على النقود في المدرسة الكينزية الحديثة :

بينما إقتصرت المدرسة الكينزية الأصلية اعتماد طلب نقود المضاربة على سعر الفائدة فإن نظريات طلب النقود المعاصرة تعتمد تحليلا مفاده أن طلب نقود المبادلات نفسه يعتمد على سعر الفائدة. وعليه فإن طلب النقود برمته يعتمد على سعر الفائدة وذلك دون الحاجة إلى تصنيف ذلك الطلب إلى طلب مبادلات أو طلب مضاربات. وقد طرحت النظريات المعاصرة منذ الخمسينات حيث قام "جميس توبن" و"ويليام بومول" بتطبيق مبادئ نماذج المخزون من السلع على النقود.

وقد توصلا إلى أن نقود المبادلات نفسها تعتمد على سعر الفائدة عكسياً. وفيما يلي نتناول نموذجين لمعالجة النماذج النظرية المعاصرة:

1-4 نموذج المخزون للطلب على النقود للمبادلات : [17]تفترض معالجة نموذج توبن و ويليام أن الفرد يتلقى دخل مقداره Y ينفق منه خلال فترة زمنية معينة (شهر مثلا). وبافتراض أن الفرد يمكنه إدارة دخله بطرق مختلفة، فإذا أراد الفرد الاحتفاظ بكامل دخله للإنفاق فإن متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها تكون $\frac{Y}{2}$. أما لو أراد الاحتفاظ بنصف دخله ($\frac{Y}{2}$) واستثمار الباقي كوديعة مصرفية، فإنه يمكنه الصرف من المبلغ المحتفظ به حتى يتم استنزافه بمنتصف المدة الزمنية ومن ثم يجرى سحب النصف المستثمر لتمويل إنفاق المتبقي من الزمن حتى الحصول على الدفعة الجديدة من الدخل. وفي هذه الحالة يكون متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها تساوي $\frac{Y}{4}$. ويوضح الشكل اللاحق كيفية إدارة الدخل الذي يتحصل عليه الفرد في الحالتين السابقتين أو عندما يسحب من دخله المودع عدد n من المرات ليصبح متوسط الأرصدة النقدية هو $\frac{Y}{2n}$.

الشكل رقم 14: تغير منحنى نموذج المخزون للطلب على النقود

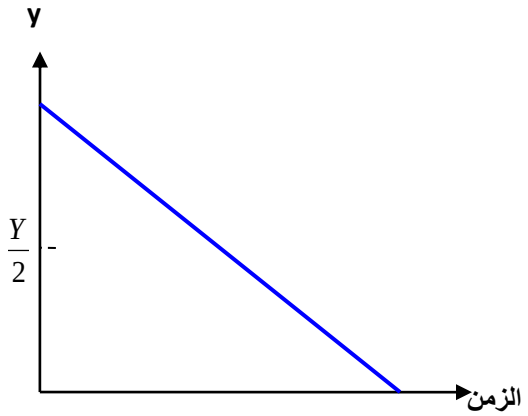

هذا ويتحدد عدد المرات المثلى بالتكاليف التي يتحملها الفرد للاحتفاظ بالنقود بشكلها السائل بدلاً من الاستثمار. وتتمثل هذه التكاليف في تكلفة السحب والتحويل من الوديعة إلى النقد (رسوم المعاملة Brokerage Fees)، وتكلفة الوقت الضائع. وعليه تتمثل تكاليف الاحتفاظ بالنقود السائلة بتكلفة السحب زائداً تكلفة الفرصة المتمثلة في الفائدة الضائعة، كالتالي:

$$TC = \left\{b \times \frac{y}{c}\right\} + \{c \times i\}$$

[17] Michel Devoly, Theories macroéconomiques, fondement et Controverses (Paris:Masson édition,2014),P 75

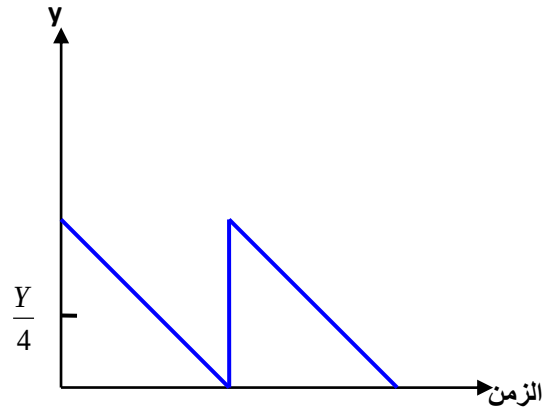

وتتلخص المشكلة هنا في اختيار الفرد للحجم الأمثل للرصيد النقدي الواجب سحبه والاحتفاظ c^* به و عدد مرات السحب n^* التي من شأنها تخفيض إجمالي التكاليف إلى أدنى مستوى. ويتسنى ذلك بحساب المشتقة التفاضلية الأولى لدالة التكاليف نسبة إلى المتغير المرات تحديد قيمته المثلى، أي:[18]

$$\frac{\partial TC}{\partial c} = -\frac{b+y}{c^2} + i = 0 \qquad \Rightarrow \qquad c^* = \left(\frac{b \times y}{i}\right)^{1/2}$$

هذا بالنسبة للحجم الأمثل للرصيد النقدي الواجب الاحتفاظ به، أما بالنسبة لعدد مرات السحب المثلى فتكون:

$$n^* = \frac{y}{c^*} \qquad \Rightarrow \qquad n^* = \left(\frac{i \times y}{b}\right)^{1/2}$$

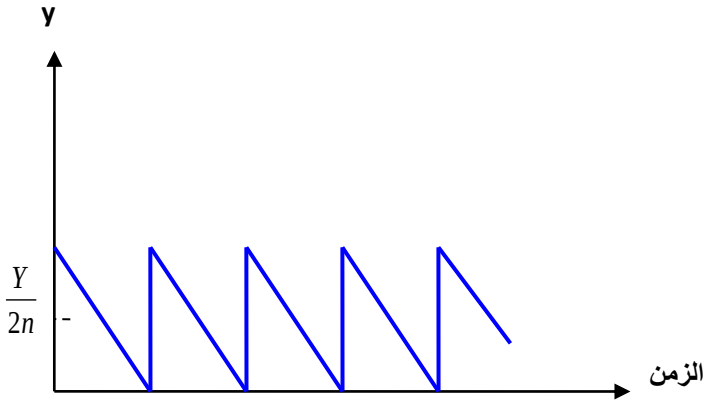

[18] Michel Devoly, op-cit : p 77 .

2-نموذج طلب النقود أو نموذج المحفظة The Asset Demand for Money Model

يذهب هذا النموذج إلى كون الأفراد يحتفظون بمحفظة متنوعة من السندات والنقود بناءاً على تفضيلاتهم المعتمدة على موازناتهم لمسائل المخاطرة و العائد. و دون شك فإن الناس يفضلون العائد الأكبر والمخاطرة الأقل، حيث تتميز السندات بعائد يتمثل في الفائدة المتحصل عليها من امتلاك السند مع انطوائها على قدر من المخاطرة بخلاف النقود السائلة التي تفتقر إلى المخاطرة كما تفتقر إلى العائد. و تحدد التوليفة المثلى من هذين الأمرين الكمية المطلوبة للنقود. فإذا ارتفع سعر الفائدة احتفظ الناس بالقدر الأكبر من استثمارتهم في السندات. ويحتفظ الناس بنقودهم سائلة إذا حدث العكس وانخفض سعر الفائدة. أما اذا قرر أن يضع جزء منها في شكل سائل و الباقي بشكل سندات فان شراء السندات يحمله نوعان من التكلفة [19]

1-عمولة للسمسار نتيجة لشراء السندات وبيعها هذه العمولة تزداد مع انخفاض الأرصدة النقدية الشهرية.

2-الوقت اللازم لتحويل السندات إلى أرصدة نقدية.

اذن الاحتفاظ بقدر أكبر أو أقل من الأرصدة النقدية (مقدار أقل أو أكبر من السندات) يعتمد على معدل الفائدة.

فكلما كان معدل الفائدة عالياً كان العائد المتحصل عليه من السندات أكبر من التكاليف المصاحبة لشراء السندات.

و الخلاصة النهائية من دراسات بومال و توبين يمكن وضعها بالشكل التالي:كلما زاد معدل الفائدة، قلت الأرصدة النقدية المحتفظ بها لدافع المعاملات. و هذا يعني أن سرعة دوران النقود تزيد مع الزيادة في معدل الفائدة.

أي أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بدافع المعاملات و معادلات الفائدة . أما كمية الدخل الاجمالي فتؤثر إيجابيا على الأرصدة المحتفظ بها سائلة بسبب إنعكاس الزيادة في الدخل إيجابيا على الرغبة في تحسين مستوى المعيشة وعلى المبادلات، كذلك فان إرتفاع مستوى الاسعار في عمليات التبادل يزيد الحاجة إلى النقود لإنجاز تلك المبادلات.

5-الطلب على النقود عند فريدمان (نظرية كمية النقود الحديثة):

في الخمسينات من القرن الماضي شهد الفكر النقدي مساهمات عديدة لتحليل الطلب على النقود، وقد ارتبطت هذه الأفكار الجديدة باسم النظرية النقدية المعاصرة أو مدرسة شيكاغوا، وعلى رأس هذه المدرسة هو الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Milton Friedman، وقد استعرض فريدمان أفكاره في مقالته بعنوان "النظرية الكمية للنقود"، الصادرة عام 1956 و في مقاله بعنوان "الطلب على النقد" المنشورة سنة 1959[20]

فمع ظهور المدرسة الكينزية و تراجع التفسير النقدي لطلب النقود و المتمحور حول معادلة الكمية، قدم "ميلتون فريدمان" تصور جديد لنظرية الكمية كنظرية في الطلب على النقود بدون الحاجة للجوء إلى استخدام فرض التوظف الكامل. قام فريدمان بمعالجة الطلب على النقود مثله مثل الطلب على أي سلعة أخرى. وعليه يتحدد الطلب على النقود

[19] Engene .A .Diulio, Macroeconomie, Traduction de George poudiere, paris: Mc Growhill, 2016,p96

[20] محمود حسن الوادى ، أحمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن ن سنة 2009 ، ص 35 .

بناءاً على سعر النقود، الدخل، أسعار السلع الأخرى.. إلخ. والخلاصة أن فريدمان يرى أن الطلب على أصل معين هو دالة لمعدل العائد الخاص بالأصل، ولمعدلات العائد على الأصول البديلة والمتكاملة وذلك إضافة إلى الثروة.

و لاحظ فريدمان أن جزءاً من الثروة يستثمر في صورة ودائع لها عوائد تتمثل في سعر الفائدة المتحقق عليها. وعليه فإن سعر الفائدة هو معدل العائد على النقود. أما عن الجزء السائل من النقد فيعد معدل التضخم هو أهم مكونات العائد عليه، وذلك نظراً لكون ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود. وعليه فإن معدل التضخم يشكل معدل عائد سالب لأصحاب النقود السائلة، ليظل معدل التضخم المتوقع هو العامل الأهم بالنسبة لقرارات الاحتفاظ بالأصول.

5-1 العوامل المحددة للطلب على النقود عند فريدمان :

تبحث أفكار فريدمان في العوامل المؤثرة على الطلب على النقود، حيث أكد أن النظرية الكمية هي نظرية طلب على النقود وليس نظرية إنتاج أو دخل أو أسعار، وأشار بأن النقود هي شكل من أشكال الموجودات التي يحتفظ بها الأفراد وهي عنصر من عناصر الثروة، وبالنسبة للمنتج هي سلعة رأسمالية لأنها تولد خدمات إنتاجية نتيجة لعلاقتها بعوامل الإنتاج التي تسهم في إنتاج المنتجات النهائية.و يشير فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد على ثلاث عوامل :[21]

1- الثروة الكلية للفرد التي تتألف من تشكيلة متنوعة من الموجودات.

2- كلفة وعائد الموجودات التي تؤلف الثروة والبدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة.

3- الأذواق والتفضيلات.

1-الثروة الكلية: أكد فريدمان على الثروة وليس الدخل كمصدر رئيسي للطلب على النقود، والثروة هي أوسع من الدخل فهي تشمل على جميع مصادر الدخل مثل إنتاجية الأفراد والموجودات النقدية والمالية والحقيقية، وقد استخدم فريدمان سعر الفائدة للربط بين الدخل والثروة، فإذا كان سعر الفائدة r والدخل y والثروة (w) فإن مجموع الثروة هي:

$$\mathbf{w = \frac{y}{r}}$$

ومعنى ذلك أن فريدمان ينظر للثروة على أساس أنها القيمة الحالية لمختلف أنواع الدخل المتوقعة من مصادر الثروة المختلفة، وقد استخدم فريدان مفهوم الدخل الدائم الذي يختلف عن مفهوم الدخل الجاري، والداخل الدائم حسب رأيه يشمل جميع أنواع الدخول المتوقع الحصول عليها من مصادر الثروة المختلفة سواءا البشرية أو المادية خلال فترة زمنية معينة، وهذا معناه أن فريدمان يرى بأن الطلب على النقود يتأثر بالدخل الدائم لصعوبة الحصول على البيانات عن الثروة بعناصرها المختلفة ولذلك استخدم الدخل الدائم واعتبره بديلا عن الثروة (w).[22]

ويرتبط الطلب على النقود برأي فريدمان بعلاقة طردية مع الدخل الدائم، فكلما زاد الدخل الفردي الدائم وثروته زاد رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأرصدة نقدية التي تعتبر شكل من أشكال الثروة.أما الأشكال المختلفة لحمل الثروة برأي فريدمان

---

[21] عبد الرحيم فؤاد الفارس ، وليد إسماعيل السيفو ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، سنة 2015 ، ص 112

[22] محمد عبد المؤمن ، مرجع سابق ، ص 124.

فتتضمن النقود والسندات والأسهم والسلع المادية غير البشرية والأصول الثابت والعقارات والسلع المعمرة والسلع الإنتاجية ورأس المال البشري.

وقد اعتبر النقود شكل من أشكال الموجودات التي تدخل في الثروة، لأنها تجهز الأفراد بمنافع عديدة منها حرية الاختيار للسلع الاستهلاكية، وبنفس الوقت تعتبر سلع رأسمالية بالنسبة للمشروع الإنتاجي التي تساهم في توليد الإنتاج مع عوامل الإنتاج الأخرى.

2-عوائد الثروة: يرى فريدمان أن عوائد الاحتفاظ بالثروة يتمثل بما يلي: [23]

- **النقود:** ويتمثل العائد هنا في مقدار السلع التي تشتريها النقود مقابل العملة الوطنية.
- **السندات:** ويتمثل عائدها في سعر الفائدة الثابتة التي يغلها السند سنويا بالإضافة إلى التغير في قيمة السند نتيجة للتغير في سعر الفائدة على السندات سواء كان التغير إيجابيا أو سلبيا.
- **الأسهم:** وتدر الأسهم عائدا سنويا يمثل توزيعات الأرباح السنوية والأرباح الرأسمالية الناجمة عن ارتفاع أسعار الأسهم في السوق المالية.
- **السلع المالية:** وتدر هذه السلع عائد يتمثل في ارتفاع أسعارها في السوق.
- **رأس المال البشري:** هناك صعوبة في تقدير عائد رأس المال البشري بسبب عدم وجود سوق لرأس المال البشري كما يرى فريمان، لكن يمكن قياس ذلك من خلال الأجر المدفوع لعنصر رأس المال البشري.

إن الطلب على النقود يعتمد على منفعة النقود مقارنة بمنفعة الموجودات التي تؤلف أشكال الثروة الأخرى، ولذلك فإن زيادة منفعة النقود يؤدي إلى إنخفاض الطلب على أشكال الموجودات الأخرى المؤلفة للثروة، ويعتمد ذلك على فرضية تكلفة الفرصة البديلة للنقود التي تتحدد بعائد الموجودات المالية كالأسهم والسندات والموجودات المادية كالسلع والعقارات التي يتخلى عنها الوحدات الاقتصادية لقاء الاحتفاظ بالنقود،[24] أي أن سعر الفائدة على السندات وعائد الأسهم وسعر الفائدة على الودائع والتضخم يمثل الكلفة التي تتحملها الوحدات الاقتصادية لقاء الاحتفاظ بالثروة على شكل نقود بدلا من الاحتفاظ بالموجودات الأخرى التي تدر عائدا، وهذه ما تسمى بتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود، ولذلك فإن زيادة العوائد على الموجودات الأخرى كإرتفاع أسعار الفائدة على السندات والودائع يؤدي إلى قلة الطلب على النقود التي تدر عائدا، والعكس هو الصحيح، فعندما ينخفض سعر الفائدة على الموجودات المالية ينخفض كلفة الاحتفاظ بالنقود ويزيد الطلب عليها لغرض الاحتفاظ بها بدلا من الموجودات الأخرى.

كذلك فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى هبوط القوة الشرائية للنقود ويزيد بالتالي كلفة الاحتفاظ بالنقود فيقل الطلب عليها مقابل زيادة الطلب على الموجودات المالية والحقيقية التي تدر عائدا يعوضهم عن الهبوط في قيمة النقود الشرائية، وهذا يعني أن سعر الفائدة و التضخم يرتبط بعلاقة عكسية مع الطلب على النقود لأنه يزيد من تكلفة الاحتفاظ بالنقود.

---

[23] حسام على داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، سنة 2013 ، ص115

[24] روبارت باروو ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، ترجمة : أحمد عساف ، علاء الدين صادق ، دار الفكر ناشرون و موزعون ، عمان، الأردن ، سنة 2013 ، 97

3-الأذواق و التفضيلات: يرى فريدمان أن أذواق الوحدات الاقتصادية تؤثر في الطلب على النقود ولكنه افترض ثبات الأذواق لفترة معينة من الزمن.

5-2 دالة الطلب على النقود عند فريدمان : دالة الطلب على النقود عند فريدمان تتحدد على أساس المعادلة التالية:[25]

$$\frac{\mathbf{M}}{\boldsymbol{P}} = \boldsymbol{f}(\boldsymbol{rb}, \boldsymbol{re}, \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{p}}\frac{\boldsymbol{dP}}{\mathbf{dt}}, \mathbf{w}, \frac{\mathbf{Y}}{\boldsymbol{P}}, \boldsymbol{U})$$

حيث أن $\frac{\mathrm{M}}{P}$ = الطلب على النقود بشكل أرصدة نقدية حقيقية.

rb = سعر الفائدة على السندات.

re= عائد الأسهم.

$\frac{1}{\mathrm{p}}\frac{dP}{\mathrm{dt}}$ = معدل التغير في الأسعار.

w = نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية.

$\frac{\mathrm{Y}}{P}$ = الدخل الدائم الحقيقي.

U = الأذواق والتفضيلات.

وقد استخدم فريدمان متغير الدخل الدائم كمتغير عن الثروة، وبينما تتخذ دالة الطلب على النقود عند كينز الشكل التالي: $(\frac{M}{P})^d = f(Y,i)$ ، نجد هذه الدالة لدى فريدمان متمثلة في الشكل التالي: $(\frac{M}{P})^d = f(W,i,\pi^e)$ ، أي: $(\frac{M}{P})^d = f(Y^P,i,\pi^e)$. بمعنى أن كينز يعتمد الدخل المطلق بينما يعتمد فريدمان الدخل الدائم، كما يتسم سعر الفائدة بالضخامة لدى كينز في حالة التفضيل النقدي، وتكون لا نهائية في حالة الوقوع في شراك مصيدة السيولة. أما فريدمان فيتوقع استجابة أقل لسعر الفائدة.

وفيما يخص سرعة دوران النقود V نجد اختلافاً واضحاً بين المدارس المختلفة، حيث ترى المدرسة الكلاسيكية ثبات سرعة دوران النقود لكونها تتأثر بعوامل ثابتة في المدى القصير. وترى مدرسة كمبردج كما ذكرنا مسبقاً أن: $V = \frac{1}{k}$. هذا ويعتبر كينز سرعة دوران النقود غير ثابتة، بل وأيضاً غير مستقرة لكونها تتقلب مع تقلبات سعر الفائدة، وقد تتخذ قيمة متناهية الصغر عند مصيدة السيولة. أما النظرية الحديثة فترى أن سرعة دوران النقود غير ثابتة و ولكن مستقرة القيمة لكونها تتغير في حدود ضيقة معتمدة على سعر الفائدة وتوقعات التضخم و الدورات الاقتصادية.

5-3 خصائص دالة الطلب على النقود عند فريدمان : لقد قام فريدمان بالتعاون مع آخرين بتقدير دالة الطلب على النقود في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1870- 1954) وتوصل إلى ما يلي:[26]

[25] DON Patinkin : Money , interest and prices, 2nd , ed , 1999, p 63
[26]F. R .Glahe, macro economics , theory and policy, 2nd,ed , MCR aw Hill, 2001 , p 163.

- ضعف أثر سعر الفائدة على دالة الطلب على النقود وعلى سرعة تداول النقود، أي أن الطلب على النقود لا يتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة.
- ضعف أثر التغير في الأسعار على الطلب على النقد في الظروف العادية وذلك عندما يكون التغير في الأسعار معتدلا، ولكن هذا التأثير يكون واضحا إذا كان معدل التضخم كبيرا.
- إن الدخل الدائم الذي يعتبر بديلا عن الثروة هو العامل الحاسم في التأثير على دالة الطلب على النقود، أي أن الطلب على النقود يستجيب للتغير في الدخل الدائم.
- إن دالة الطلب على النقود هي مستقرة نسبيا للدخل الدائم، لأن الدخل الدائم يتسم بالاستقرار في الأجل القصير، ولكن تم قياس دالة الطلب على النقود في عام 1987، وجد أن هذه الدالة كانت غير مستقرة في جميع الدول الصناعية ما عدا ألمانيا.

و استنادا لذلك فإن العامل المهم في التأثير على دالة الطلب على النقود هو الدخل الدائم كبديل للثروة، وعندئذ يمكن صياغة هذه الدالة على النحو التالي:

$$\frac{M}{P} = KY$$

حيث ان $\frac{M}{P}$: الطلب على النقود بصورة أرصدة حقيقية.

K = نسبة من الدخل الدائم يحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية حقيقية.

Y = الدخل الدائم الحقيقي.

وبناءا على ما سبق فإن تحليل فريدمان للطلب على النقود يتضمن أفكارا جديدة (بالمقارنة مع Keynes) نذكر منها مايلي:

1- إن فريدمان وسّع أشكال الثروة لتشمل الأصول المالية والنقدية والمادية والبشرية.

2- ولذلك فإن اختيار الأفراد لا ينحصر في المفاضلة بين النقود والسندات كأساليب للاحتفاظ بالثروة مثلما أكد عليه كينز وإنما الاختيار يشمل أصول جديدة مادية وبشرية، وهذا من شأنه ؤثر في الطلب على الأرصدة النقدية.

3- إن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود الذي حددها كينز المتمثل بالتغير في سعر الفائدة أضاف إليه فريدمان عنصرا جديدا هو معدل التضخم، أي تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود شمل ليس فقط العائد على الأصول المالية (السندات) وإنما كذلك التغير في معدل التضخم.

5-4 إنتقادات نظرية فريدمان : قد تعرضت نظرية كمية النقود الحديثة إلى عدة إنتقادات نوجز البعض منها في النقاط التالية:[27]

[27] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 144

- أغفل فريدمان الطلب على النقود لغرض المضاربة كدافع رئيسي للإحتفاظ بالنقود وهذا ما دفعه إلى إفتراض ضعف إستجابة الطلب على الأرصدة النقدية للتغيرات في أسعار الفائدة، وهذا عكس التحليل الكينزي الذي أعطى أهمية كبيرة لدور أسعار الفائدة في تحديد الطلب على النقود؛
- بالرغم من إعتراف النظرية الحديثة بعدم ثبات سرعة تداول النقود و امكانية تغيرها مع زيادة كمية النقود المعروضة وتوقعات إرتفاع الأسعار، إلا أنها ركزت بشكل أكبر على تأثير تغير عرض النقد على حجم الانفاق مقارنة بتأثيرها على سرعة التداول، معنى ذلك أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في تحقيق التوازن الإقتصادي.

تمارين :

تمرين 01 :

1- ماهي وظائف النقود عند كل من الكلاسيك و كينز ؟

2- من وظائف البنوك التجارية خلق النقود كيف ذلك ؟

3- ما المقصود بالطلب على النقود لأجل المضاربة ؟

4- لماذا يفضل بعض الأفراد الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائل على الاحتفاظ بها على شكل سندات ؟

5- ما هي النماذج التي اعتمدت عليها المدرسة الكينزية الحديثة لتشكيل دالة الطلب على النقود ، إشرح ذلك بالتركيز على ما قدمه كل من "جميس توبن" و"ويليام بومول" ؟

5- من خلال دراستنا لنظرية الطلب على النقد عند "**فريدمان**" ما الفرق بينها و بين نظرية الطلب على النقد لكينز ؟

تمرين 02 :

ليكن لدينا المعلومات الاقتصادية التالية:

دالة الطلب على النقد من أجل الصفقات: $y \quad MD_1=\frac{1}{5}$

دالةالطلبعلىالنقدمن أجلالمضاربة: $Md_3 = 200-600i$

1- أوجددالة الطلب على النقود؟

2- مثل المعلومات بيانيا؟

تمرين 03 : بافتراض أن دالة الطلب على النقود هي:

$$Md = 1000 - 5000i$$

بينما كانت كمية النقود المعروضة هي $Ms = 600$

1- ارسم منحنيات الطلب على النقود والعرض من النقود .

2- ما هو سعر الفائدة التوازني الساري في سوق النقود؟

3- بافتراض ثبات مستوى السعر، ماذا يحدث لسعر الفائدة إذا ارتفع عرض النقود من 600 إلى 800؟ مثل ذلك بيانياً.

4- إذا أراد البنك المركزي، تغيير سعر الفائدة إلى 0.07 (أي 7%)، ما هي كمية النقود التي يجب أن يطرحها البنك المركزي للتداول بغرض تحقيق ذلك الهدف؟

5- أشرح طبيعة الآثار المتضاربة التي يقوم بها سعر الفائدة في سوق السلع من ناحية وفي سوق النقود من ناحية

تمرين 04:

في سوق النقود التابع لاقتصاد معين كان معدل استجابة النقود لتغيرات الدخل مساوياً لـ 0.15، بينما بلغ معدل

استجابة النقود لتغيرات سعر الفائدة 500.

1- حدد دالة طلب النقود في هذا الاقتصاد.

2- إذا كان مستوى الدخل مساوياً لـ 1000؛ تحصل على دالة التفضيل النقدي.

3- قام البنك المركزي بتحديد كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بـ 100 بينما ظل مستوى السعر ثابتاً على 1؛ حدد التوازن في سوق النقود.

4- ماذا يحدث لسعر الفائدة التوازني إذا ما إرتفع مستوى الدخل إلى 1100؟

5- ماذا يحدث لسعر الفائدة التوازني إذا ظل الدخل في مستواه الأول بينما زاد البنك المركزي كمية النقود المتداولة إلى 130؟

6- هل يمكن أن يعاني هذا الاقتصاد من مصيدة السيولة؟ ولماذا؟

تمرين 05:

1- الجدول التالي يمثل الطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط L1 و مستويات الدخل المقابلة و كذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة L2 :

جدول المعاملات: L1 = L1(Y)		جدول المضاربة : L2 =L2(i)	
Y	**L1**	**i %**	**L2**
500	100	10%	35
550	110	8 %	50
600	120	6 %	75
650	130	4 %	115

- اوجد كمية النقود المطلوبة L إذا كان :

أ- سعر الفائدة 8% و مستوى الدخل 600

ب- سعر الفائدة 6% و مستوى الدخل 500

ت- ماذا تلاحظ ؟

2- إذا كانت دالة الطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط هي L1 = 0.2Y ، و دالة الطلب على النقود بغرض المضاربة هي : L2 = 100-500i ، أوجد معادلة الطلب الكلية على النقود L

3- إستخدم معادلة L في سؤال 2 لايجاد كمية النقود المطلوبة إذا كان :

أ- سعر الفائدة 10 % و مستوى الدخل 500 .

ب- سعر الفائدة 10% و مستوى الدخل 600

4- ماذا يحدث لكمية النقود المطلوبة L كلما زاد الدخل Y و بقي معدل الفائدة ثابتا ؟

5- إذا كان عرض النقود M= 250 و L1= 0.2Y و L2 = 150-500i ، ماهي كمية النقود المتاحة لأرصدة المضاربة إذا كان :

- الدخل Y = 700
- الدخل Y= 800
- ماذا تلاحظ ؟

6- إستخدم المعطيات الواردة سابقا فى السؤال رقم 5 لايجاد الفائدة حيث يتحقق التوازن بين عرض النقود لأرصدة المضاربة و الطلب على النقود لأجل المضاربة

7- إستخرج معادلة LM إذا كان :

- M=200 و L1= 0.25Y و L2 = 40-500i
- M= 180 و L1= 0.20Y و L2 = 50- 200i

الفصل الثالث : تحليل هانس و هيكس لسعر الفائدة

تحليل هيكس و هانس لسعر الفائدة (التوازن الاقتصادي العام)

النموذج الكينزي الذي قام على الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية التي لم تجد الحلول لأزمة الكساد العظيم سنة 1929 و التي كانت تهتم بجانب العرض، و أهملت جانب الطلب و في أزمة 1929 كان المشكل هو مشكل طلب و ليس مشكل عرض. فجاء كينز بنظرية الطلب الفعال لتصحيح الاختلالات التوازنية و اهتم بجانب الطلب ، و بعده مباشرة جاء العالم **هانسن** و درس التوازن في سوق السلع و الخدمات، و العالم **هيكس** و درس التوازن في سوق النقد . و يعرف بنموذج ***LM–IS*** أو نموذج ***H–H*** نسبة إلى الاقتصاديين JR HICKS 1937 و AQ HANSEN 1953 و يقوم هذا النموذج على أساس أن التوازن الاقتصادي يتحدد انطلاقا من سوق السلع و الخدمات و سوق النقود حيث نعلم انه في إطار النظرية الكينزية مستوى التشغيل هو دالة في الطلب الفعال و بالتالي فإن تخفيض معدلات البطالة يتم عبر الزيادة في مستوى هذا الطلب، و سنتناول فيما يلى المحاور التالية :

1- التوازن في سوق السلع و الخدمات (منحنى IS لهانسن)
2- التوازن في سوق النقود (منحنى LM لهيكس)
3- التوازن الاقتصادي العام منحنى (IS – LM)
4- التغير في التوازن الاقتصادي العام و أثر السياسة الاقتصادية العامة
5- أثر مرونة الأجور و الأسعار على التوازن الاقصادي العام
6- أثر سعر الفائدة على التوازن الاقتصادي العام
7- أثر Pigou على الأسعار

1- توازن سوق السلع و الخدمات (منحنى IS " لهانسن "):

و من الملاحظة أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الدخل وسعر الفائدة و لكن هانسن بحث على هذه العلاقة غير المباشرة، و أوجدها و هي عبارة عن مستويات أسعار الفائدة و ما يقابلها من دخل (i, y) و لقد سمي هذا المنحنى بمنحنى IS[1]

I=f (y) (تحليل كينزي)

I=f (i) (تحليل هانس)

I طلب للموارد المالية

S عرض للموارد المالية

فرع كلاسيكي

و بالتالى (I , S) يحددان بمستويات أسعار الفائدة .

$$\mathbf{Y} \longleftarrow \mathbf{I} \longleftarrow \mathbf{i}$$

و بالتالي لا توجد علاقة دالية مباشرة بين مستويات أسعار الفائدة والدخول.

يحدث التوازن فى سوق السلع و الخدمات حسب التحليل الكلاسيكي إذا كان I=S، و هانسن يزاوج بين التحليل الكلاسيكي و الكينزي حيث يعالج النقائص في التحليل الكينزي عن طريق الحلول التي وضعت من طرف الكلاسيك.

تم صياغة شكل دالة الاستثمار عند الكلاسيك كما يلي :

$I = f(i)$ العلاقة بين I، i هي علاقة عكسية.

وضع هانس دالة الإستثمار كما يلي :

$$I = I_0 - \lambda i$$

سنحاول ايجاد الدخل التوازني ، و ما مدى تأثير i على Y في حالة اقتصاد مكون من قطاعين ؟

1-1- طريقة ايجاد منحنى IS: هناك طريقتان لإيجاد معادلة IS يمكن شرحهما باختصار كما يلي:[2]

الطريقة الأولى: Y=C+I

بافتراض عدم وجود الضرائب والتحويلات ومنه: $\mathbf{y_d=y}$، نفترض هناك قطاعين قطاع

$$;I = I_0 - \lambda\, ic = c1y_d + c0$$

$$y = c1y_d + c0 + I_0 + \lambda\, i$$
$$y - c1y = c0 + I_0 - \lambda\, i$$
$$y(1 - c1) = c0 + I_0 - \lambda\, i$$
$$\mathbf{y = \frac{1}{1 - c1}(c0 + I_0 - \lambda\, i)}$$

[1] فاروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز بن أحمد دياب ، مرجع سابق ، ص 132 .

[2] سعيدة حركات ، مرجع سابق، ص 52

الطريقة الثانية: S=I بافتراض اقتصاد مغلق وعدم وجود ضرائب ولا تحويلات أي: $y_d=y$

$$s'y_d - c0 = I_0 - \lambda\, i$$
$$s'y = c0 + I_0 - \lambda\, i$$
$$\boldsymbol{y = \frac{1}{s'}\,(c0 + I_0 - \lambda\, i)}$$

مثال: نفترض هناك اقتصاد مكون من قطاعين هما كالتالي:

$C=20+0.5y_d$; $I=100-500i$

المطلوب: تحديد معادلة IS

- تحديد الدخل عند معدلات الفائدة 6% ، 8% ، 10%
- رسم منحنى IS
- تحديد معادلة IS

للتأكد من النتائج نستخدم طريقتان:

الطريقة الأولى: الطلب الكلي يساوي العرض الكلي

$Y=c+I \quad \Rightarrow \quad y=20+0.5y_d+100-500i$

عدم وجود ضرائب وتحويلات : $y_d=y$

$y-0.5y=20+100-500i \;\; ==> \;\; 0.5y=120-500i$

$y=240-1000i$

الطريقة الثانية:

$S=I \Rightarrow -20+0.5y_d = 100-500i$ $\qquad$ $y_d=y$

$0.5y=120-500i$

$Y=240-1000i$

- تحديد الدخل عند مستويات الفائدة : يمكن توضيحها في جدول كالتالي بعد تعويض معدلات الفائدة في معادلة IS:

i	0.06	0.08	0.1
y	180	160	140

رسم المنحنى :

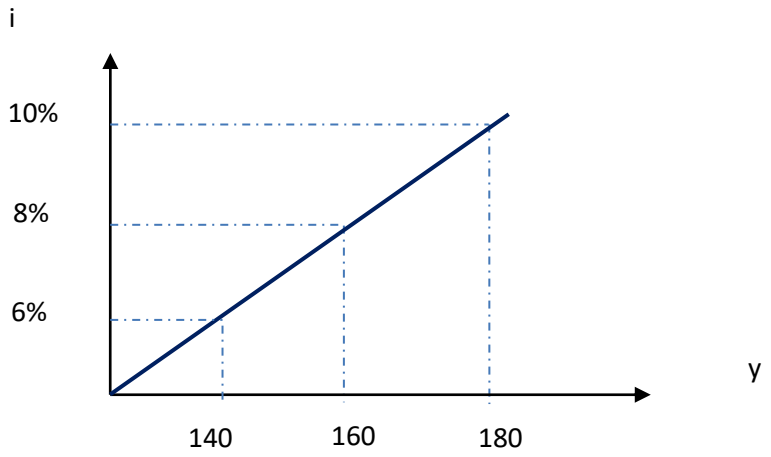

من خلال المنحنى نلاحظ هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل الوطني.

في حالة ادراج الانفاق الحكومي: يكون نموذج تحديد معادلة IS في حال ثلاث قطاعات :

شرط التوازن: $Y = C + I + G$.....(1)

الاستهلاك : $C = c_0 + c_1 Y$.....(2)

الاستثمار: $I = I_0 - \lambda i$.....(3) ، والإنفاق الحكومي : $G = G_0$.....(4)

وفي نموذجنا هذا نفترض أن الضريبة ثابتة وليست نسبية للتبسيط، والضريبة رغم كونها ثابتة إلا أن تأثيرها على أي حال يظهر على الدخل المتاح لينخفض الدخل في دالة الاستهلاك بمقدار الضريبة.

الضريبة الثابتة : $T = T_0$.....(5)

إذاً تصبح دالة الاستهلاك : $C = c_0 + c_1(Y - T_0)$.....(6)

و بالتعويض عن قيم (3) ، (4) ، (6) في المعادلة (1) يكون:-

$$Y = c_0 + c_1(Y - T_0) + I_0 - \lambda i + G_0 \quad \rightarrow \quad Y = c_0 + c_1 Y - c_1 T_0 + I_0 - \lambda i + G_0$$

$$Y(1 - c_1) = c_0 - c_1 T_0 + I_0 - \lambda i + G_0 \quad \rightarrow \quad Y - c_1 Y = c_0 - c_1 T_0 + I_0 - \lambda i + G_0$$

$$\textbf{IS} : \ldots\ldots\ldots Y^* = \frac{c_0 - c_1 T_0 + I_0 + G_0}{1 - c_1} - \frac{\lambda i}{1 - c_1}$$

وهذا هو المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات.

و لقد تناولنا هنا حالة الضريبة الثابتة *Lump Sum Tax* على الدخل، ولكن قد تكون الضريبة نسبية *Proportional Tax* و ليست ثابتة بمعنى أن الضريبة تشكل نسبة من الدخل ويكون مقدارها مساويا معدل الضريبة

مضروبا في الدخل($T = tY$). وقد تكون الضريبة المفروضة هي ضريبة مزدوجة بمعنى وجود ضريبة ثابتة وأخرى نسبية ($T = T_0 + tY$). وعليه فإن معادلة IS تكون:

$$\textbf{IS}: \ldots\ldots\ldots\ldots Y^* = \frac{c_0 - c_1 T_0 + I_0 + G_0}{1 - c_1 + c_1 t} - \frac{\lambda i}{1 - c_1 + c_1 t}$$

مثال: نفترض اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات هما: $G = 30$, $c = 70 + 0.8y_d$ ، $I = 200 - 1000i$

ايجاد معادلة IS في حال $T=0$

- رسم المنحنى في الحالتين عند معدلات فائدة: 8%، 9% ، 10%

حل المثال:

$$S = I + G \Rightarrow -70 + 0.2y_d = 200 - 1000i + 30$$

$$y_d = y \quad ==> 0.2y = 300 - 1000i ==> y = 1500 - 5000i$$

I	0.08	0.09	0.1
Y_2	1100	1050	1000
Δy	150	150	150

$$\Delta Y = y_2 - y_1$$

التمثيل البياني الذي يوضح إنتقال منحنى IS

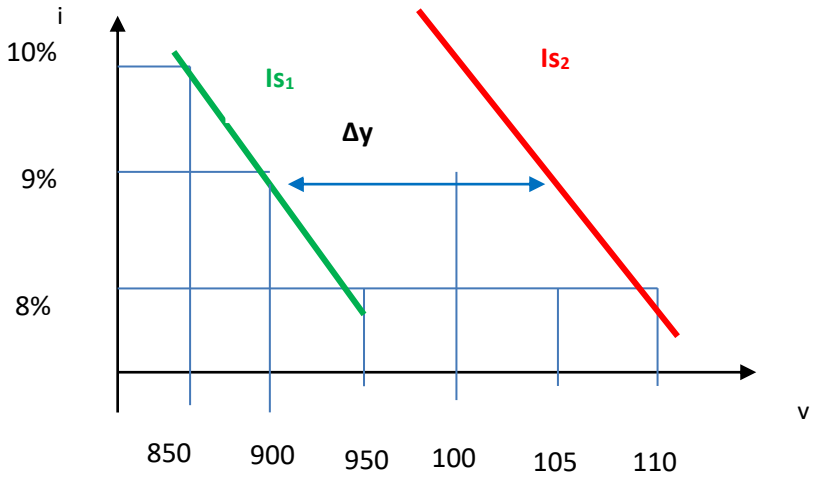

في حالة ادراج الضرائب:

مثال: اليك النموذج التالي والذي يوضح اقتصاد ذو قطاعين

$$\mathbf{C = 120 + 0.75y_d} \quad ; \quad \mathbf{I = 200 - 1200i}$$

-ايجاد معادلة IS في حال الضرائب المستقلة عن الدخل تقدر ب 20 ون.

- رسم المنحنى في الحالتين عند معدلات فائدة: 6%، 8% ، 10%

حل المثال:

- في حالة ادراج الضرائب المستقلة $T_0=20$ ، $y_d=y-T_0+TR$ / $TR=0$

$S+T_0=I$ ==> $-120+0.25(y-20)+20=200-1200i$

$-120+0.25y-5+20=200-1200i$

$0.25y= 305-1200i$ ==> $y=1220-4800i$

i	0.06	0.08	0.1
y	932	836	740
Δy	-60	-60	-60

بعد إدخال الضرائب نلاحظ أن الدخل الوطني انخفض في الحالة الثانية عن الأولى بـ 60 وحدة نقدية، وهذا يدل على أن الضرائب تؤثر عكسيا أو بالسلب على الدخل.

التمثيل البياني:

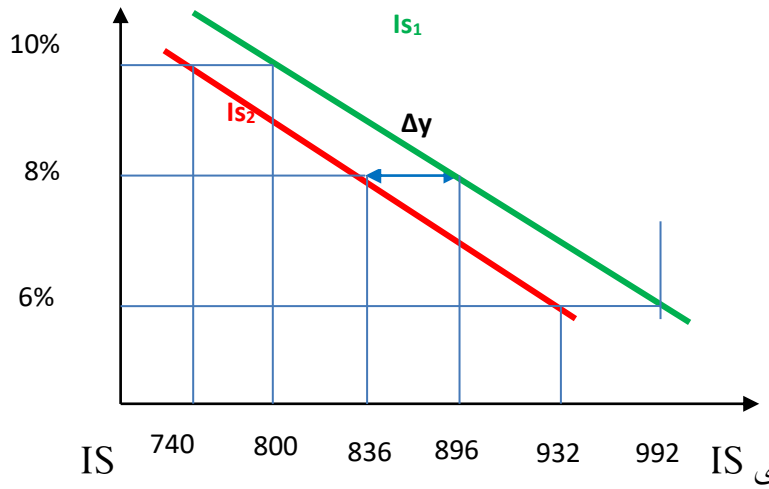

نلاحظ أن منحنى IS

في حالة ادراج التحويلات:

مثال: اليك النموذج التالي والذي يوضح اقتصاد ذو قطاعين

$C=30+0.8y_d$; $I=200-700i$

ايجاد معادلة IS في حالة وجود تحويلات حكومية تقدر ب 15 ون.

- رسم المنحنى في الحالتين عند معدلات فائدة: 6%، 8% ، 10%

حل المثال:

في حالة إدراج التحويلات الحكومية $TR=15$ ، $y_d=y-T_0+TR$ / $T_0=0$

$S=I+TR$ $\Rightarrow$ $-30+0.2\ (y+15)=200-700i+15$

$-30+0.2y+3=215-700i$

$0.2y = 242 - 700i \Rightarrow y = 1210 - 3500i$

i	0.06	0.08	0.1
y	1000	930	860
Δy	+60	+60	+60

بعد إدخال التحويلات الحكومية نلاحظ أن الدخل الوطني ارتفع في الحالة الثانية عن الأولى ب 60 وحدة نقدية. وهذا يدل على أن التحويلات الحكومية تؤثر طرديا أو بالايجاب على الدخل.

التمثيل البياني:

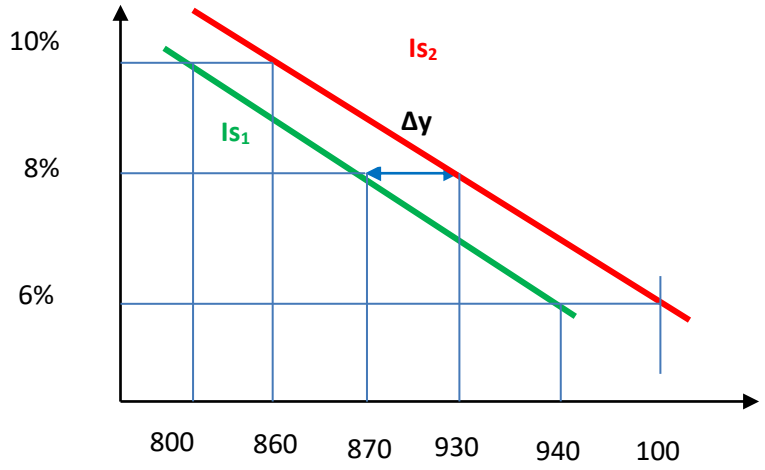

نلاحظ أن منحنى IS الثاني بعد إدراج التحويلات الحكومية ينتقل أعلى المنحنى الأول IS.

نموذج تابع IS في حالة إقتصاد يتكون من 4 قطاعات و الضرائب مرتبطة بالدخل :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$C = Co + bY_d \quad Y_d = Y - T_X + TR_r$$

$$I = I_0 - ji \quad M = M_0 + my \qquad G = G_0$$

$$tx = T_{x0} + tY$$

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = c_0 + bY_d + I_0 - ji + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = c_0 + b[Y - \{T_{x0} + tY\} + T_{r0}] + I_0 - ji + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = c_0 + bY - bT_{x0} - btY + bT_{r0} + I_0 - ji + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = c_0 + bY - bT_{x0} - btY + bT_{r0} + I_0 - ji + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y - bY + btY + mY = c_0 - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 - ji + G_0 + X_0 - M_0$$

$$\boldsymbol{IS: Y = \frac{c_0 - bT_{x0} + bT_{r0} + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + bt + m} - \frac{j}{1 - b + bt + m} i}$$

2-1 أثر المتغيرات الخارجية على التوازن سوق السلع و الخدمات :

إن حدوث تغيرات في مستوى عناصر الإنفاق الكلي من استهلاك، استثمار وحكومة، لديه تأثير واضح على الدخل التوازني سنحاول فيما يلي إدراج هذه التغيرات على مستوى الدخل في الشكل التالي[3]:

المتغيرات الخارجية	مقدار التغير	حساب ΔY باستعمال المضاعف
1-الإنفاق الاستهلاكي	-زيادة في الاستهلاك المستقل بـ Δa	$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt+m}(\Delta a)$ *بمعنى إذا تغير a بوحدة واحدة يتغير الدخل بمقدار المضاعف
2-الإنفاق الاستثماري	-زيادة حجم الاستثمار بـ ΔI	$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt+m}(\Delta I)$ *معناه بتغير الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة يحدث تغير في الدخل بمقدار المضاعف.
3-الإنفاق الحكومي	-تغير في حجم الإنفاق الحكومي ΔG	$\Delta y = \left(\frac{1}{1-b+bt+m}\right)(\Delta G)$ إثر تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ΔG يستجيب الدخل بالتغير $\left(\frac{1}{1-b+bt+m}\right)$
4-الضرائب	-تغير حجم الضرائب ΔTX	$\Delta Y = \frac{-b}{1-b+bt+m}(\Delta Tx)$ إذا زادت الضرائب بمقدار وحدة واحدة ينخفض الدخل بـ $\frac{-b}{1-b+bt+m}$ وحدة
5-التحويلات	-تغير حجم التحويلات ΔTr	$\Delta y = \frac{-b}{1-b+bt+m}(\Delta Tr)$ يتغير بالمقدار السابق، إذا تغيرت التحويلات بوحدة واحدة.

3-1 إشتقاق منحنى IS :

تم اشتقاق منحنى IS بيانيا بالأربع علاقات التالية:

1- علاقة سعر الفائدة بالاستثمار　　2- علاقة الاستثمار بالادخار

3- علاقة الادخار بالدخل　　4- علاقة الدخل بسعر الفائدة

[3] عمر صخري، مرجع سابق، ص 108-123

حيث يتم اشتقاق المنحنى IS من خلال تغير سعر الفائدة:

- يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع الطلب الاستثماري ومن ثم ارتفاع وزيادة الطلب الكلي ليتحدد مستوى جديد للدخل أعلى من المستوى السابق.
- وبتوصيل نقطتي التوازن في الرسم الأسفل نحصل على منحنى IS السالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل.
- هذا ويعتمد ميل المنحنى IS على مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة، فكلما كانت استجابة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة أكبر كلما قلت درجة انحدار وميل المنحنى والعكس بالعكس.

وتكون الصيغة الرياضية لمستوى الدخل التوازني في سوق السلع و الممثلة لدالة IS هي:

$$Y^* = \frac{a + c_1 t_0 + G_0 + I_0 - \lambda i}{1 - c_1 + c_1 t}$$

الشكل رقم 1: إشتقاق منحنى IS

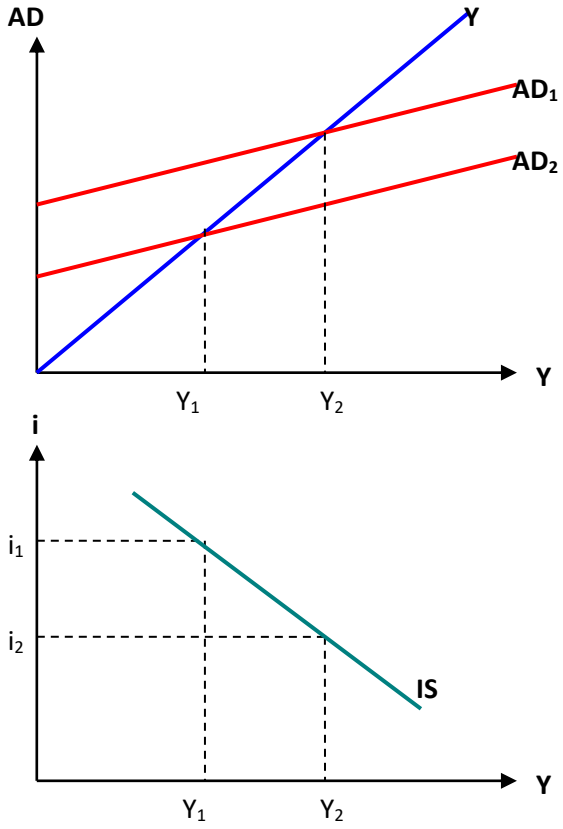

و الرسم البياني اللاحق يبين العلاقات الأربع السابقة في الأشكال D,C,B,A على التوالي، ليتكون لدينا الشكل D والموضح لمنحنىIS. يمثل المنحنى IS العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة، حيث كل نقطة عليه تمثل توليفة من

الدخل وسعر الفائدة تحقق التوازن في السوق السلعي. كل تغير في سعر الفائدة يمثل انتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى أما إذا تغير الإنفاق الحكومي، أو الاستثمار، أو مدفوعات التحويلات فإن المنحنى ينتقل بأكمله جهة اليمين أو جهة اليسار.

الشكل رقم 2: إشتقاق منحنى IS وفقا للعلاقات السابقة

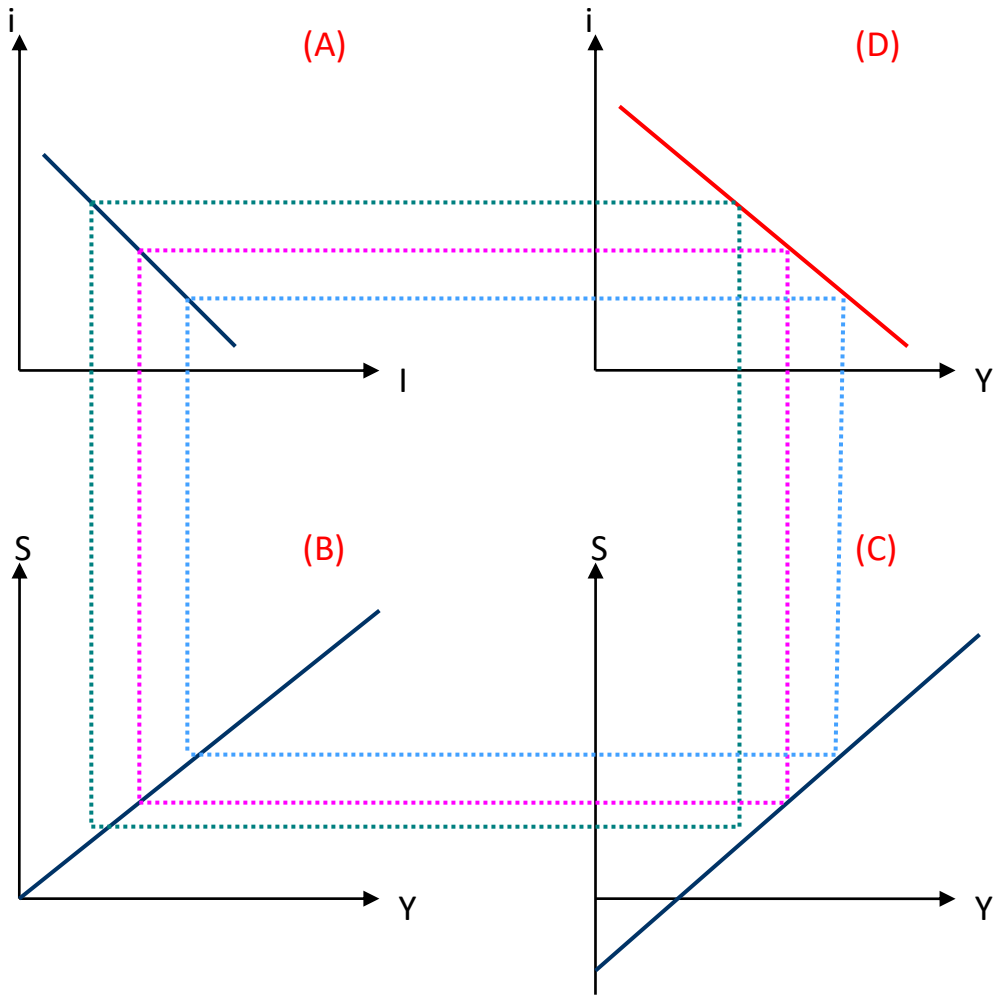

إن منحنى الإستثمار /الإدخار يوضح العلاقة بين المستويات توازنيه عديدة للدخل، وأسعار فائدة متعددة تتماشى معه، والتي يتساوى بموجبها الإستثمار مع الإدخار، ويتساوى فيها العرض الكلي والطلب الكلي، وبذلك يتحقق التوازن في المستوى السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يتضمن أن إنخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الإستثمار، وهذه الزيادة في الإستثمار، تؤدي إلى زيادة الدخل بشكل مضاعف وبالعكس، وفي إطار التساوي بين الإدخار والإستثمار، والعرض الكلي والطلب الكلي، وتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات.[4]

[4] عمر صخري، نفس المرجع السابق، ص 198

2- التوازن في سوق النقد (منحنى LM (تحليل هيكس)) :

رأينا من خلال دراستنا لتوازن سوق السلع والخدمات، أنه لا يمكن الوصول إلى حالة توازن واحدة وحيدة نظرا لعدم وجود قيمة وحيدة للمتغيرين y و i، وبالتالي لا يمكن التوصل إلى حالة التوازن الكلي، والسبب في ذلك هو أن لسوق النقد دورا في تحديد الوضع التوازني، لذا وجب دراسته وتحديد شروط توازنه من أجل دمجها لشروط توازن سوق السلع و الخدمات بهدف تحقيق التوازن الكلي ويتم ذلك بدراسة عرض النقد والطلب عليه وتساويهما.

2-1 عرض النقود Ms :

يقصد بها كمية النقد المتداولة في الاقتصاد والتي تمثل وسائل الدفع المتاحة في المجتمع الاقتصادي وتلقى قبولا عاما من كافة أفراده، وتتكون من النقد القانوني أو الإئتماني الذي يصدره البنك المركزي (الأوراق النقدية والقطع الجزئية) مضافا إليه النقد الكتابي أو نقد الودائع الذي تصدره البنوك التجارية.(الودائع تحت الطلب)[5] يعتبر عرض النقود حسب التحليل الكينزي متغيرا خارجيا مستقلا يتم تحديده و التأثير عليه من طرف السلطات النقدية المتجسدة في وزارة المالية والبنك المركزي، وصيغة عرض النقود هي $Ms=M_0$

Ms : عرض النقد. ويتم التحكم في عرض النقد داخل الاقتصاد عن طريق أدوات السياسة النقدية و هي : [6]

1-عمليات السوق المفتوحة:

في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي بائعا للسندات لامتصاص النقود المتداولة، حيث يزيد عرض السندات فتنخفض أسعارها فتقبل البنوك التجارية على شرائهاوبذلك تتحول السياسية النقدية النشيطة إلى مجمدة فتطبيق إمكانية تقديم القرض المصرفي.

2-سعر إعادة الخصم : في حالة التضخم يتبع البنك المركزي سياسة إنكماشية فيرفع من سعر إعادة الخصم لتقليص حجم السيولة النقدية.

3-نسبة الاحتياطي القانوني: تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي الإجباري بهدف تعطيل جزء من الكتلة النقدية المتداولة.

2-2 الطلب على النقد Md :

يعتبر الاحتفاظ بالنقود تصرفا غير عقلاني، نظرا لأن مثل هذا السلوك يفوت على صاحبه إمكانية الاستفادة من هذه النقود عن طريق الاستثمار المباشر، وبالتالي الحصول على عائد أو فائدة أي أن الاحتفاظ بالنقود يتضمن تكلفة الفرصة البديلة، لكن هنالك عدة أسباب تدفع للاحتفاظ بالنقد فاستنادا إلى كينز الذي تتلمذ على يد أستاذه ألفرد

[5] محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 222

[6] عمر صخري، مرجع سابق ، ص 223

مارشال، لذا نجد أن نظرية كينز للطلب على النقد تعتمد على صيغة كمبردج للأرصدة النقدية الجاهزة. إلا أنه قام بتطويرها لتشمل متغيرات أخرى[7] ويعود طلب النقود أو تفضيل السيولة إلى الأسباب الثلاثة التالية :

1- دافع المعاملات:

يتمثل هذا الدافع في الحاجة إلى النقد لأداء معاملات شخصية وعائلية ومعاملات تجارية وتنشأ الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقد السائل بسبب وجود فترة زمنية فاصلة بين استلام الدخل وعمليات إنفاقه والطلب على النقود بدافع المعاملات دالة طردية في الدخل صيغتها[8]

$$Md_1 = f(y) = \alpha_1 y$$

α_1 : الجزء المتقطع من الدخل لأداء المعاملات

2-دافع الاحتياط : يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية تتجاوز لما يحتاجونه لصفقاتهم اليومية لمواجهة الإنفاق الغير متوقع وهو ما يطلق عليه بدافع الحيطة والحذر[9] يكون نتيجة توقع حدوث ازمات في الاقتصاد مستقبلا.وهذا الطلب هو دالة طردية في الدخل $Md_2 = f(y) = \alpha_2 y$

وقد جمع كينز بين طلب النقود بدافع المعاملات والاحتياط لارتباطهما بالدخل، وعدم مرونتهما بالنسبة لأسعار الفائدة.

3-دافع المضاربة: هذا الطلب أغفلته النظرية الكلاسيكية لاعتبارها أن المستهلك يتغير بالرشادة الاقتصادية، ولا يعقل أن يجمد جزء من نقوده دون أن يستفيد من أسعار الفائدة بينما يعتبر كينز أول من تطرق إلى هذا الدافع باعتبار النقود مخزنا للقيمة، بحيث يجمد ويعطل النقد عن الاستثمار والإنفاق على أمل تحقيق أرباح كبيرة عن طريق الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية[10]فالمضاربة تعني عملية شراء وبيع الأوراق المالية من أسهم وسندات في سوق المال بغية الحصول على أرباح، وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضارب بالتنبؤ بأحوال البورصة[11]

وهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة $Md3 = f(i)$ لأن أسعار السندات تتناسب عكسيا مع سعر الفائدة، فعند توقع ارتفاع أسعار الفائدة يقوم المضاربون ببيع السندات والاحتفاظ بالنقود السائلة.

---

[7] ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002-2003 ، ص 126

[8] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2000، ص 141.

[9] أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، ص 146

[10] ماجدة مدوخ، مرجع سابق ، ص 128

[11] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي. ، منشورات حلبي الحقوقية،الجزء الثاني ، لبنان ، 2001، ص 452

الشكل رقم 3 : منحنى تفضيل السيولة عند كينز Md

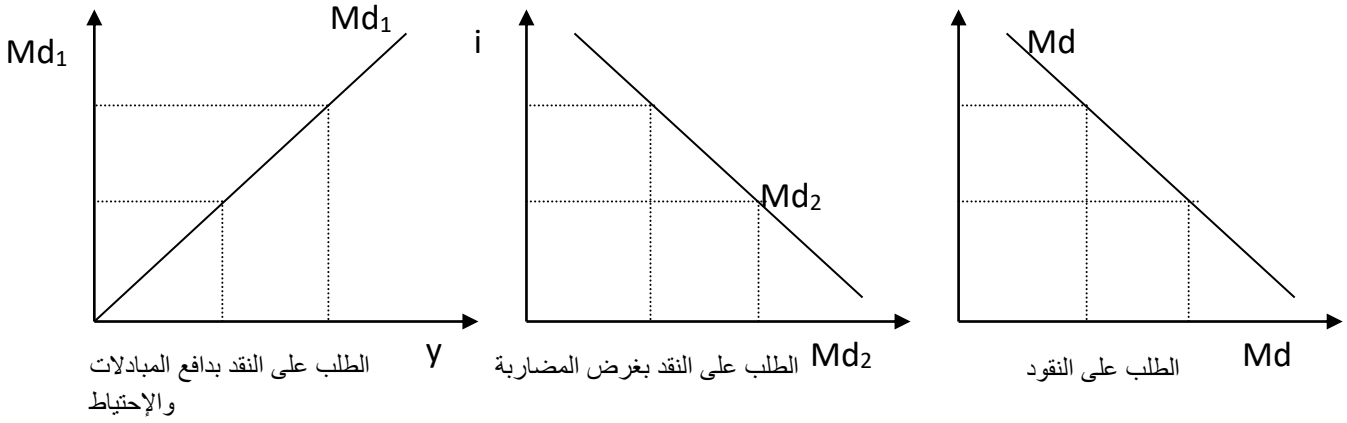

3-2 التوازن في سوق النقد

يتم التوازن في سوق النقود عندما يتساوى الطلب على النقد بالعرض كما يلي:

الطلب الكلي على النقد : [12] $Md = Md1(y) + Md2(i)$:

$$Md = f(y,i)$$

أما عرض النقود فهو عامل خارجي كما سبق الإشارة إليه أي $Ms = M_0$ ومنه يتحقق التوازن عند:

عرض النقود = الطلب عليها[13]

$$\mathbf{M_s = Md}$$

ويمكن تمثيل التوازن في المنحنى التالي :

الشكل رقم 4 : التوازن في سوق النقد

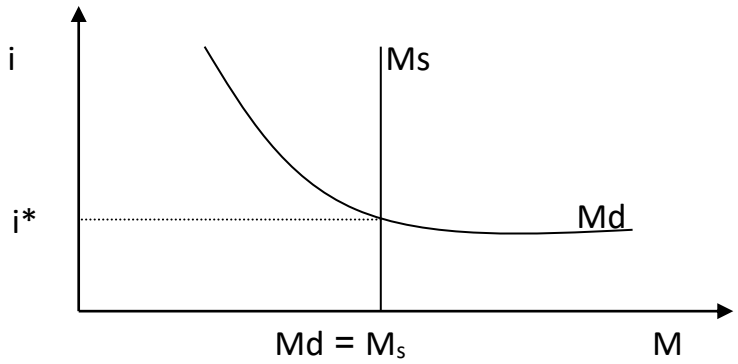

[12] أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص90.

[13] محمد دويدار ، مرجع سابق، ص455

و هذا التوازن يعبر عنه المنحنى LM الذي وضعه العالم هيكس سنة 1937 وهو عبارة عن توليفات من سعر الفائدة (i) والدخل (y) التي يتساوى عندها عرض النقود مع الطلب عليها

2-4اشتقاق المنحنى LM: وهنا يتم اشتقاق المنحنى بأربع علاقات أساسية كما يتضح من الشكل اللاحق،و هي:[14]

1- علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المضاربة

2- علاقة الطلب على النقود بدافع المضاربة بالطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات

3- علاقة الطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات بالدخل

4- علاقة الدخل بسعر الفائدة.

و يمثل المنحنىLM منحنى التوازن بمعنى أنه عبارة عن مجموعة من التوليفات التي تمثل كل منها توليفة معينة من الدخل وسعر الفائدة يتحقق عندها التوازن في السوق النقدي بحيث Ms=Md. ويبين المنحنى العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة، بمعنى أن أي تغير في سعر الفائدة يعني الانتقال من نقطة إلى أخرى على المنحنى أما تغير الدخل فيعني انتقال المنحنى بأكمله جهة اليمين في حالة زيادة الدخل وإلى اليسار في حالة انخفاضه.

الشكل رقم 5: إشتقاق منحنى LM

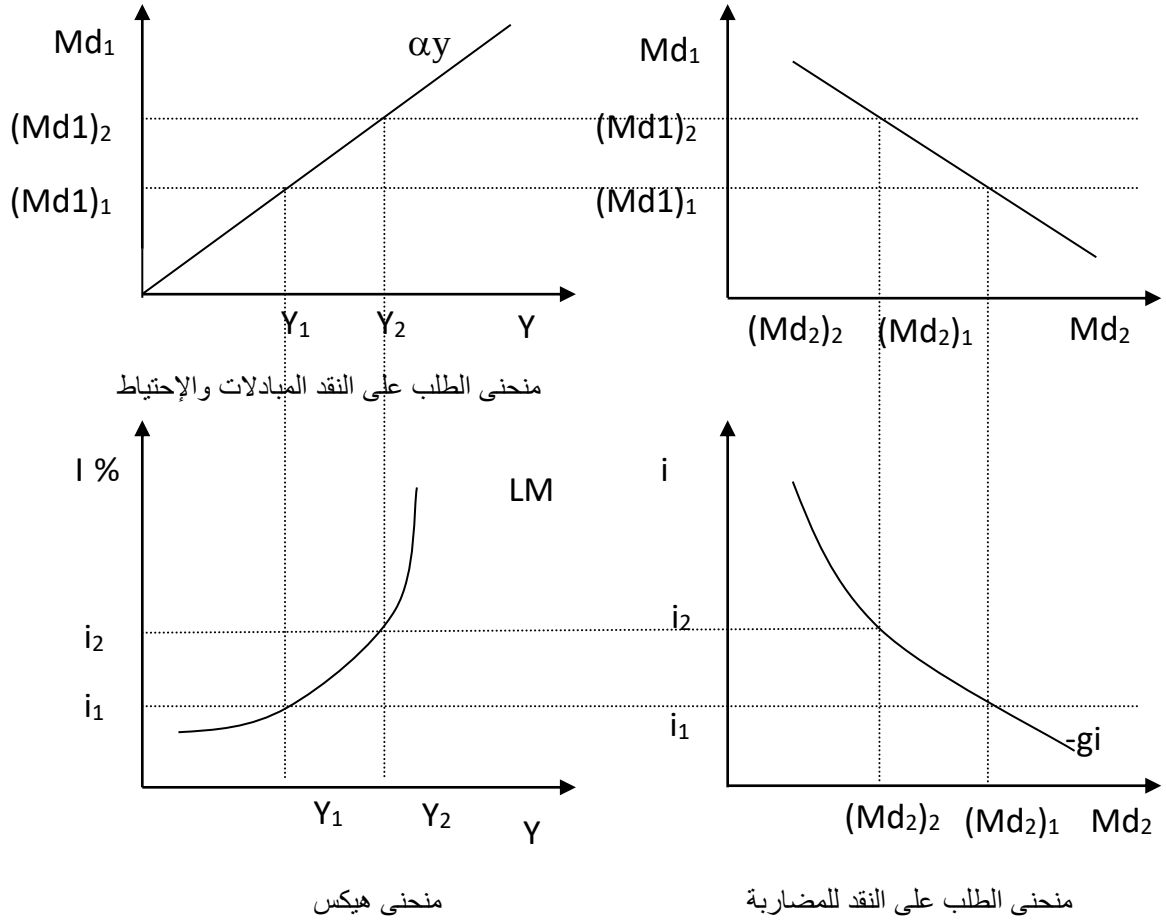

[14] أحمد هني، مرجع سابق ، ص98.

يتحدد حجم النقد المطلوب للمضاربة عند مستوى معين من سعر الفائدة في الجزء (1) وما تبقى من عرض النقد سيذهب إلى المعاملات والاحتياط كما هو موضح في الجزء (2)، وإذا تم تحديد حجم الطلب لأجل المبادلات والحذر ويتحدد الدخل الوطني المناظر لذلك الحجم من النقد كما هو مبين في الجزء (3)، وبالتالي يتعين لدينا مستوى من الدخل وسعر الفائدة يحددان نقطة التوازن ما بين العرض والطلب على النقد الجزء (4)، وبنفس الطريقة نحصل على نقاط توازنية أخرى عند مستويات جديدة من الدخل ومعدل الفائدة، فتشكل في مجملها منحنى التوازن النقدي *LM*.[15]

3- التوازن الاقتصادي العام :(التوازن الآني بين سوقي السلع والخدمات وسوق النقود)

لتحديد التوازن الاقتصادي العام نستخدام نموذج "IS-LM" أي هيكس وهانس الذي يوضح التوازن العام، ويطلق على هذا التحليل "بتحليل هيكس-هانس" أو النظرية الكينزية الجديدة"[16]. و لتحديد التوازن خلال فترة زمنية معينة نحتاج إلى سوق السلع والخدمات وكذلك سوق النقود ذلك لأن كل سوق يحتاج للآخر فمثلا سوق السلع والخدمات يحتاج الى نقود،كما لا يمكن أن تكون إستثمارات دون توفر الغطاء النقدي للعملية، كما أن سوق النقود لا يمكن أن توجد إذا كان الإستثمار في سوق السلع والخدمات معدوما.[17]

خطوات إيجاد التوازن في السوقين:

لإيجاد منحنى IS-LM نتبع الخطوات التالية:

- إيجاد معادلة IS

-إيجاد معادلة LM

- المساواة بين المعادلتين واستخراج ثنائية التوازن (i; y)

ويتحدد التوازن بيانياً بتقاطع المنحنيين IS و LM، ليتقرر المستوى التوازني للدخل ومستوى سعر الفائدة التوازني في السوق كما هو موضح بالشكل. وقد يختل هذا الوضع التوازني نتيجة لاختلال سوق السلع أو السوق النقدي فتتحرك الآليات المعتادة للتخلص من الفوائض المستجدة. ويستمر التحرك حتى يتم استرجاع التوازن الأصلي لاقتصاد السوقين.

[15] عمر صخري، مرجع سابق، ص 242

[16] مروان عطون ، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر ،1989 ، ص 169، 170

[17] أحمد زهير شامية ، النقود و المصارف ،دار زهران للنشر، الأردن ، 1993 ، ص 326 .

الشكل رقم 6 : التوازن الآني في سوقي السلع و الخدمات و سوق النقود

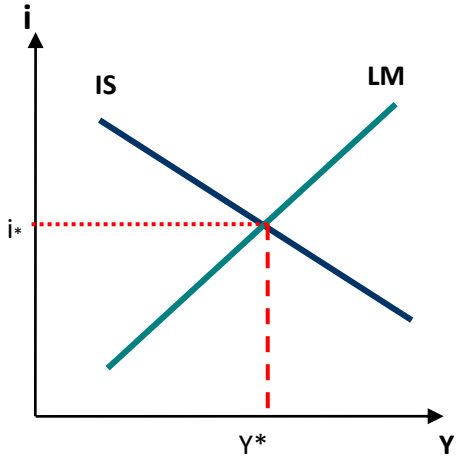

يختل سوق السلع كنتيجة لتغير العوامل الحقيقية المتمثلة في الاستثمار والسياسة المالية. كما ويختل سوق النقد كنتيجة لتغير العوامل النقدية (الإسمية) المتمثلة في كمية النقود. هذا ويتأثر الوضع التوازني بالسياسات الاقتصادية التوسعية والانكماشية المتبعة، حيث تؤثر السياسات المالية على المنحنى IS بينما تؤثر السياسات النقدية على المنحنى LM.

4- تغير التوازن الاقتصادي العام و أثر السياسة الاقتصادية العامة :

4-1 مفهوم السياسة الاقتصادية العامة : هي مجموعة من قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع من أجل السعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة. وعلى الرغم من تعدد الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها واختلافها من دولة لأخرى كالمحافظة على الثروة القومية أو تحقيق العدالة الضريبية أو مكافحة الاحتكار أو تنمية الأقاليم، وغير ذلك، إلا أن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية يمكن حصرها في أربعة أهداف هي:[18]

1- العمالة الكاملة Full Employment.
2- استقرار المستوى العام للأسعار Price Stability.
3- النمو الاقتصادي Economic Growth.
4- التوازن الخارجي External Balance.

هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى عديدة كالحرية الاقتصادية Economic Freedom، الأمن الاقتصادي Economic Security، المعايير البيئية Environmental Standards وغيرها. فالنظرية أو التحليل هما اللذان يمدان متخذي القرارات في السياسة العامة بوصف عام للعلاقات السببية القائمة في الاقتصاد. وبالنظر إلى عدم

[18] نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان القطف ، الاقتصاد الكلي (مبادئ و تطبيقات) ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، سنة 2006 ،ص 260 .

التوافق الكامل بين الأهداف الاقتصادية المختلفة، ووجود تناقض بين تحقيق بعض تلك الأهداف والبعض الآخر منها، فإنه يتعين على السلطات العامة تحديد الأولويات التي يمكن التضحية بغيرها من أجلها (فمثلاً عندما تقتضي السياسة الاقتصادية العمل على التوسع في الإنفاق الكلي بهدف تحقيق العمالة الكاملة، فإن ذلك يتعارض مع هدف ثبات أو استقرار الأسعار، وهكذا).

والسياسة الاقتصادية بمعناها الضيق إنما تعني التدخل المباشر من جانب السلطات العامة في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي كالإنتاج والاستثمار، الاستهلاك، الأجور، الأسعار، والواردات وغيرها. وقد تناولنا في الأجزاء السابقة من دراستنا وضع التوازن وكيف أن التغير في الإنفاق الكلي نتيجة لتغير أحد مكوناته تعني التغير في مستوى الدخل التوازني. كما ذكرنا أن التوازن المنشود هو ذلك الذي يتحقق عند مستوى التوظف الكامل، غير أنه توازن ليس دائم التحقق بل أن الاقتصاد عادة ما يصاب بالاختلال في التوازن وتقلبات دورية تعالجها الدولة باتباع سياسات اقتصادية، والتي تتمثل في السياسات المالية والنقدية.[19]

4-2 السياسة المالية :

يقصد بالسياسة المالية Financial Policy استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم. وعلى ذلك فالسياسة المالية ما هي إلا المبادرة باستخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات للقضاء على الفجوات التضخمية والانكماشية والتقلبات الاقتصادية، لكي يمكن بذلك تحقيق معدل مقبول من النمو الاقتصادي المصحوب باستقرار نسبي في الأسعار.[20]

وكما وضحنا، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تعمل على زيادة الإنفاق الكلي، وتخفيضها يخفض الإنفاق الكلي، ومن جهة أخرى نجد أن تخفيض الضريبة يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب الاستهلاكي و بالتالي يزيد الإنفاق الكلي و العكس في حالة زيادة الضريبة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن تأثير تغير الإنفاق الحكومي أكبر من تأثير الضريبة المفروضة .والسياسة المالية إما أن تكون سياسة انكماشية Deflationary Policy تهدف إلى تخفيض وتكميش الطلب الكلي أو سياسة توسعية Expansionist Policy تهدف إلى التوسع وزيادة الطلب الكلي.

4-2-1 السياسة المالية الانكماشية: هي السياسة التي تلجأ إليها الحكومة لعلاج حالات التضخم، وذلك بتقليص حجم الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق العمالة الكاملة وليس أكثر، ويكون ذلك عن طريق:

1- تخفيض الإنفاق الحكومي. 2- زيادة الضرائب.

3 - تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب معاً.

[19] فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، عالم الكتب الحديث (للنشر و التوزيع) ، عمان ، الأردن ، سنة 2008 ، ص 312.

[20] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 313.

شكل رقم 7: أثر السياسية المالية الإنكماشية على التوزان العام

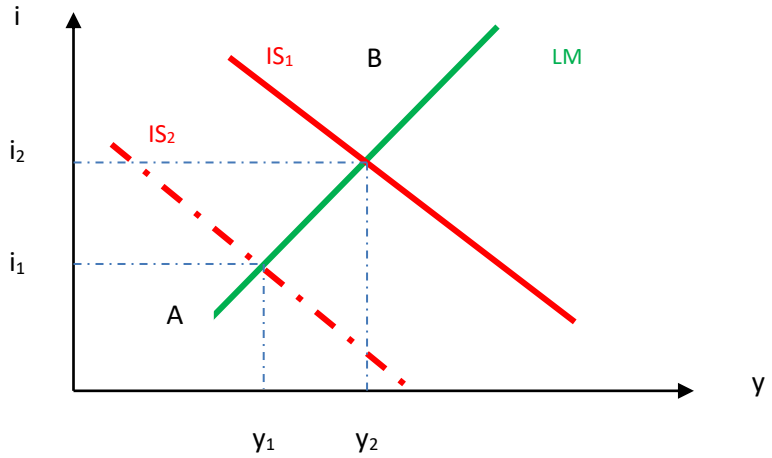

تهدف السياسة المالية الانكماشية politique de rigueur الي تحقيق استقرار الأسعار والحد من العجز في الميزانية politique de désinflation . هذه السياسة تقلل من مستوى الإنفاق وتزيد من مستوى الإيرادات. كما تهدف الي الرفع من مستوى الإيرادات الضريبية اي خلق ضغط ضريبي (نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي) مما يقلل من دخل العوامل الاقتصادية ، هذا الامر لا يشجع الاستهلاك ولا الاستثمار ، و بالتالي يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي وظهور البطالة.[21] إلا ان تبني سياسة مالية انكماشية يساعد على الحد من التضخم اي يسمح باستقرار الأسعار . اذن تتلخص السياسة المالية الانكماشية في تخفيض مستوى الانفاق العام الذي يؤدي بفعل الية المضاعف ' الى تخفيض حجم الاستهلاك ' مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الاسعار و ايضا رفع مستويات الضرائب مما يخفض من القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي ايضا الى تخفيض الانفاق الكلي

2-2-4 السياسة المالية التوسعية: وهي السياسة التي تلجأ إليها الحكومة لعلاج حالات الانكماش، والرامية إلى زيادة حجم الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق العمالة الكاملة، ويكون ذلك عن طريق:-

1- زيادة الإنفاق الحكومي. 2- تخفيض الضرائب.

3- زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معاً.

[21] نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان القطف، مرجع سابق ،ص 262

شكل رقم 8: أثر السياسية المالية التوسعية على التوزان العام

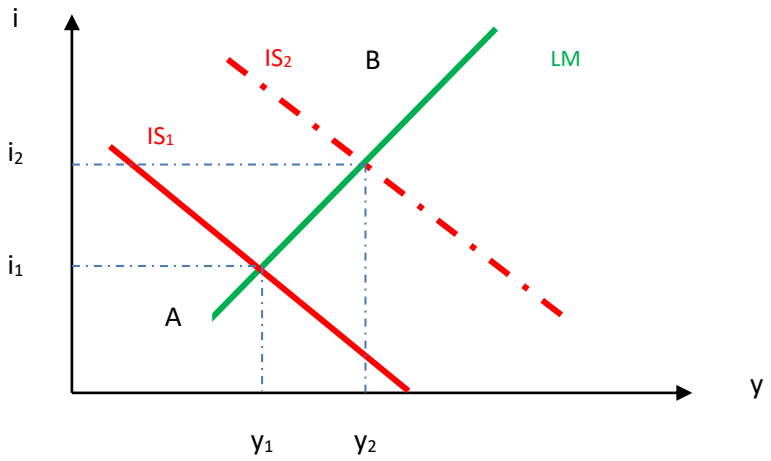

تقلل السياسة المالية التوسعية من عائدات الضرائب هذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة دخل العوامل الاقتصادية ، و بالتالي زيادة في الاستهلاك والاستثمار مما يعزز النمو الاقتصادي. كما تعمل هذه السياسة على زيادة مستوى الإنفاق ، منها نفقات الموظفين ونفقات الاستثمار و التي تشجع بدورها الاستهلاك والاستثمار ومن ثم تحفيز النمو .

آثار السياسة المالية التوسعية : يمكننا أن نذكر اربعة اثار فيما يخص السياسة المالية التوسعية:

* **اثر المزاحمة** l'effet d'éviction : المزاحمة كظاهرة اقتصادية تحدث من جراء زيادة تدخل الحكومة في أحد قطاعات الاقتصاد الوطني ، مما يؤثر على العرض او الطلب داخل السوق. كما يمكن أن تكون المزاحمة من خلال تقديم الحكومة لسلعة أو خدمة ما وبالتالي فهي تفوت فرصة عمل علي القطاع الخاص.[22] ينجم عن اثر المزاحمة انخفاض في الاستثمار والاستهلاك الخاص والذي يحدث بسبب الزيادة في الإنفاق العام. عادة ما يكون اثر المزاحمة نتيجة إحلال نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص و يترتب عنه تحويل وسائل تمويل الشركات إلى الخزينة. بعبارة اخري تلجأ الحكومة قصد الحصول على التمويل إلى مزاحمة القطاع الخاص لدى البنوك لنيل القروض مقابل اصدار أذونات الخزينة التي يصدرها البنك المركزي ذات الفائدة المرتفعة و التي تفضلها البنوك تفاديا لمخاطر اقراض القطاع الخاص.

* **اثر كرة الثلج** L'effet boule de neige نعني بها زيادة العجز في الميزانية العامة عجز تلو الآخر. فهذا الاثر يؤدي إلى تفاقم العجز العام الناتج عن وجود فجوة بين معدل النمو الاقتصادي وتكلفة الدين العام المرتبطة بمستوى معين من أسعار الفائدة.ان الإصلاح المالى سوف يؤثر حتما على الإصلاح الاقتصادي حيث يكون له آثار على النمو والتشغيل والاستثمار.. وصولا إلى الأثر النهائى على الرفاهية وتحسين نوعية الحياة.[23] مثلا تحقيق فائض أولى فى الموازنة العامة، فإذا تحقق هذا الفائض بنسبة معينة فى الموازنة الأخيرة ثم استقر لسنوات مالية معينة تبعا للهدف المسطر ، فإن هذا مؤشر على استدامة الوضع المالى والقدرة على سداد الديون ومن ثم رفع التصنيف الائتمانى للدولة، والذى ينعكس

[22] محمد العربى ساكر ، مرجع سابق ، ص 85

[23] نفس المرجع السابق ، ص 86

بدوره على جذب الاستثمارات وانتعاش سوق التمويل، وهو في النهاية ما يمكن أن يتحقق معه زيادة معدلات النمو والتشغيل وخفض معدلات الفقر وتحسن مؤشرات التنمية المختلفة في الأجلين المتوسط والطويل.

* **القيد الخارجي** : يمكن أن يكون الإنفاق الحكومي لصالح المنتجين الأجانب على حساب المنتجين المحليين مما يؤدي الى زيادة الواردات. إن القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير السلعي، وكذا حركات رؤوس الأموال، إما تصدر عن العديد من الأفراد والمؤسسات والهيئات، مما يجعل من الصعب أن تتلاقى أهداف المصدرين مع المستوردين، وكذا أهداف مستوردي ومصدري رؤوس الأموال وبالتالي فإنه من الصعب تساوي أن تشهد الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات توازنا بين الجانب الدائن والمدين.

* **خطر التضخم**. ببساطة ، يمكن لعجز الميزانية الذي تتحمله الدولة أن يسبب العجز التجاري دون أن ننسى أن السياسة المالية التوسعية يمكن أن تؤدي الي خطر التضخم. ان الجانب السلبي و الاساسي للتضخم ينعكس على الافراد و البنوك بشكل عام فمعدلات التضخم تفقد المال قيمته بمرور الزمن ما يضر بمدخرات التقاعد بشكل عام ويقلل التعامل مع البنوك. ارتفاع التضخم يؤدي بالناس الى الشراء ممتلكات عينية والتمسك بها وعدم بيعها للحفاظ على قيمه رأسمالهم الاصلي مما يعرقل التجارة والاستثمار بشكل كبير ويتسبب الكساد الاقتصادي

3-4 السياسة النقدية :

السياسة النقدية هي Monetary Policy عبارة عن "الإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظف عن طريق عرض النقود". إن السياسة النقدية والتي يتولاها البنك المركزي بحيث يؤثر من خلالها على مستوى الدخل والتوظف من خلال التأثير على عرض النقود.[24] والسياسة النقدية إما سياسة نقدية انكماشية تستخدم في حالات التضخم وتهدف فيها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى تخفيض الإنفاق الكلي والطلب عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، وإما سياسة نقدية توسعية تستخدم في حالات الانكماش وتهدف إلى زيادة الإنفاق أو الطلب الكلي وذلك بزيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع. وتستخدم السلطات النقدية في سبيل تنفيذ سياستها النقدية عدد من الأدوات أو الوسائل نوردها فيما يلي:

- **سياسة السوق المفتوح**:تتمثل سياسة أو عمليات السوق المفتوح Open Market Operations في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها وعلى الأخص السندات الحكومية. فعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة، فإنه بذلك يخفض الكمية المعروضة من النقود نتيجة لقيام أفراد المجتمع بشراء تلك السندات، وبذلك فإن عملية بيع السندات في السوق المفتوح تؤدي إلى انكماش حجم الائتمان وتخفيض حجم النقود المعروضة. لذا فإنه في حالات التضخم، تسعى السلطات النقدية إلى بيع السندات.[25] أما في حالات الانكماش فإن السلطات النقدية أو البنك المركزي يسعى إلى شراء السندات من السوق المفتوح للتوسع في حجم الائتمان وزيادة حجم النقود المعروضة.

[24] ضياء مجيد الموساوي ، مرجع سابق ، ص 132

[25] محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 87

- **سياسة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع:**[26] تعتبر هذه السياسة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على إمكانات البنوك للإقراض. ونسبة الاحتياطي النقدي المطلوب Reserve requirements هي "ما يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ به كاحتياطي بنسبة محددة من قيمة الودائع". فعندما يرغب البنك المركزي في تقليص حجم الائتمان أو بعبارة أخرى تقليل عرض النقود كوسيلة لتخفيض حجم الطلب أو الإنفاق الكلي، فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي الأمر الذي يقلل من قدرة البنك التجاري على منح القروض. أما إذا كان هدف السلطة النقدية هو التوسع في الائتمان وزيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة ذلك الاحتياطي. وبناء على ذلك فإن السياسة الواجب اتباعها في حالات التضخم هي الرامية إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع، والعكس في حالات الانكماش.
- **سياسة سعر البنك أو سعر الخصم:** سياسة سعر البنك أو كما يطلق عليه سعر إعادة الخصم The Discount Rate هو "السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية"، وهو يمثل أيضاً سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها. ويعتبر سعر إعادة الخصم من الأسلحة الهامة التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان، فإذا هو أراد تقليص حجم ذلك الائتمان أي تخفيض الكمية المعروضة من النقود فإنه يعمد إلى رفع سعره، وهذا من شأنه أن يحد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة الائتمان هذا من ناحية. [27]

من ناحية أخرى نجد أن سعر البنك أو سعر إعادة الخصم هو بمثابة تكلفة تتحملها البنوك التجارية للحصول على الأموال من البنك المركزي، وعندما يرتفع هذا السعر فإنه من الضروري أن يرتفع أيضاً سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين، وارتفاع سعر الفائدة يعني انخفاض الطلب الاستثماري وبالتالي الإنفاق الكلي. وعلى ضوء ذلك فإن رفع سعر البنك تعتبر سياسة البنك المركزي ولتخفيض الطلب الكلي أي أنها السياسة المتبعة لعلاج حالات التضخم. والعكس في حالات الانكماش، إذ يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي انخفاض سعر الفائدة لزيادة حجم الائتمان وكمية عرض النقود.

- **سياسة التأثير أو الإقناع الأدبي:** تمثل الوسائل السابقة في الرقابة على الائتمان والتأثير على عرض النقود الوسائل الكمية، وهي ليست الوسائل أو الأدوات الوحيدة التي يؤثر بها البنك المركزي على المعروض من النقود، حيث أن هناك أدوات أخرى نوعية، والتي تعد وسائل مستحدثة نسبياً للإدارة النقدية والتي تعرف بالتأثير أو الاقناع الأدبي. وتسعى سياسة التأثير والإقناع الأدبي إلى توجيه النصح للبنوك بعد التوسع في تقديم القروض إذا ما رأى البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من التضخم وارتفاع الأسعار الأمر الذي يقتضي تخفيض حجم الطلب الكلي عن طريق تخفيض حجم الائتمان. وقد يحدث العكس في حالات الركود والانكماش الاقتصادي

[26] F. R .Glahe, op-cit , p 172.
[27] DON Patinkin, po –cit , p 81

إذ يقوم البنك المركزي بإغراء البنوك التجارية للتوسع في حجم القروض التي يقدمونها بهدف زيادة حجم الطلب الكلي. وتتخذ هذه السياسة أشكال مختلفة كإرسال مذكرات إلى البنوك أو شكل مقابلات وندوات أو حتى شكل تحذيرات.

و هناك أيضاً وسائل نوعية أخرى كتنظيم الائتمان بالنسبة للمستهلكين من خلال الرقابة على نظم التقسيط في شراء السلع المعمرة أو فرض أسعار تفضيلية للخصم. هذا فضلاً عن القيام بفرض سعر فائدة إضافي (عقابي) على البنوك التجارية عند حدوث أي تجاوزات.

4-3-1 السياسة النقدية التوسعية:

من خلال زيادة المعروض النقدي حيث نفرض أن الاقتصاد في البدء كان متوازنا عند النقطة A (Y_1, i_1) كما يوضحه الشكل ونفرض أن الحكومة قد زادت عرض النقود من M_1 الى M_2،ومنه سينتقل المنحنى LM من وضعه الأول الى وضع جديد هو LM_2، وبافتراض أن الأسعار منذ البدء ثابتة هذا يعني أن الكتلة النقدية قد ازدادت بنفس نسبة ازدياد حجم الناتج.[28]

شكل رقم 9: أثر السياسية النقدية التوسعية على التوزان العام

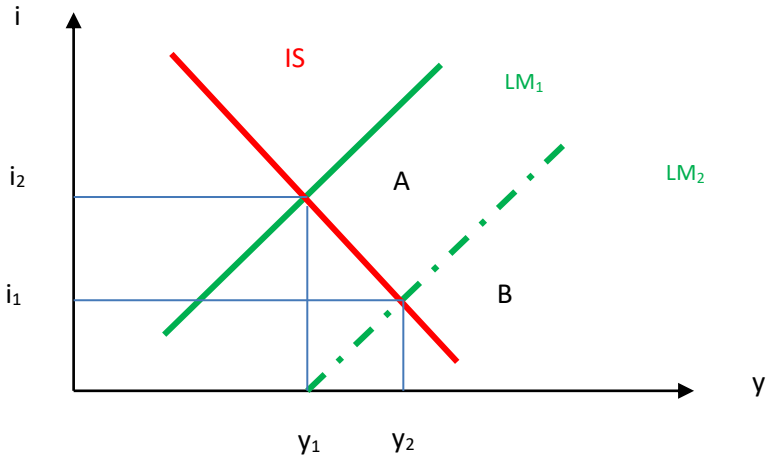

4-3-2 السياسة النقدية الانكماشية:

عند تخفيض العرض النقدي كسياسة نقدية إنكماشية قد أدى لإنتقال منحنى (LM) بالكامل جهة اليسار حيث تقاطع مع منحنى (IS) في النقطة التوازنية (B) والتي توضح ارتفاع سعر الفائدة التوازني من (i_1) الى (i_2) وانخفاض الدخل التوازني من (y_2) الى (y_1)، لأن انخفاض العرض النقدي يؤدي الى الاخلال بوضع التوازن حيث سيكون الطلب النقدي < العرض النقدي،[29] و هذا يوضحه الشكل التالي:

[28] أحمد الأشقر، مرجع سابق ، ص ص: 272-273
[29] سعيدة حركات، مرجع سابق ، ص : 56

شكل رقم 10: أثر السياسية النقدية الإنكماشية على التوزان العام

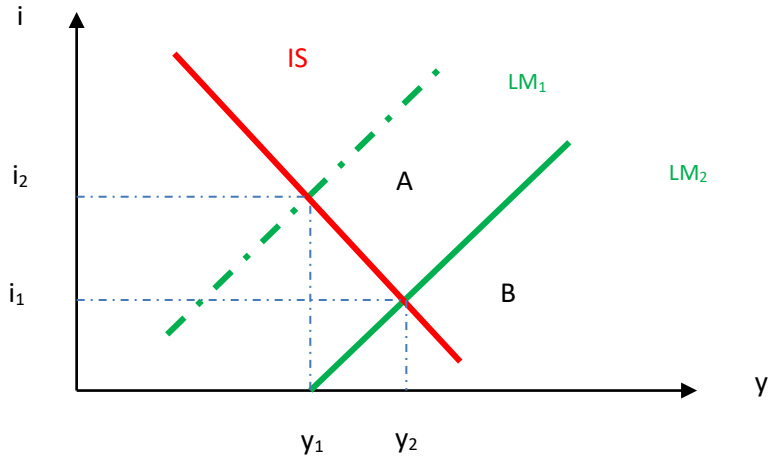

تمرين شامل :

لتكن لدينا المعطيات التالية :

$C = 80+0.8Yd$, $I = 116-500i$, $G = 200$

$L1 = 0.4Y$, $L2 = 600 - 600i$, $M = 1200$

المطلوب :

1- أوجد دالتي IS و LM

2- حدد مستوى الدخل الذى يحقق التوازن في السوقين معا (سوق السلع و الخدمات و سوق النقود)

3- أحسب مستوى الاستهلاك و الاستثمار عند التوازن

4- لنفرض أن b قد ارتفع في السنة الموالية إلى 0,9 في هذه الحالة :

أ- في أي إتجاه يتحرك كل من IS و LM و لماذا ؟

ب- حدد مستوي الدخل الجديد الذى يحقق التوازن في السوقين معا (يرجى اعتماد كل الأرقام بعد الفاصلة)

5- إذا قررت السلطة النقدية زيادة عرض النقود M ب 20 % ، ما هي النتائج المترتبة عن ذلك ؟

الحل :

1- إيجاد دالتي IS و LM :

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G = 80 + 0.8Y + 116 - 500i + 200$$

$$Y = 396 + 0.8Y - 500i$$

$$\mathbf{Y = 1980 - 2500i \ldots\ldots IS}$$

$$LM \Rightarrow M = L = L1 + L2$$

$$1200 = 0.4Y + 600 - 600i$$

$$\mathbf{Y = 1500 + 1500i \ldots\ldots\ldots LM}$$

2- تحديد مستوى الدخل الذى يحقق التوازن في السوقين معا :

$$\mathbf{LM = IS}$$

$$1980 - 2500i = 1500 + 1500i \Rightarrow i = 0.12$$

$$Y = 1500 + 1500\ (0.12\ ) = 1680$$

3- حساب مستوى الاستهلاك و الاستثمار عند التوازن :

$$C = 80 + 0.8(\ 1680\ ) = 1424$$

$$I = 116 - 500(0.12) = 56$$

4- لنفرض أن b قد ارتفع في السنة الموالية إلى 0,9 في هذه الحالة :

أ- يتحرك IS نحو الأعلى أي إلى اليمين لأن زيادة الميل الحدي للاستهلاك تؤدى إلى زيادة الاستهلاك مما يؤدى إلى زيادة الدخل Y ، أما بالنسبة ل LM فلا يتحرك لأنه يتأثر بالسياسة النقدية للدولة و التي تحدد من طرف السلطة النقدية في سوق النقود .

ب- حساب مستوى الدخل الجديد Y1 الذى يحقق التوازن في السوقين معا :

- تحديد معادلة IS1 الجديدة :

$$C = 80 + 0.9Y$$

$$IS1 \Rightarrow Y = C + I + G = 80 + 0.9Y + 116 - 500i + 200$$

$$0.1Y = 396 - 500i \Rightarrow \mathbf{Y = 3960 - 5000i \ldots\ldots IS1}$$

- تحديد قيمة الدخل التوازني الجديد Y1 :

$$\mathbf{LM = IS1}$$

$$3960 - 5000i = 1500 + 1500i \Rightarrow i = 0.37846$$

بالتعويض في معادلة Y:

$$Y = 3960 - 5000(0.37846) = 2067.69$$

5- إذا قررت السلطة النقدية زيادة عرض النقود M ب 20 % النتائج المترتبة عن ذلك هي تغير معادلة LM

كما يلى :

$$M = 1200 + 0.2(1200) = 1440$$

معادلة LM1 : $M = L = L1 + L2$

$$1440 = 0.4Y + 600 - 600i \Rightarrow \mathbf{Y = 2100 + 1500i \ldots\ldots\ldots LM1}$$

5- أثر السياسة المالية و النقدية معا على التوازن الاقتصادي العام :

إن موضوع فعالية السياسة المالية و النقدية كان مجالا واسعا للنقاش والجدل بين الاقتصاديين فبعدما كان الكلاسيك ينظرون إلى السياسة النقدية باعتبارها الأداة الوحيدة والفعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب حالة التضخم، حدث أزمة 1929 التي تعرف بالكساد الكبير، فأثبتت عجز السياسة النقدية عن حل الأزمة، وأعاد كينز بحلوله الأهمية والفعالية للسياسة المالية، في هذا الجزء سنتعرض لكلا السياستين وأثرهما على التوازن عند كينز.

1-5 مرونة كل من منحنى *IS* و *LM* : من أجل دراسة أثر وفعالية السياسة المالية والنقدية علينا التعرض لمرونة منحنى *IS* ومرونة منحى *LM* .

- **مرونة منحنى *IS*** :تعتبر دالة الادخار المؤثرة على مرونة منحنى *IS* ، إلا أن تأثير الاستثمار في الدخل الوطني أكبر بكثير من تأثير الادخار عليه، لذا فإن المحدد الأساسي لمرونة منحنى *IS* هو استجابة الاستثمار لمعدل الفائدة، ومنه شكل منحنى *IS* يتبع شكل منحنى الاستثمار[30]
- **مرونة منحنى *LM*** : تختلف مرونة منحنى *LM* باختلاف مجال المنحنى، يمكن استخراج ثلاثة مجالات حسب الشكل أدناه :

***المجال الكينزي**: عنده يكون المنحنى أفقي و *LM* تام المرونة لسعر الفائدة، وهو يمثل مصيدة السيولة الكينزية، هذا ما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات فيؤول الطلب على النقد لأجل المضاربة إلى مالا نهاية عند هذا الحد الأدنى لسعر الفائدة.

***المجال الكلاسيكي**: يكون المنحنى هنا خطا عموديا ومرونة *LM* بالنسبة لسعر الفائدة تساوي الصفر، وينعدم بذلك الطلب على النقد للمضاربة، وتستخدم كل النقود لأجل المعاملات والاحتياط.

* **المجال الأوسط**: هو ما تبقى من المنحنى يظهر مرونة موجبة، في هذا المجال يوجد الطلب على النقد لأجل المعاملات، الاحتياط و المضاربة.

الشكل رقم 11: مرونة منحنى LM

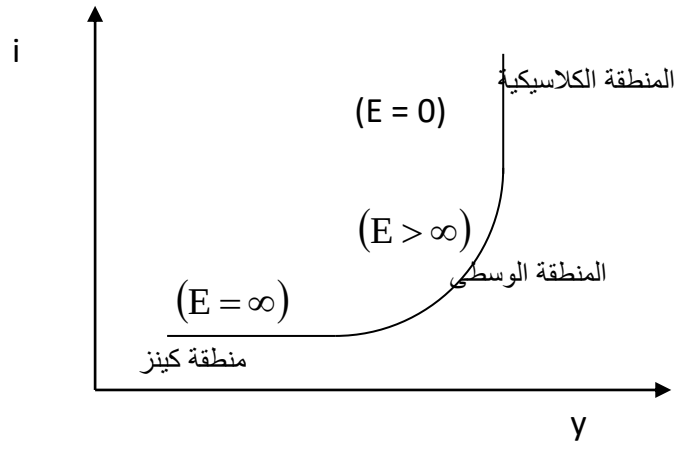

[30] عمر صخري، مرجع سابق، ص260.

2-5 دمج السياسة النقدية و المالية :

تعد السياستان المالية والنقدية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة وغالبا ما تضع الدولة أهدافا اقتصادية محددة تسعى لتحقيقها عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية أو النقدية أو خليط منهما، معتمدة في ذلك على درجات نجاح هذه السياسات في التأثير على النشاط الاقتصادي لضمان استقراره والحد من التقلبات الدورية، غلا أن المزج بين هاتين السياستين أو ما يعرف بالسياسة المصاحبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية،[31] أصبح ضرورة حتمية نظرا لطبيعة العلاقة الموجودة بين السياستين مثلا: لإحداث زيادة في مستوى أسعار الفائدة نستخدم السياستين معا، ذلك عن طريق الزيادة في خلق النقود التي تؤدي إلى انتقال *LM* إلى اليمين، في نفس الوقت تخفيض الضرائب التي تعمل على انتقال *IS* إلى اليمين.

الشكل رقم 12 : تأثير السياستين المالية و النقدية معا

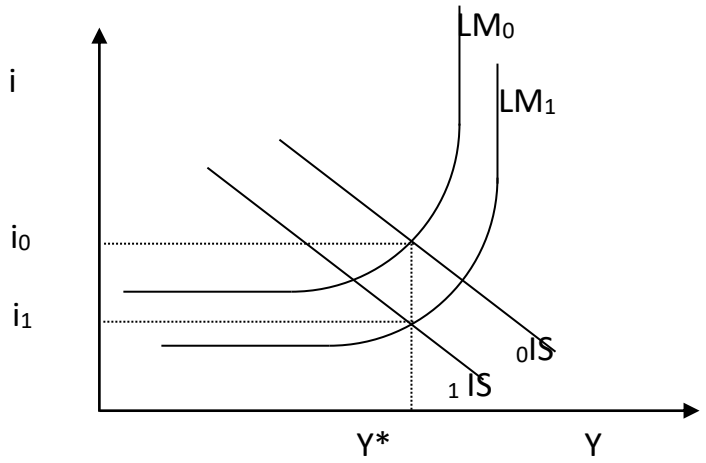

و تجدر الاشارة في هذا الصدد، ان استخدام مفهوم المزيج من السياستين (The Policies Mix) يتيح لنا التركيز على آثار مجموعات بديلة للسياستين النقدية والمالية لتحقيق مستوى الطلب نفسه عند معدل الفائدة الحقيقي في تكوين الناتج، فضلاً عن ان ذلك الخليط من السياستين يعد وسيلة مفيدة جداً لفهم التفاعل بينها ومما له من آثار مهمة لأداء الاقتصاد الكلي، والذي يمكن تمثيله بسهولة بطريقة (IS - LM) نموذج التوازن العام للاقتصاد الكلي، اذ ان المنحنى (IS) يبين الجمع بين معدل الفائدة والانتاج تماشياً مع التوازن في سوق الانتاج، اما المنحنى (LM) يبين الجمع بين معدل الفائدة والانتاج تماشياً مع التوازن في سوق النقود، وان تقاطع المنحنيين (IS-LM) يبين المزيج الفريد من سعر الفائدة والانتاج تماشياً مع التوازن في جميع الأسواق وفي نفس الوقت.

و منه يمكن إستخدام كلا من السياستين لإجراء التغيرات في أسعار الفائدة دون تغير مستوى توازن الدخل ، وفي مثل هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب و من ثمة إنتقال منحنى IS إلى اليسار ، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثمة إنتقال منحنى LM إلى اليمين و

[31] مفتاح صالح ، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ، 2005 ، ص 170

بالتالي : فقد أدى التغير المزيج من السياستين معا إلى إنخفاض أسعار الفائدة (إرتفاع مستوى الإستثمار) و بقاء المستوى التوازني للدخل ثابت [32]

أما الحالة الثانية فيمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغير في المستوى التوازني للدخل دون تغير مستوى سعر الفائدة .وفي مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 13 : أثر دمج السياستين معا لإحداث التغير في المستوى التوازني للدخل دون تغير مستوى سعر الفائدة

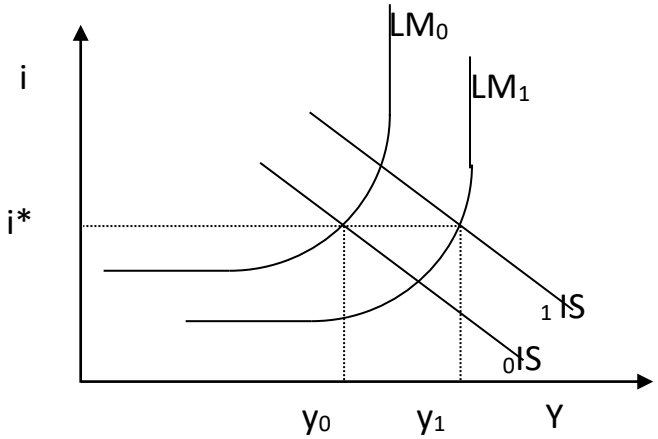

فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود و بالتالي إنتقال LM إلى اليمين و في نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي ، وبالتالي إنتقال IS إلى اليمين ، و الشكل الموالي يوضح حالة خاصة أين لا يحصل تغير في سعر الفائدة. [33]

3-5 فعالية السياسة المالية والنقدية :يستخدم العديد من الباحثين تحليلات نموذج (IS – LM) لتوضح الفاعلية النسبية للسياستين النقدية والمالية وكيفية تأثر الانتاج بالتغيرات النقدية والمالية من خلال ميول هذه المنحنيات والتي اصبحت ذات أهمية خاصة في تطبيقها لهذه السياسات. لتوضيح فعالية السياستين المالية والنقدية نلخصها في الجدول التالي :[34]

[32] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص ص 310، 311

[33] Michel Devoly, op-cit , p 121

[34] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة 3، الأردن : دار وائل، السنة غير مذكورة ، ص 171

الأدوات	السياسة المالية				السياسة النقدية			
	G, Tr,I,x,a		Tx,M		Ms		Md	
الأثر	بالزيادة	نقصان	بالزيادة	نقصان	بالزيادة	نقصان	بالزيادة	نقصان
الأثر على الدخل	+	−	−	+	+	−	−	+
الأثر على سعر الفائدة	+	−	−	+	−	+	+	−

بالنسبة للسياسة النقدية فعندما تعتمد السلطات النقدية على اتباع سياسة نقدية توسعية، أي زيادة العرض النقدي *Ms* يؤدي ذلك إلى انتقال *LM* إلى اليمين، فينتج عنه انخفاض في معدلات الفائدة مما يشجع الاستثمار ويزداد الدخل الحقيقي.وحسب التحليل الكينزي فان السياسة النقدية تكون أكثر فاعلية عندما يكون منحنى (IS) ذو ميل قليل الانحدار او مستوى نسبيا ومنحني (LM) ذو ميل كبير الانحدار، أي ان التغيرات في كمية النقود المعروضة تؤدي الى تغيرات كبيرة في مستوى الناتج الصافي ، اذ يتضح ان الانحدار الشديد للمنحني (LM) انما ينتج من انحدار شديد في طلب النقود (تفضيل السيولة) اي عندما يكون (LM) غير مرن بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة، وان الانحدار القليل في المنحنى (IS) انما ينتج من دالة الاستثمار قليلة الانحدار بالنسبة لسعر الفائدة ، اي ان رجال الاعمال نسبياً اكثر استجابة للتغيرات في سعر الفائدة عند تحديد مقدار استثماراتهم. اما الوضع الذي تكون فيه السياسة النقدية نسبياً غير فعالة ، كما ان المنحنى (LM) يكون مستوياً نسبيا (قليل الانحدار)، اذ ينتج من ذلك ان منحى الطلب على النقود قليل الانحدار (Flatter)، وان المنحنى (IS) يكون شديد الانحدار(Steeper) والذي ينتج من دالة الاستثمار شديدة الانحدار بالنسبة لسعر الفائدة.[35]

اما فيما يتعلق بالسياسة المالية فانها تكون فعالة نسبياً عندما يكون منحنى (IS) شديد الانحدار ومنحنى (LM) مستويا (قليل الانحدار) ، وغير فعالة عندما يكون المنحنى (IS) مستوياً نسبياً بينما المنحنى (LM) يكون شديد الانحدار كما ، وفي هذه الحالة يكون تأثر الافراد وقطاعات الاعمال بتغيرات اسعار الفائدة كبيراً للغاية وذلك عند قيامهم بالتوجه نحو الاستثمار وتقريره، وبالتالي فان المنحنى (IS) سيكون مستويا نسبيا على اثر التغير بالاستثمار، وهذه الحالة تشير الى راي النقوديين (Monetarists) لاعتقادهم بقوة السياسة النقدية في مكافحة البطالة. فمثلا إذا قامت الدولة برفع حجم التحويلات، فهذا سيؤدي إلى انتقال منحنى هانس *IS* إلى اليمين، حيث هذه الزيادة ترفع في الدخل، الذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب على النقد للمعاملات فينتج فائض في الطلب على السلع والخدمات، يرفع من أسعار الفائدة فتتراجع حجم الاستثمارات.

[35] مفتاح صالح، مرجع سابق ، ص169.

وتجدر الملاحظة الى ان الاقتصاديين الذين يشيرون الى ان المنحنى(LM) شديد الانحدار و المنحنى (IS) مستوي نسبياً هم النقوديون الذين يرون في السياسة النقدية على انها السياسة الأكثر فاعلية نسبياً، بينما يشير الكينزيون الى ان المنحنى (LM) قليل الانحدار و (IS) شديد الانحدار، وهذا الاختلاف كما رأينا خلال عرضنا للجدل الفكري بين الفريقين انه لن يتوقف عند هذا الحد حول الانحدارات المذكورة ولكن امتد الى نقاط اخرى تم ذكرها مسبقاً.

6-مرونة الأجور و الأسعار و توازن سوق العمل :[36]

إن النموذج الكينزي يرى أن سلوك العمال في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بمعدل الأجر الإسمي لا بالأجر الحقيقي كما يرى الكلاسيك ، و كلما كان الأجر الإسمي أعلى كلما كان أحسن بغض النظر على التغير في المستوى العام للأسعار ، و بالتالي فهم معرضون لظاهرة الخداع النقدي , و بالنسبة لكينز فإن الأجر الإسمي غير مرن نحو الإخفاض و بالتالي وجود حد أدنى له و إلا لا يوجد أي عرض للعمل من قبل العمال[37] و طبقا لما سبق تكون دالة عرض العمل كما موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 14: دالة عرض العمل بالأجر النقدي

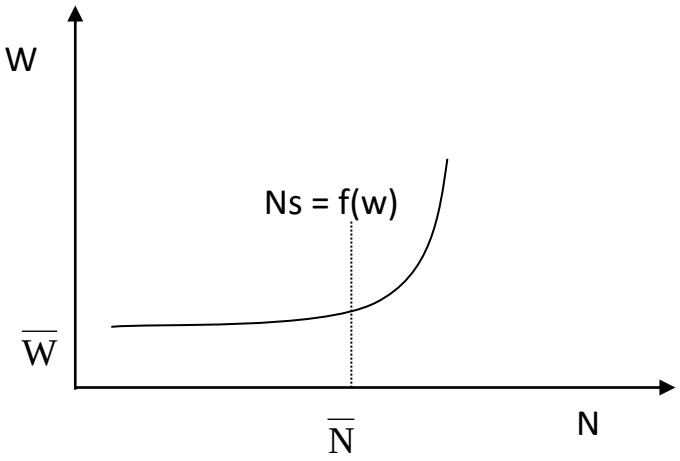

دالة عرض العمل

حيث : W : هو الأجر الإسمي، $\overline{W}$: حد أدنى لأجر العمل ، $\overline{N}$: حد أدنى لعرض العمل، N : العمل.

و بالتالي فعدم مرونة الأجر نحو الإنخفاض يؤدي إلى وجود نوع من البطالة لم تعرف من قبل الكلاسيك و هي البطالة غير الإرادية ،لكن الواقع يثبت أن التقدير الخاطئ للمستوى العام للأسعار من قبل العمال لا يمكننا من إ ستبعاد أثر تحركات الأسعار ، و بالتالي يجب إدخاله في الحسبان ، و عليه نعيد صياغة دالة عرض العمل بدلالة معل الأجر الحقيقي

[36] محمد صالحي، الإقتصاد الكلي، مطبوعة جامعية، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل، الجزائر ، 2018-2019، ص 107.

[37] محمد الشريف المان ، مرجع سابق ، ص ص 281 ،282

مع الإحتفاظ بعدم مرونة معدل الأجر الإسمي نحو الإنخفاظ و هذا ما إعتبره الكينزيون في الواقع وبالتالي يكون لدينا : $N_s = F\left(\frac{W}{P}\right)$ ، [38] و هذا ما يوضحه الشكل البيانى التالي:

الشكل رقم 15: دالة عرض العمل بالأجر الحقيقي

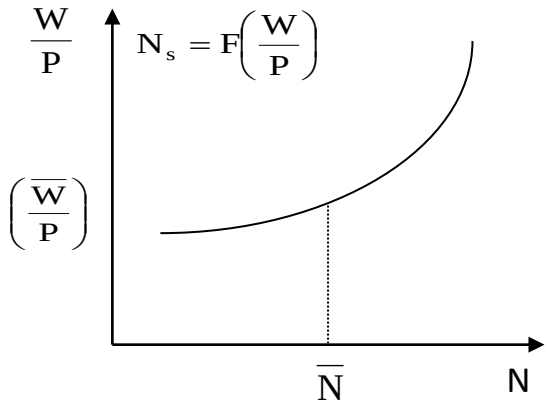

(دالة عرض العمل)

أما بالنسبة للطلب على العمل فلا يختلف كينز مع الكلاسيك في ما يتعلق بدالة الطلب على العمل ، فهو يقبل فرضية المنافسة التامة ، و بالتالي السعي لتنظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج ، وقاعدة التوازن هي استمرار المنتج في إنتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية مع الإنتاجية الحدية. [39]فشرط تعظيم الربح بالنسبة للإقتصاد الوطني يمكن كتابته كما يلي :

$$\frac{W}{P} = Y'(N) \text{ : أي أن } W = P\,Y'(N)$$

حيث : $Y'(N)$: إنتاجية حدية للعمل ، $\frac{W}{P}$: الأجر الحقيقي .وعليه تصبح دالة الطلب على العمل تابعة لمعدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ أي أن : $Nd = Nd\left(\frac{W}{P}\right)$ و طبقا لذلك تكون دالة الطلب على العمل كما في الشكل التالي : [40]

[38] نفس المرجع السابق ص 284 .

[39] ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص 317.

[40]عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 274.

الشكل رقم 16 : دالة الطلب على العمل

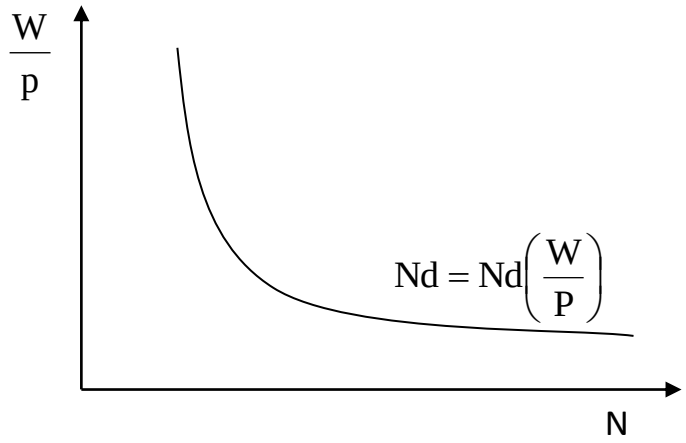

6-1 التوازن في سوق العمل :

إن تحديد المستوى التوازني للعمالة ينتج عن تطابق عرض و طلب العمل طالما يفترض ثبات مستوى الأسعار و أن العرض كذلك يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي و الشكل التالي يمثل توازن سوق العمل عند كينز :

الشكل رقم 17: توازن سوق العمل

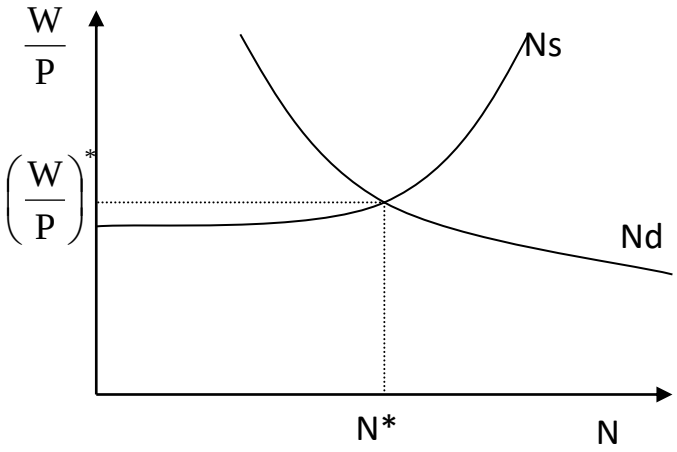

$\left(\frac{W}{P}\right)^*$ ، $(N)^*$ هما معدل الأجر الحقيقي

و حجم العمل عند مستوى التوازن

6-2 تحليل أثر مرونة الاجور و الأسعار على التوازن الاقتصادي العام :

لقد تبين لنا من خلال العرض السابق أن النموذج الكينزي يتكون من جزئين هما :

- **يشمل سوق السلع والخدمات والنقد**
- **يشمل سوق العمل**

و وفقا لفرضية ثبات مستوى الأسعار العام، حددنا في الجزء الأول حجم الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة، وذلك بالتوازن المتزامن لسوقي السلع والخدمات والنقد (نموذج IS-LM)، كما حددنا في الجزء الثاني حجم الاستخدام ومعدل الأجر الاسمي وذلك بواسطة الإنتاجية الحدية وسوق العمل.

لذلك يمكننا إيجاز النموذج الكينزي فيما يلي[41]:

I- سوق السلع والخدمات

1/ $c=F(y)$ دالة الاستهلاك

2/ $I=F(i)$ دالة الاستثمار

3/ $I=S$ ⇔ $I=F(i)=S=F(y)$ شرط التوازن

II- سوق النقد

1/ $Md_1=F(y)$ الطلب على النقد بدافع المعاملات والاحتياط

2/ $Md_2=F(i)$ الطلب على النقد بدافع المضاربة

3/ $M_s=M_d$ ⇔ شرط التوازن

عندما يتم تحديد قيمتي الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني لسوقي السلع والخدمات والنقد، يمكن تحديد كل المتغيرات الأخرى:

III- سوق العمل

1/ $Nd=Nd\left(\frac{w}{p}\right)$ دالة الطلب على العمل

2/ $Ns=Ns\left(\frac{w}{p}\right)$ دالة العرض على العمل

3/ $Nd=Ns$ ⇔ شرط التوازن.

يمكننا تحديد توازن سوق العمل باستقلال عن سوقي السلع والخدمات والنقد، وبعدها نحدد التوازن الكلي بدمج الأسواق الثلاثة كالتالي: نعلم أن دالة الطلب على العمل الكينزية لا تختلف على الدالة الكلاسيكية، كما أن العرض (الإنتاج) يتحدد بحجم العمل وفقا لدالة الإنتاج، إلا أن حالة الاستخدام الغير كامل تجعل الطلب الفعال $(c+I)$ هو الذي يحدد حجم العرض، وبالتالي حجم العمل أي أن دالة الطلب على العمل (دالة الاستخدام) تكون دالة عكسية لدالة الإنتاج[42] $Nd=f^{-1}(N)$ و باعتبار أن الدخل محدد في الجزء الأول من النموذج فإن مستوى الاستخدام N^*، أي الطلب على العمل، يكون محددا وبالتالي معدل الأجر الاسمي W^* وعرض العمل N^*_s من أجل مستوى عام للأسعار معطى، يتحدد معدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ يمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي : [43]

[41] محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص 283 ، 284.

[42] نفس المرجع السابق، 285.

[43] محمد الشريف ألمان ، مرجع سابق ن ص 299.

الشكل رقم 18: أثر مرونة الأجور و الأسعار على التوان الاقتصادي العام

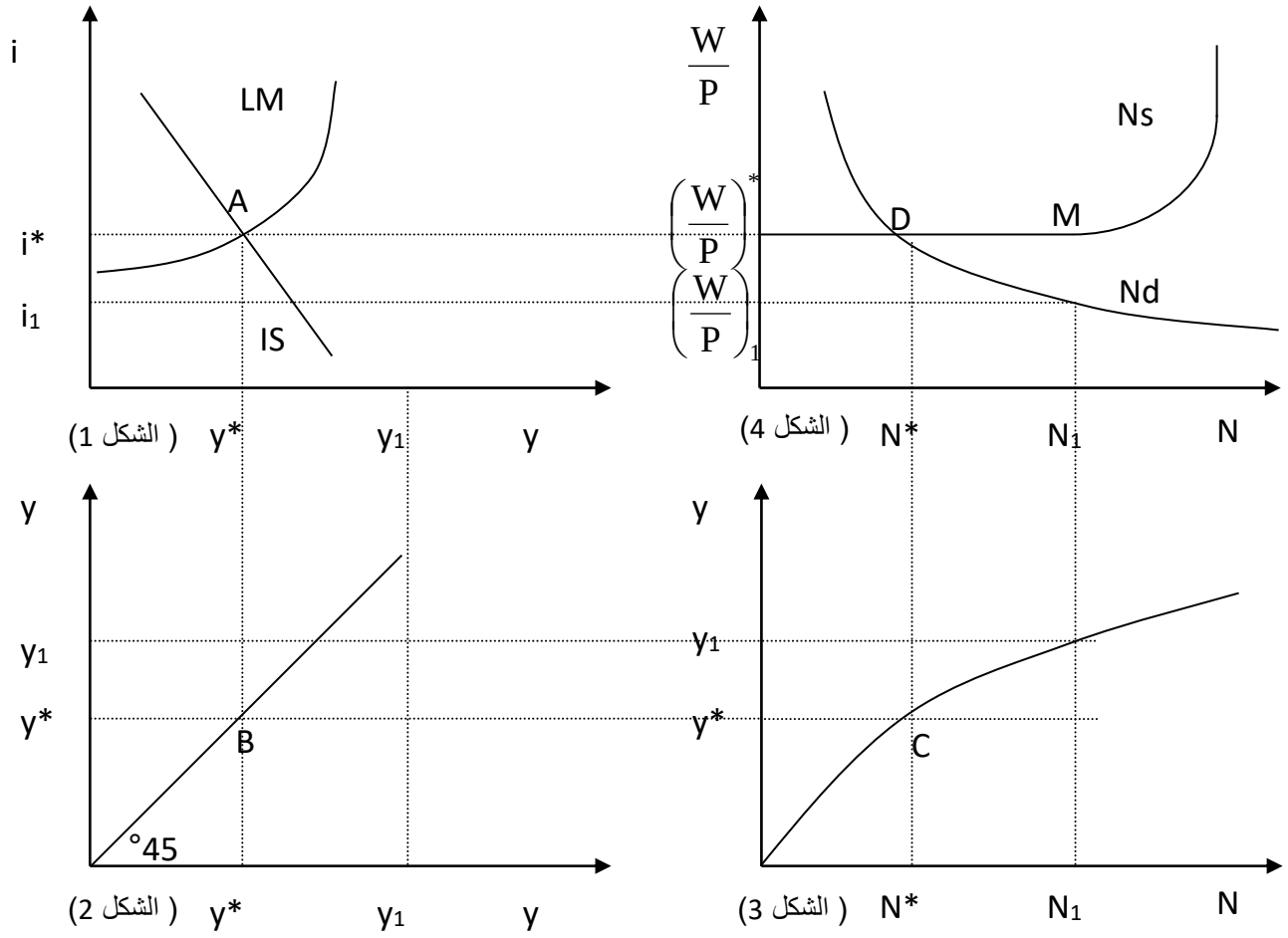

يمثل الشكل (1) توازن التوازنين (LM–IS) أي تحديد (i^* – y^*)

في الشكل (3) يتحدد حجم الإستخدام (N^*) بدلالة (y^*)

في الشكل (4) يتحدد مستوى الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ و حجم عرض العمل ($Nd^* = Ns^* = N^*$)

في الشكل (2) يتم نقل نتائج (1) إلى (3)

والملاحظ أن حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده سوق السلع و الخدمات و النقد (y^*) أقل من حجم الإنتاج الموافق لحالة الإستخدام التام (y_1) الذي يتوازن عنده سوق العمل $\left(N_1 = \overline{N}\right)$ ، وهذا ما يدل على أن التوازن المحصل عليه في نهاية الأمر هو توازن الإستخدام الناقص (التشغيل غير الكامل) الذي ترافقه بطالة غير إرادية (أجبارية)

$U = N1 - N^*$ و السبب في ذلك هو كون معدل الأجر الحقيقي السائد غير مرن أي أن :

[$\left(\frac{W}{P}\right)^*$ أكبر من معدل الأجر الحقيقي الموافق لحاله الإستخدام الكامل $\left(\frac{W}{P}\right)_1$]

7-أثر سعر الفائدة على التوازن الاقتصادي العام :

هناك مفاهيم متعددة لسعر الفائدة فهناك سعر الفائدة الاسمي و سعر الفائدة الحقيقي، و هناك القصير و الطويل الأجل، و هناك أسعار فائدة على مستوى البنوك أو في السوق المالي و هناك فرق بين سعر الفائدة الاسمي و سعر الفائدة الحقيقي، حيث أن الاسمي يتعلق بالمبلغ المدفوع كفائدة عن كل وحدة مقترضة، أما الحقيقي فيتعلق بسعر الفائدة الاسمي المصحح بتغيرات القدرة الشرائية، تحدَد أسعار الفائدة قصيرة الأجل عن طريق السياسة النقدية حيث تعتبرها أهداف وسيطة بهدف الوصل إلى الأهداف النهائية، حيث يقوم البنك المركزي بمراقبة سعر الفائدة الرئيسي taux directeur في السوق ما بين البنوك، و على أساس معدل الفائدة الرئيسي تتحدد بقية معدلات الفائدة، أما معدل الفائدة طويلة الأجل فهو المتوسط الهندسي لمعدلات الفائدة قصيرة الأجل، حيث يتم ترتيب أسعار الفائدة على أساس آجال استحقاقها من سعر الفائدة اليومي إلى غاية سعر الفائدة طويل الأجل، و من خلال الربط بين معدلات الفائدة نتحصل على منحنى معدلات الفائدة. [44] و هناك عدة عوامل مؤثرة في سعر الفائدة سواء كانت للإقراض أو للسندات و تتمثل هذه العوامل في العناصر التالية:

- **وحدة القياس**: و هي الوحدة التي يتم على أساسها حساب الفوائد لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف؛
- **الاستحقاقية**: كلما زادت الاستحقاقية كلما ارتفعت أسعار الفائدة من أجل مواجهة تكاليف التخلي عن السيولة
- **مخاطر عدم الدفع**: كلما زادت مخاطر عدم الدفع كلما ارتفعت أسعار الفائدة،

7-1 النظرية الكينزية في تحديد سعر الفائدة : تسمى احيانا بنظرية تفضيل السيولة و قد طورت من قبل الاقتصادي جون ماينارد كينز حيث أعتبرت أن سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية بحتة و فسرت عبارة تفضيل السيولة بالرغبة في اقتناء الثروة المالية في شكل أصول قصيرة الاجل مرتفعة السيولة بدل من اصول طويلة الاجل غير سائلة خوفا من انخفاض قيمتها مع الزمن و عرفت الفائدة بانها الثمن الذي يدفع لاستخدام النقود سائلة ، و قد ركزت هذه النظرية على الأسس التالية : [45]

- تعتبر النقود مخزن للقيمة و ليست فقط وسيط للتبادل و لذلك فهي الصلة بين الحاضر و المستقبل .
- عدم التأكد و التوقعات لها دور كبير في تحديد سعر الفائدة و من ثم التأثير في مستويات الدخل و غيرها من المتغيرات الاقتصادية .
- النقود تتصف بالندرة و لانها تطلب من قبل الافراد و رجال الاعمال فلابد من دفع سعر الفائدة لحاملي النقود لتحفيزهم على التخلي عنها و شراء أصول اخرى أقل سيولة و أكثر مخاطرة .
- تفترض النظرية وجود نوعين من الاصول المالية يتم التعامل بها في الاسواق المالية و هي النقود و السندات الحكومية طويلة الاجل .

---

[44] بشير معطيب، الاقتصاد الكلي دروس وتمارين، كليك للنشر، الجزائر، 2008، ص 111

[45] جون مينارد كينز ، النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود ، ترجمة إلهام عيداروس ، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، سنة 2010 ، ص 143 .

- يدفع مقابل السندات الحكومية فائدة ثابتة و تتعرض قيمتها للتقلب اذا تغيرت أسعار الفائدة السوقية .
- تطلب النقود للدوافع الثلاث دافع المعاملات و دافع الحيطة و الحذر ودافع المضاربة .
- يتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنى عرض النقود مع الطلب على النقود .
- الطلب على النقود دالة متزايدة في الدخل و متناقصة في سعر الفائدة .
- عرض النقود متغير بيد السلطات النقدية و لا يتأثر بسعر الفائدة السوقي و هو غير مرن لسعر الفائدة .
- تفسر النظرية سلوك المضاربين و تأثيرهم على أسعار الفائدة و دور السلطات النقدية في التأثير على سعر الفائدة و في النشاط الاقتصادي .

أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية :[46]

- ان تحديد سعر الفائدة بظل نظرية تفضيل السيولة هو تفسير قصيرالاجل و يكون صحيحا اذا كان الدخل ثابتا و مستقر و هذا لا يكون صحيحا في الاجل الطويل و الذي يعتبر أكثر أهمية لأغراض استثمار رأس المال .
- لا يمكن الوصول لسعر فائدة توازني مستقر بدون أن يكون هناك توازن في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية مثل الادخارو الاستثمار .
- في ظل النظرية يعتبر سعر الفائدة من معوقات التشغيل الكامل لذلك يقترح كينز تخفيضه الى الصفر .
- أهتمت النظرية بتأثير الطلب على النقود و عرض المخزون النقدي على سعر الفائدة و لكنها أهملت تأثير طلب قطاع الاعمال و المستهلكين و القطاع الحكومي على التمويل و تكلفته (و التي يمثلها هما سعر الفائدة).
- الرغبة بالسيولة (تفضيل السيولة) لا ينشأ فقط من الدوافع الثلاث التي أشار اليها كينز حيث يرى بعض الاقتصاديين أن هناك مجموعة أخرى من العوامل التي لم يشر اليها كينز .
- اعتبر كينز أن سعر الفائدة مستقل عن الطلب على ارصدة الاستثمار و هذا أمر غير واقعي لئن سعر الفائدة لا يمكن تحديده بمعزل عن الكفاية الحدية لرأس المال أو طلب الارصدة للاستثمار .

2-7 النظرية الحديثة لسعر الفائدة و علاقتها بالتوازن العام : جمعت ما بين نظرية الارصدة النقدية و بين التفضيل النقدي (أي جمعت ما بين العوامل النقدية و العوامل الحقيقية)، و تسمى أيضا بالنظرية الكينزية الحديثة وتتميز بمايلي:[47]

- محددات سعر الفائدة في هذه النظرية هي دالة الادخار و دالة الطلب على الاستثمار و دالة الطلب على النقود و دالة كمية عرض النقود .
- يتحدد سعر الفائدة التوازني عندما يحدث التوازن في القطاع الحقيقي (السلعي) و القطاع النقدي .

[46] حربي محمد موسى عرقات ، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، سنة 2006 ، ص 27

[47] Etienne Lehmann & Sébastien Lotz, Macroéconomie : Notes de cours, dirigé vers Licence(1ere année, 1er semestre), AES Université Panthéon-Assas Paris, 2005,p12

- يتحقق التوازن عندما تساوي الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد كنقود سائلة مع كمية النقود المعروضة و أيضا عندما الادخار = الاستثمار .
- منحنى IS يمثل توازن القطاع الحقيقي في الاقتصاد و ذلك عندما تتساوى الاضافات مع المسحوبات في الاقتصاد (الادخار = الاستثمار) .
- يمكن تعريفه بأنه توليفات بين الدخل و سعر الفائدة و يتم تحريكه باستخدام السياسات المالية .
- يمثله منحنى ذو ميل سالب للدلالة على العلاقة العكسية بين الدخل و سعر الفائدة و أي نقطة عليه تحقق شرط التوازن في السوق الحقيقي (السلعي) الادخار = الاستثمار .
- منحنى LM يمثل توازن القطاع النقدي و عنده يتساوى الطلب على النقود مع عرضها .
- يمثله منحنى ذو ميل موجب للدلالة على العلاقة الطردية بين سعر الفائدة و الدخل .
- أي نقطة عليه تحقق التوازن في السوق النقدي و يتم تحريكه باستخدام السياسات النقدية .
- يتشابه مع منحنى التفضيل النقدي في وجود 3 مناطق فيه (المنطقة الكلاسيكية – والمنطقة العادية – و المنطقة الكينزية) كما شرحنا سابقا

الشكل رقم 19 : التوازن الاقتصادي الكلي IS LM

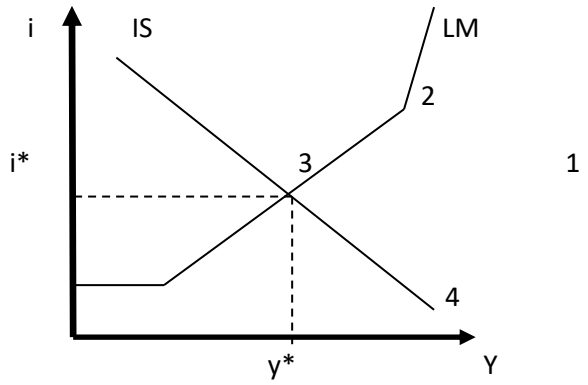

تمثل y^* الناتج التوازني و تمثل i^* مستوى أسعار الفائدة الموافقة للناتج التوازني و يمكننا استنتاج أربعة مناطق أساسية:[48]

- المنطقة 1 فائض عرض كلي و فائض طلب نقدي
- المنطقة 2 فاض عرض كلي و فائض عرض نقدي
- المنطقة 3 فائض طلب كلي و فائض عرض نقدي
- المنطقة 4 فائض طلب كلي و فاض طلب نقدي

8- أثر بيجو Pigou على الأسعار :[49]

[48] العايب وليد ، محاضرات اقتصاد كلي دولي، المحاضرة 03/ التوازن في ظل نموذج IS-LM ،جامعة برج بوعريريج، الموسم الجامعي 2013- 2014، ص 07

[49] محمد كريم قروف، مطبوعة مستوفاة لمقياس الاقتصاد الكلي 02، محاضرات مدعمة بتمارين تدريبية ، جامعة أم البواقي، 2017/2016 ، ص: 37.

أرثر سيسل بيجو (1877-1959) هو أحد أبرز إقتصادي جامعة كمبريدج تتلمذ على يد ألفرد مارشال وتابع بعده دراسة إقتصاد الرفاهة، وكتب في النقود والأسعار وغيرها. و تخضع قيمة النقود لدى بيجو كقيمة أي شيء للظروف العامة المتعلقة بالعرض والطلب ولذلك يدرس بيجو حاجة الأفراد للنقود وعرض النقود (الاصدار النقدي) ويرى أن احتفاظ الفرد بجزء من النقود حاضرا تحت يده انما ينطوي على تضحية ايجابية من جانبه، أي أنفق أقل من دخله، وبالمقابل فان عدم الاستهلاك هي تضحية سلبية، لذلك يركز بيجو على مقدار الدخل والقدر الذي يدخره الفرد من هذا الدخل، ويطلق بيجو اسم(الاحتياطي النقدي) على ذلك الجزء من الدخل الذي يحتفظ به الفرد في صورة سائلة وحسب رأيه يحتفظ الفرد بالنقود لثلاث حالات:

- يستعمل هذا الجزء لأغراض الاستهلاك؛
- يحتفظ بالدخل على شكل حقوق على النقد(إستثمارات في المصارف) ودائع؛
- الإستثمار في الإنتاج.

ويقارن بيجو بين إستثمار الأموال أو الإحتفاظ بها للسلامة والضمان، وتتم المفاضلة بين هذين الخيارين حسب مبدأ المنفعة أي كلما ازداد حجم الايراد تتناقص المنفعة المتحققة، لذلك يحاول اعادة توزيع النقود حسب المنفعة المتحصلة أي اذا زادت منفعة النقود بغرض الانتاج أي اذا ازدادت الأرباح سوف توجه الأموال للإنتاج، واذا انخفضت الأرباح يوجه الفرد دخله للسلامة والضمان أي يزداد الاحتفاظ بالنقود .كما ويزداد احتفاظ الأفراد بالنقود لمستقبل النقود، فاذا توقع الأفراد انخفاض قيمتها في المستقبل يتخلون عنها بسهولة واذا توقعوا انخفاض قيمتها في المستقبل يتخلون عنها بسهولة واذا توقعوا انخفاض الأسعار يحتفظون بالنقود السائلة.

وملخص أثر بيجو يتضمن أن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لذلك يرغب الأفراد في زيادة قيمة الأرصدةالنقدية الحقيقية لديهم لكي يعيدوا التوازن السابق أما في حالة إنخفاض الأسعار فسيحدث العكس إذ أن الطلب سيتوقف على القيمة الحقيقية للأرصدة التي بحوزة الأفراد ومن ثم يرتبط ذلك بالمستوى العام للأسعار.و لبيان أثر الأرصدة الحقيقية على الطلب على النقود وبالتالي الأسعار نبحث مايأتي:

- زيادة المستوى العام للأسعار تشجع الدائنين على الإنفاق عكس الحال المدينينون،عندها لن يكون لتغيير الأسعار أثر حقيقي إلا عندما يكون الأثر على الدائنين أكبر من المدينين وبالعكس عندما تنخفض الأسعار فالأثر على المدينين أكبر من الأثر على الدائنين لأن الانخفاض يدفع بالمدينين الى المزيد من الإنفاق.
- زيادة الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد وهذا سيدفعهم الى زيادة قيمة الأرصدة الحقيقية لديهم لإعادة التوازن بسبب ارتفاع الاسعار و هذا الحال مماثل لفترة التسعينات في العراق والحال معاكسة في حالة إنخفاض الأسعار، إنخفاض

الأسعار يؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي بحوزة الأفراد مما يعني ضمناً شراء كميات أكبر بسعر أقل وهذا يعني إنخفاض المستوى العام للأسعار.[50]

تمارين :

تمرين 1: ليكن لدينا إقتصاد يتميز بالعلاقات التالية :

$C= 150 +0.5y$ $I = 200- 400i$ $L1 = 0,25y$ $L2 =50 -100i$ $M=180$

المطلوب :

1- تحديد معادلتي IS و LM

2- حدد مستوى الدخل الوطني الذى يحقق التوازن فى سوقي النقود و السلع و الخدمات معا

3- مستوى الاستهلاك و الاستثمار عند التوازن

4- لنفرض أن الميل الحدى للاستهلاك زاد فى السنة الموالية إلى 0,6 فى هذه الحالة

أ- فى أي اتجاه يتحرك IS و LM

ب- حدد المستوى الجديد للدخل الذى يحقق التوازن فى السوقين معا

ت- مستويات C و I الموافقة ، و ماذا تلاحظ ؟

تمرين 2 : ليكن لدينا إقتصاد يتميز بالعلاقات التالية :

$C= 150 +0.5y$ $I = 200- 400i$ $L1 = 0,25y$ $L2 =50 -100i$ $M=180$

المطلوب :

5- تحديد معادلتي IS و LM

6- حدد مستوى الدخل الوطني الذى يحقق التوازن فى سوقي النقود و السلع و الخدمات معا

7- مستوى الاستهلاك و الاستثمار عند التوازن

8- لنفرض أن الميل الحدى للاستهلاك زاد فى السنة الموالية إلى 0,6 فى هذه الحالة

ث- فى أي اتجاه يتحرك IS و LM

ج- حدد المستوى الجديد للدخل الذى يحقق التوازن فى السوقين معا

ح- مستويات C و I الموافقة ، و ماذا تلاحظ ؟

خ- ما القرار الذى يجب أن تتخذه السلطات النقدية من أجل الحفاظ على مستوى الاستثمار المتحصل عليه فى السؤال 3 ؟

د- ما التغير الواجب إدخاله على عرض النقود بهدف المحافظة على مستوى الاستثمار الناتج فى السؤال 3 ؟

تمرين 3: لدينا اقتصاد مكون من أربع قطاعات تمثله المعادلات التالية:

[50] مهدي خليل شديد درويش المعموري،الطلب على النقود وأثر الأرصدة الحقيقية(أثر بيجو)، المحاضرة السادسة،كلية الادارة والاقتصاد، تاريخ الإصدار: 2018/06/10، تاريخ الاطلاع:2021/06/12،ص: 2/2: www.uobabylon.edu.iq

$C = 55 + 0.75Y_d$	$C = c_0 + bY_d$
$I = 250 - 250i$	$I = I_0 - ji$
$G = 250$	$G = G_0$
$T_x = 250 + 0.2Y$	$T_x = T_{x0} + tY$
$T_r = 250$	$T_r = T_{r0}$
$M = 300 + 0.25Y$	$M = M_0 + mY$
$X = 500$	$X = X_0$
$M^S = 300$	$M^S = M^o$
$M_t^D = 0.2Y$	$M_t^D = \alpha Y$
$M_s^D = 75 - 250i$	$M_s^D = L_1 - \beta i$

1- عرف كل من معادلة IS و LM

2- أوجد معادلة IS و LM رياضيا ثم عدديا

3- حدد ثنائية التوازن (Y^*, i^*)

4- احسب حاصل ميزانية الدولة

5- احسب كل من مضاعف الإنفاق الحكومي و مضاعف الضرائب مع شرح النتائج.

6- إذا تبنت الحكومة سياسة مالية وقررت زيادة في الضرائب بمقدار 10 و.ن

- أوجد مستوى الدخل الجديد و معدل الفائدة الجديد

7- إذا تبنت الحكومة سياسة نقدية وقررت الزيادة الكتلة النقدية بمقدار 5 و.ن

- أوجد مستوى الدخل الجديد و معدل الفائدة الجديد

8- ما هي أنجع سياسة اتخذتها الدولة

9- سعيا منها للوصول إلى دخل العمالة الكاملة Y_{pe} و المقدر ب 1160 قررت الحكومة زيادة في الإنفاق الحكومي بتمويل كلي من الضرائب

- احسب قيمة المضاعف الكينزي و القيم الجديدة لكل من الإنفاق الحكومي و الضرائب

الفصل الرابع : نماذج النمو الاقتصادي

الفصل الرابع : نماذج النمو الاقتصادي

تحتل دراسات النمو الاقتصادي مكانة مهمة في التحليل الاقتصادي عبر مدارس الفكر المعروفة وانصبت الدراسات على تحليل العوامل المؤثرة في النمو حيث شكل موضوعه هاجس المدارس الاقتصادية والباحثين .والعامل الحاسم لتبرير تلك الاهمية للنمو هو اعتباره مؤشرا ومقياسا كميا يحتل المرتبة الاولى في تفسير التطور الاقتصادي في أي بلد وفي أي قطاع اقتصادي. و قد خضع تحديد عوامل النمو لتفسيرات متعددة كان الهدف منها توضيح حصة تلك العوامل خصوصا العوامل التقليدية من رأس مال مادي وبشري. كما اعتمدت أغلب الدراسات الحديثة على تركيب دالة كوب-دوغلاص المقيدة في قياس حصة تلك العوامل ، و انتهت الى أن تلك العوامل ليست الوحيدة القادرة على التأثير على معدلات النمو وأن هنالك عوامل اخرى خصوصا فيما يتعلق بحساب النمو في الأجل الطويل الذي تتضاءل عنده فاعلية عوامل الانتاج (رأس المال المادي والبشري) بفعل قانون تناقص الانتاجية الحدية , لهذا تم ادخال عامل اخر هو التقدم التقني كعامل خارجي مرة وكعامل داخلي مرة اخرى ومنه انقسمت نماذج النمو الى نماذج داخلية واخرى خارجية، و سنتناول فيما يلى :

1- ماهية النمو الاقتصادية
2- نماذج النمو الاقتصادي

1- ماهية النمو الاقتصادي :

لقد أخذ النمو الاقتصادي محل اهتمام العديد من الاقتصاديين في شتى المجتمعات، فلقد أصبح اليوم من أهم المصطلحات التي يتناولها الاقتصاديون كونه العامل الأساسي في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، إذ يعتبر المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره،و يُقصد بالنمو الاقتصادي (Economic growth) ارتفاع تدفق الإنتاجيّة الاقتصادية في دولة معينة؛ من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد آثار التضخم الاقتصادي، ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمهم المالية؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتهم، وزيادة طلبهم على الأيدي العاملة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم؛ مما يؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات؛ وبالتالي فإن زيادة الانفاق من قبل الأفراد يقود النمو الاقتصادي لمستويات أعلى.

1-1 تعريف النمو الاقتصادي و أنواعه

1-1-1 تعريف النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى له، سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، وهذا ناجم لكونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد، لذا هناك تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي:

يرى فرانسوا بيرو (François perroux)بأن النمو الاقتصادي:" هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد"[1].

أما فلامينغ(Flamming R.A) فيرى في تعريفه للنمو الاقتصادي:" بأن هذا الأخير يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها"[2].

ويرى سيمون كوزنيتس (Simon kuznets) بأن النمو الاقتصادي لبلد ما يمكن تعريفه:" كارتفاع في المدى الطويل لقدرة عرض سكانه لتشكيلة موسعة من السلع الاقتصادية بطريقة دائمة، وإمكانية النمو هذه هي مبنية على التقدم التقني والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية المطلوبة وبصفة عامة، فالنمو الاقتصادي هو الزيادة الدائمة في الناتج الإجمالي الصافي، بالعبارة الحقيقية لاقتصاد ما وبالتالي فهو ظاهرة كمية يمكن قياسها، وهو أيضا ظاهرة ذات فترة طويلة.

لنمو الاقتصادي هو الزيادة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية في مرحلة زمنية معينة مقارنة بأخرى. يُقاس هذا النمو الكلي بواسطة الناتج ال وطني الإجمالي (GNP) أو إجمالي الناتج المحلي(GDP) ، وقد تستخدم بعض المقاييس

---

[1] عبلة عبد الحميد البخاري. *التنمية والتخطيط الاقتصادي –نظريات النمو والتنمية الاقتصادية*. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.،2009، ص 11

[2] عبد الرحمان عبد الفتاح، و محمد عبد العظيم، *الاقتصاد الكلي –الاختبار العام والخاص–*. الرياض: دار المريخ للنشر،1999، ص 122

البديلة أحيانًا. قد يرتبط هذا النمو عادةً بزيادة الربح الإجمالي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة قدرة المستهلكين الشرائية.

1-1-2 أنواع النمو الاقتصادي:

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين، فالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة باستعمال موارد أكثر، ويمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفي الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية، وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من النمو و هما:[3]

- **النمو الشامل**:يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقاسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني [4]
- **النمو المكثف**:يقوم النمو المكثف على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه، مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه، فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين ي فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.[5]

1-2 النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي:

1.2.1. النظرية الكلاسيكية:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، وارتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة

---

[3] عبد الرحمان عبد الفتاح، و محمد عبد العظيم، مرجع سابق، ص 281

[4] توفيق عباس عبد عون المسعودي. *الاقتصاد الكلي*. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2010 ، ص 201

[5] ريان زين. أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 2005-2014 (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2015، ص 153.

النهائية للتنمية هي الركود، هذا الأخير ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون. [6]

تفترض هذه النظرية أن النمو الاقتصادي يتناقص مع تزايد عدد السكان ومحدودية الموارد. إذ يأتي هذا الافتراض نتيجة فكرة راسخة لدى علماء الاقتصاد الكلاسيكيين الذين يظنون أن أي زيادة في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ستقود حتمًا إلى انفجار سكاني يقود إلى الحد من موارد الأمة وخفض الناتج الحقيقي وبالنتيجة، تباطؤ النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 1: النموذج الهيكلي

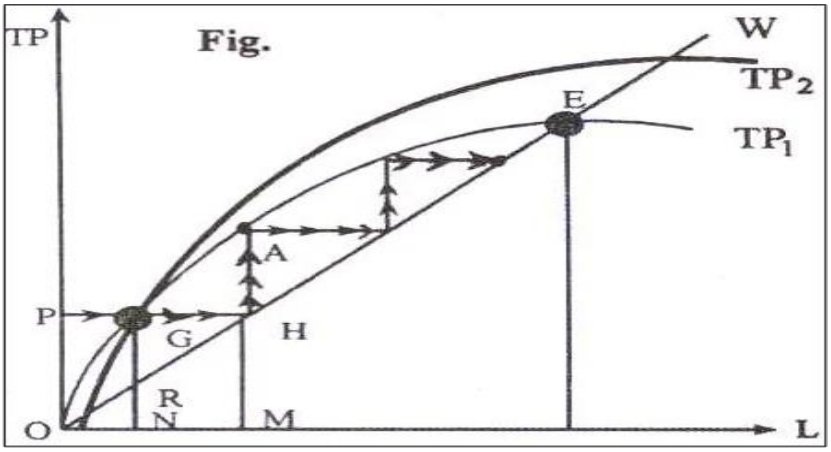

في الرسم البياني يتمثل الناتج الإجمالي على محور y والعمالة على محورx ، ويحدد المنحنى OW مستوى إجمالي أجور الكفاف. فإذا كان عدد السكان (مستوى العمالة) هوON ، والناتج الإجماليOP ، فعندها معدل الأجر الفرد ممثلاً بالمقدار .NR بالنتيجة، فإن الفائض أو الربح هو.RG

يسمح هذا الفائض ببدء عملية تكوين رأس المال ما يرفع الطلب على العمالة ويقود إلى ارتفاع الأجور فيما يتحرك المنحنى نحو .GH فإذا افترضنا ثبات عدد السكان عندON ، وتجاوز الأجور حد الكفاف بمعنى أنNG>NR ، يرتفع عندها عدد السكان أو القوة العاملة مع تحرك المنحنى نحو .OM هذه الزيادة في السكان هي ما يسمح بتوليد الفائض[7].

2.2.1 النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الاقتصادية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير

[6] أحمد صقر صقر. (1720-1980). *تاريخ النظرية الاقتصادية -إسهامات النظرية الكلاسيكية* -. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ص 144

[7] J.Barro Robert ،Sala-i-Martin Xavier, *Economic Growth*.London: The Mit Press.2004,p22

إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار[8]

و في هذا المجال تبرز أهمية نظرية النمو المبتكرة لشومبيتر: يُعتبر جوزيف الويس شومبيتر مساهماً فاعلاً في نظرية النمو الاقتصادي، حيثُ أوردَ كلمة الابتكار في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911م، ويرى شومبيتر أهمية رجال الأعمال في دعم النمو الاقتصادي، كما يعتبرهم المحرك الرئيسي فيه، فالابتكار والإبداع في المجال الاقتصادي، ودعم وتنظيم المشاريع يُحدثان تقدماً في التنمية الاقتصادية، حيثُ يعتمد الإنتاج على خلق عناصر جديدة، وتجدر الإشارة إلى أن ماديسون دعم نظرية شومبيتر، وحدد نطاقها بشكلٍ أوسع، بعاملين رئيسيين هما: إدخال سلع جديدة، وابتكار أساليب مختلفة للإنتاج، وتطوير الصناعة. إقامة أسواق جديدة، والبحث عن مصادر جديدة لمواد الخام.

3.2.1 النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردكينز (1883-1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929-1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاث معدلات للنمو، وهي: معدل النمو الفعلي: يمثل نسبة التغيير في الدخل، معدل النمو المرغوب: يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها ومعدل النمو الطبيعي: هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم ،[9] و تركز هذه النظرية على أهمية التوظيف والعوائد على رأس المال، حيثُ تُعتبر نظرية كينز الطلب الفعال كواحدٍ من العوامل الرئيسية، ويرى أنّ زيادة الطلب الفعال لا بد أن تحفز النمو الاقتصادي، وتهدف النظرية الكينزية إلى تفسير التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، فقد أثبت كينز أن كلّاً من الاستهلاك، والادخار، والاستثمار تنخفض في فترات الركود، بسبب ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، ويرى كينز أن علاج ارتفاع الكساد هو الحث على الاستثمار، من خلال ما يأتي: استخدام السياسة النقدية، وتعني تخفيض أسعار

[8] J.Barro Robert ،Sala-i-Martin Xavier,op-cit,p 24
[9] Bosserelle, E. *Croissance et fluctuation* . Paris: Edition Dalloz.1994, p 32

الفائدة، فعند قيام البنك المركزي بتخفيض الفائدة على البنوك التجارية، ستخفّض البنوك التجارية بناءً على هذا أسعار الفائدة على العملاء. استخدام السياسة المالية؛ أي أن تستثمر الحكومة في مشاريع البينية التحية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل، وحدوث ارتفاع في الدخل والطلب.

4.2.1. النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين لبلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما غريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992)فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[10].

1-3 مصادر النمو الاقتصادي : يُعد النمو الاقتصادي -إذا أُخذ كنموذج- دالةً للقوى العاملة، ورأس المال المادي، ورأس المال البشري، والتكنولوجيا؛ وبعبارة أبسط فإن التوليفة المكونة من رأس المال، والمواد الخام، والزيادة في أعداد وجودة القوى العاملة، بالإضافة إلى الأدوات المتوفرة لديهم لاستخدامها والعمل بها، كلّها ستؤدي إلى زيادة الإنتاج الاقتصادي، كما يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة الاستثمار في رأس المال، وتطوير الإنتاج، والعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، من خلال تعزيز عمليات الإنتاج، وطرح أفكار هادفة من شأنها تغذية النمو ورفع مستوى الدخل.و يعتمد النمو الاقتصادي على أربعة مصادر رئيسية، وهي كالآتي:[11]

– الموارد الطبيعية: ترتبط الزيادة في النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة ضمن أي دولة؛ حيث إن المزيد من الأراضي والمواد الخام يؤدي إلى زيادة النمو الطبيعي المحتمل حدوثه، ويعد النفط والمعادن والأراضي الزراعية من الأمثلة على الموارد الطبيعية الواجب توافرها من أجل الوصول إلى مستويات أعلى في النمو الاقتصادي؛ لكن شريطة استخدامها بكفاءة عالية وبالشكل الأمثل، حيث إن شرط توافر الموارد الطبيعية مرتبط بكفاءة استخدامها.

---

[10] R.G Evans ،S Grail Morgan و ،C Hertzman .Social and economic diimentions of an aging population .*Canadien journal on aging*. 2001, p 21

[11] ريان زين ، مرجع سابق، ص 176.

–الموارد البشرية: يعدُّ حجم الأيدي العاملة وتوافرها من المصادر الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي والزيادة فيه، ومن الطبيعي أن تتوافر الأيدي العاملة كنتيجة للزيادة السكانية ضمن أي دولة؛ ففي الواقع يمكن لبلد ما زيادة القوى العاملة لديه عن طريق زيادة سكانه، وتجدر الإشارة إلى أن كمية العمالة وحدها غير كافية لضمان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وإنما نوعية القوى العاملة وما تلقته من تدريب مهني وتحصيل علمي ومهارات خاصه بالعمل.

–رأس المال المادي: يرتبط مفهوم رأس المال المادي بالادخار كما يشمل الأصول المختلفة من آلات، ومصانع، ومكاتب، ومحلات تجارية، وسيارات، وغيرها؛ حيث إن تراكم رأس المال من ادخار وأصول يساهم في تمويل المزيد من الاستثمارات والتي من شأنها أن تقود إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي بحسب ما يشير له نموذج النمو هارود–دومار، ويمكن ايضاً أن يساهم تراكم رأس المال المادي من مدخرات في تمويل التعليم والتدريب؛ الأمر الذي يساعد على تكوين رأس المال البشري وتحسين المهارات التقنية التي لها الدور البارز في زيادة القوة العاملة المنتجة، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من قدرة توسيع رأس المال المادي في زيادة الانتاج إلا أنه ليس بالضرورة أن يحسن الانتاجية؛ فالإنتاجية ترتبط مع عامل التكنولوجيا وما لها من أثر كبير في تحسين إنتاجية العامل.

–العامل المؤسسي: يحتاج النمو الاقتصادي في أي دولة إلى بنية تحتية ذات نوعية جيدة؛ بمعنى آخر يحتاج إلى إطار مؤسسي مالي وقانوني واجتماعي يتناسب مع التطلعات في الوصول إلى معدل نمو اقتصادي عالٍ، ويبين الآتي أهم العوامل المؤسسية المهمة لتحقيق ذلك: مثلا القطاع المالي؛ حيث إن النظام المالي المتطور والفعال يعدُّ عامل جذبٍ يستقطب ثقة المدخرين للادخار في مختلف المؤسسات المالية، وعليه يمكن إعادة ضخ هذه المدخرات في الاقتصاد مرة أخرى عن طريق النظام المالي؛ كإعطاء القروض والتسهيلات للشركات مما يساهم في نموها وازدهارها وجعلها محركاً مهماً لعملية النمو الاقتصادي.

1–4 قياس النمو الاقتصادي : يوجد عدة طرق لحساب النمو الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي، ويُمكن تعريفه على أنه الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله واستبعاد آثار التضخم منه، ومن الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي ما يأتي:[12]

معدل النمو $$gX = \frac{X\,t+1-Xt}{Xt}$$

عامل النمو $$GX = 1 + gX$$

أو : $$GX = \frac{Xt+1}{Xt}$$

و يمكن حساب قيمة Xt عند أي فترة زمنية مستقبلية ، مع افتراض ثبات معدل النمو gx ، بالعلاقة التالية :

من أجل : t = T– 1

$$\boldsymbol{X_T = X_0(1 + g_x)^{T}}$$

و يمكن التمييز بين نوعين معدلات النمو :

[12] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق ، ص 211 .

1-معدل النمو السنوي الفصلي: تُفسّر هذه الطريقة التقلب في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة ربع سنوية، ومقارنتها وجمعها، ثم تسجيلها في نهاية العام، ويشار إلى أن وسائل الإعلام تستخدم هذه الطريقة لإظهار التغيرات والتطورات الاقتصادية، كما يعدُّ إظهار التغيرات الناتجة عن العوامل الاقتصادية خلال الربع السنوي إحدى سلبيات هذه الطريقة، حيثُ يؤثر ذلك على المعدل السنوي الكامل. معدل النمو الربع سنوي: تقارن هذه الطريقة مستوى الناتج المحلي الإجمالي في كل ربع بنتائج الربع نفسه في العام السابق، وتستخدم الشركات هذه الطريقة لمعرفة أرباحها السنوية، والحدّ من التقلبات الموسمية.

2-معدل النمو المتوسط السنوي: تعدُّ هذه الطريقة أقل تقلباً من الطرق الأخرى؛ فهي تلغي التغيرات الناتجة عن العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، إضافةً إلى مقارنة التطورات والتغيرات خلال العام السابق بشكلٍ كامل.

1-5 أهداف النمو الاقتصادي : للنمو الاقتصادي أهدافٌ عديدة منها ما يأتي:[13]

1-تقليل مستوى الفقر: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكلٍ سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على 14 دولة في التسعينات، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة 1.7% عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 1%.

2- إعادة تشكيل المجتمع: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً قلّ مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل.

3-خلق فرص عمل: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية؛ من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحدّ من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية.

4-دفع التقدم البشري: ليس مادياً فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل.

5-تطوير الصحة والتعليم: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضاً بارتفاع معدل الدخل، من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل.

1-6 إيجابيات وسلبيات النمو الاقتصادي :

-**إيجابيات النمو الاقتصادي**: تتمثل فيما يلي : رفع المستوى المعيشي للأفراد، عن طريق زيادة متوسط دخل الأفراد. المساهمة في تحضر المجتمع، ورفع قدرته على حماية البيئة، من خلال تطوير الخدمات العامة، والبنى التحتية للدولة. خفض معدل الوفيات، من خلال توفير الأدوات الطبية اللازمة لعلاج الأفراد. القضاء على الفقر، من خلال تخفيض معدلات البطالة، وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة. توزيع الإيرادات الضريبية والتدفقات المالية؛ لإعادة هيكلة السوق وتأمين البنية

[13] عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سابق ، 181

التحتية. زيادة العوائد الربحية، من خلال زيادة معدل الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للمنشآت، وخفض معدل الإنفاق الحكومي من خلال تدفق الإيرادات الضريبية.

سلبيات النمو الاقتصادي: يؤثر النمو الاقتصادي في بعض الأحيان سلباً على اقتصاد الدول، ومن هذه السلبيات ما يأتي: الاعتماد على استخدام الموارد الطبيعية المحدودة كالنفط والمعادن. حدوث التلوث البيئي بأشكال المختلفة. سوء توزيع العوائد والدخل. ارتفاع معدل التصحر؛ نتيجة إقامة المدن الحضرية على حساب الأراضي الزراعية. ارتفاع التعداد السكاني في مراحل النمو الأولى، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر لاحقاً.

1-7 الفرق بين النمو و التنمية :

التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها – إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول:إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار[14].

جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[15]

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
-يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. -يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. -لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. -لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	-عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. -تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. -تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. -تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

2- نماذج النمو الاقتصادي

[14] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

[15] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، 2008-2009، ص: 4.

2-1 نموذج (هارود – دومار):Harrod - Domar Growth model

يُعتبر نموذج(هارود – دومار) من أهم النماذج المستخدمة في حساب معدلات النمو الاقتصادي. ويقوم النموذج أساساً على قسمة معدلات الاستثمار على معاملات رأس المال، و يعد من اكثر النماذج اتساقاً وشيوعاً ، تم تطويره في الأربعينات ، ويرتبط باسمي البريطاني روي هارولد والامريكي إيفري دومار ، ويبين النموذج ان تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار ، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو ، وأساس النمو ان رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو ، وهو يعتمد على مدخرات الافراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة ، اما عن نسبة رأس المال الى الناتج . اي معامل رأس المال . فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار او رأس المال،.و يتم استخدام هذا النموذج في اقتصاديات التنمية لشرح معدل نمو الاقتصاد من حيث مستوى الادخار ورأس المال . يشير إلى أنه لا يوجد سبب طبيعي للاقتصاد لتحقيق نمو متوازن. وقد تم تطوير هذا النموذج بشكل مستقل من قبل .F هارودز في عام 1939، و إفسي دومار في عام 1946، على الرغم من أن نموذج مماثل كان قد اقترحه غوستاف كاسل في عام 1924 . لكن نموذج هارود، دومار كان مقدمة لاعتباره نموذج للنمو الخارجي- ، و وفقًا لنموذج Harrod-Domar هناك ثلاثة أنواع من النمو: النمو المضمون ، والنمو الفعلي ، ومعدل النمو الطبيعي.

2-1-2 الصيغة الرياضية لنموذج هارود– دومار :

يعد النموذج الذي أعده كل من البريطاني روي هارود[16] والامريكي أيفري دومار[17] عام 1948 من اول نماذج النمو التي استخدمت الاساليب الرياضية وهو من اقدم نماذج النمو المتكاملة رياضيا والاكثر سهولة في التطبيق. ركز هذا النموذج على أن الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد مع اعتبار أن الادخار مهم جدا في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقته بالنمو , كما ربط النموذج بين رصيد رأس المال والناتج القومي من خلال معامل رأس المال.

إن نموذج هارود –دومار هو نموذج للتنمية لأنه يؤكد على ان التنمية كعملية تتطلب زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار السريع لزيادة النمو, أي ان الاستثمار هو المحدد الرئيسي للنمو أما معامل راس المال فانه مقياس لإنتاجية الاستثمار[18] .رغم ان هذا النموذج تم اعتماده لتحديد معدلات النمو في البلدان الأوربية قبل الحرب العالمية الثانية (المدة التي سبقت وضع النموذج) , إلا أن المحددات المقررة للنمو لا يمكن توافرها في البلدان الفقيرة وأغلب البلدان النامية بسبب ضعف الادخار . يتضمن نموذج هارود – دومار تركيب دالة للانتاج ينعدم فيها أثر الاحلال بين رأس المال والعمل وفق الصيغة التالية :

$$Y = f(vK, bL).....(1)$$

[16] - Harrod , R. F(1948). " Toward a Dynamic Economics :Some Recent Development of Economic Theory and Their Application to Policy". MacMillan Press Ltd, London.
[17] - Domar , E (1946)." Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment". Econometrica 14(April),PP. 137-147.
[18] - Thirlwall . A(1999). "Growth and Development". 6th Edition , MacMillan Press Ltd , London, PP 89-94.

حيث أن (v) = نسبة الناتج الى رأس المال .

وبافتراض أن الادخار يتساوى مع صافي الاستثمار $I = \frac{\partial K}{\partial t} = K^* = sY$

حيث أن s = الميل الحدي للادخار.

وأنه عندما توجد ندرة في راس المال أو فائض في العمالة فأن الانتاج يكون دالة خطية في رصيد رأس المال :

$$Y = vK$$

وعند أخذ مشتقة الدالة مع الزمن نحصل على :

$$\frac{\partial Y}{\partial t} = Y^* = v\frac{\partial K}{\partial t}$$

$$Y^* = vK^* .....(2)$$

و أن النمو في الناتج المحلي الاجمالي $g(Y)$ يكون مساويا لمعدل نمو رصيد رأس المال :

$$g(Y) = sv$$

واذا كان معدل نمو السكان $g(P)$ فأن معدل نمو في دخل الفرد الذي يعتبر مؤشرا لكفاءة الأداء التنموي [19] سيؤدي الى خفض صافي النمو في الناتج المحلي ، كالتالي:

$$Net \quad g(Y) = sv - g(P).....(3)$$

3-1-2 الإنتقادات الموجهة لنموذج Harrod-Domar:

ادعى الاقتصاديون الكلاسيك الجدد وجود أوجه قصور في نموذج – Harrod-Domar ولا سيما عدم استقرار الدحل ،ومن هنا تظهر عيوب هذا النموذج في أحد هذين الشقين. حيث تنحصر عيوب الشق الأول في مدى مصداقية البيانات المستخدمة، أما عيوب الشق الثاني والخاصة بمعاملات رأس المال فيضاف إلى مصداقية البيانات أسلوب الحساب المستخدم،. ويعد مفهوم المفاهيم الأساسية في نموذج(هارود – دومار)، والنماذج الأخرى المشتقة منه. ويعرّف ذلك المفهوم بأنه حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة معامل رأس المال Capital Co-officient، أو نسبة رأس المال/الناتج Capital / Output Ratio من من الدخل، أو حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة. وفي هذه الدراسة نقدم ثلاث معادلات جديدة تساعد على التخلص من عيوب النموذج ، ويمكن التعبير عن نسبة (رأس المال/الناتج) كنسبة متوسطة أو كنسبة حدية، فالنسبة المتوسطة (لرأس المال/الناتج): تعبر عن العلاقة بين مخزون رأس المال الفعلي وبين إجمالي تدفق الناتج الجاري خلال فترة زمنية محددة، ويمكن حسابه عن طريق قسمة ما تم استثماره (التكوين الرأسمالي الثابت) على إجمالي ما تم إنتاجه معبراً عنه بإجمالي الدخل خلال فترة زمنية محددة، وبذلك يُعد هذا المفهوم لرأس المال مفهوما ساكنا. أما النسبة الحدية (لرأس المال/ الناتج): فتعبر عن العلاقة بين التغير في مخزون رأس المال وبين التغير في الناتج الجاري خلال فترة زمنية محددة، وبذلك يعد

[19] Andrew, Dunnett. "Understanding the Economy".4th Edition , Longman 1998. PP 28-32

هذا المفهوم (رأس المال/ الناتج) مفهوما حركيا. ويشاع في أدبيات التنمية استخدام مصطلح نسبة(رأس المال/ الناتج)، وفي هذه الحالة فإن معامل رأس المال إنما يعبر عن النسبة الحدية (لرأس المال/ الناتج) وليس النسبة المتوسطة. كما أنه إذا أستخدام مصطلح نسبة (رأس المال/ الناتج) بدون الإشارة إلى ما إذا كانت تلك النسبة متوسطة أم حدية فإنه يقصد بها النسبة الحدية (لرأس المال/ الناتج)، لأن المفهوم الحركي للمعامل هو الذي يُستخدم في تقدير معدل النمو وليس المفهوم الساكن. وإذا كان قياس معدلات النمو باستخدام نموذج (هارود – دومار) يستند إلى قسمة معدل الاستثمار على معامل رأس المال، وحيث أن الشق الخاص بمعدل الاستثمار من المتغيرات التي يسهل التحكم فيها، يُصبح معامل رأس المال هو الشق الأساسي المتحكم في درجة دقة حساب معدلات النمو، وبالتالي يُمكن إرجاع غالبية أخطاء الحساب إلى عدم دقة حساب ذلك المعامل، وهو ما يتعين إعادة النظر فيه.

2-2 نموذج كالدور

2-2-1 نيكولاس كالدور (12 مايو 1908 - 30سبتمبر 1986)، كان اقتصاديًا بجامعة كامبريدج في فترة ما بعد الحرب. طوّر معايير «التعويض» التي يطلق عليها كفاءة «كالدور هيكس» لمقارنات الرعاية الاجتماعية (1939)، واستخلص نموذج نسيج العنكبوت، ودافع عن بعض العوامل المنتظمة التي يمكن ملاحظتها في النمو الاقتصادي، والتي تسمى قوانين كالدور للنمو. عمل كالدور إلى جانب غونار ميردال لتطوير المفهوم الرئيسي «نظرية التنمية الدائرية المتراكمة»، وهو نهج متعدد السببية حيث يتم تحديد المتغيرات الأساسية وروابطها.[20] يفحص كل من ميردال وكالدور العلاقات الدائرية، حيث تكون الترابطات بين العوامل قوية نسبيًا، وحيث تتداخل المتغيرات في تحديد العمليات الرئيسية. حصل غونار ميردال على المفهوم من نوت ويكسل وطوره إلى جانب نيكولاس كالدور عندما عملا معًا في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. ركز ميردال على جانب الإمداد الاجتماعي للتنمية، بينما ركز كالدور على علاقات العرض والطلب في قطاع التصنيع. صاغ كالدور أيضًا مصطلح «العائد الميسّر» المتعلق بأسواق السلع وما يسمى نظرية التخزين، والتي تم تطويرها في البداية بواسطة هولبروك ووركنغ.

2-2-2 المربع السحري لكالدور:

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة ، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية ، وبالرغم من هذه الاختلافات في مضمون السياسات الاقتصادية بين الدول ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور) .

تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور ، ويقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية والمتمثلة بالتوظيف الكامل ، النمو الاقتصادي ، استقرار السعر والتوازن الخارجي ، وقد لاحظ كالدور أن أحد هذه الأهداف الأربعة سيكون دائماً

[20] Arestis, J. McCombie and R. Vickerman (eds.), *Growth and Economic Development: Essays in Honour of A. P. Thirlwall* (Cheltenham: Edward Elgar) pp. 96-115.

غير متوافق مع الاهداف الاخرى ، فلا يمكن تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي مع استقرار السعر كما لا يمكن تحقيق استقرار السعر والتوازن التجاري في وقت واحد ويتم تحديد قيم هذه الأهداف ؛بنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض لتعطي لنا شكلا مربعا ، وجاءت تسمية المربع السحري لأنه وفقا لكالدور من المستحيل تحقيق الأهداف الأربعة في نفس الوقت ، و المربع السحري كما هو موضح في الشكل أدناه هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية والمتمثلة بالآتي:[21]

1-البحث عن النمو الاقتصادي : حسب" كالدور "يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6% ، حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما يلاحظ من خلال هذا الهدف هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان ، كما لحفاظ على البيئة من التلوث وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير أمام الحفاظ على البيئة من التلوث.

2-البحث عن التشغيل الكامل : حسب" كالدور "يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة صفر في المئة ، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها.

3- التحكم في التضخم : الذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار ، يرى" كالدور "من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي صفر في المئة ، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.

4- البحث عن التوازن الخارجي : والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصادات ، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد" حالة العجز "، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، يعد تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض ، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك ، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت ، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار ، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات ، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة لزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى ، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة ، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمالية ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات. أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا ،

[21] Neantro , Saavedra-Rivanoa & Joanilio Rodolpho Teixeiraba , Magic hypercube and index of welfare and sustainability , Economia ,2017, Vol. 18, page 90 .

فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض ان التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية ، أما من منظور البعض الآخر) موقف وسط (فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما

الشكل رقم 2: المربع السحري لكالدور

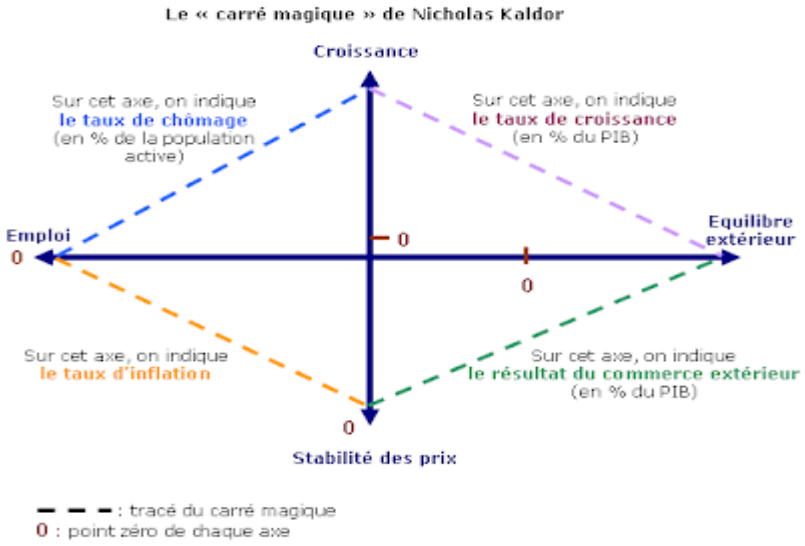

2-2-3 فرضيات النموذج : فيما يتعلق بعملية التغيير الاقتصادي والتنمية في المجتمعات الرأسمالية ، أقترح كالدور الفرضيات التالية كنقطة انطلاق لبناء النموذج :[22]

1- النمو المستمر في الحجم الإجمالي للإنتاج وفي إنتاجية العمل بمعدل اتجاه ثابت ؛ و ليس هناك انخفاض معدل نمو الإنتاجية.

2-هناك زيادة مستمرة في مقدار رأس المال لكل عامل ،أيا كان المقياس الإحصائي لرأس المال المختار في هذا الصدد.

3- معدل ربح ثابت على رأس المال ، على الأقل في البلدان "المتقدمة" المجتمعات الرأسمالية معدل الربح هذا أعلى بكثير من معدل الفائدة طويل الأجل

4- نسب رأس المال والمخرجات الثابتة على مدى الطويل ؛ على الأقل هناك لا توجد اتجاهات واضحة طويلة الأجل ، سواء كانت صاعدة أو هابطة ، إذا كانت الاختلافات في درجة الاستفادة من السعة المسموح بها. هذا يعني أن يميل الدخل ورأس المال إلى النمو عند نفس المعدل.

5- علاقة ارتباط عالية بين حصة الأرباح في الدخل و حصة الاستثمار في الناتج ؛ نصيب ثابت من الأرباح (و الأجور) في المجتمعات و (أو في الفترات التي تكون فيها حصة الاستثمار في الناتج ثابتة.

[22] Thirlwall, A. P. Commentary on Kaldor's 1970 Regional Growth Model, *Scottish Journal of Political Economy,2013,p32*

2-2-4 الصيغة الرياضية للنموذج : نقطة انطلاق كالدور هي الاعتقاد بأن دخل المجتمع موزع بين طبقات مختلفة ، ولكل منها ميلها الخاص للادخار (K = W + P). لا يمكن تحقيق التوازن إلا من خلال توزيع عادل ومناسب للدخل. وبعبارة أخرى ، فإن معدل النمو وتوزيع الدخل هما عنصران مترابطان بطبيعتهما. يعتمد نموذج كالدور على هذين العنصرين وعلاقاتهما ويبرز أهمية توزيع الدخل في عملية النمو – وهذه إحدى المزايا الأساسية لنموذج كالدور.

في نموذجه ، من ناحية أخرى ، تحدد علاقات توزيع الدخل المستوى المحدد للادخار (أو الادخار الاجتماعي) ، وبالتالي معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي. من ناحية أخرى ، يتطلب تحقيق هذا المعدل أو معدل النمو المحدد مستوى معينًا من الاستثمار ، وبالتالي ، توفيرًا ، وبالتالي ، توزيعًا مطابقًا للدخل.

و يتضح من خلال نظام المعادلات التالية : [23]

$Y = W + P$;

$I = S$;

$S = S_w + S_p$

حيث أن :

Y : الدخل الوطني ;

W : الأجور ;

P : الأرباح ;

I : الاستثمار ، S ; الادخار ;

S_w : قيمة الادخار من الأجر ;

S_p : قيمة الادخار من الارباح .

مع العلم أن :

$$S_w = S_w W \quad \text{و} \quad S_p = S_p P$$

حيث Sw هي نصيب الادخار من الأجور ؛ و Sp هي حصة المدخرات من الربح ، لتحل محل S ، نحصل على:

$$\begin{aligned} I &= s_p P + s_w W && (\because I = S) \\ &= s_p P + s_w (Y - P) && (\because W = Y - P) \\ &= s_p P + s_w Y - s_w P \\ &= (s_p - s_w) P + s_w Y \end{aligned}$$

[23] Dixon, R. J. and A. P. Thirlwall ,A Model of Regional Growth Rate Differences on Kaldorian Lines, *Oxford Economic Papers*, Vol. 27 ,2014, pp. 201.

Dividing by Y both sides, we get :

$$\frac{I}{Y} = (s_p - s_w)\ \frac{P}{Y} + s_w$$

Dividing again both sides by $(s_p - s_w)$, we get :

$$\frac{I}{Y} \times \frac{I}{(s_p - s_w)} = \frac{P}{Y} + \frac{s_w}{(s_p - s_w)}$$

or

$$\frac{P}{Y} = \frac{I}{s_p - s_w} \cdot \frac{I}{Y} - \frac{s_w}{s_p - s_w}$$

حيث P / Y هي حصة الربح في إجمالي الدخل و I / Y هي نسبة دخل الاستثمار ، الآن ، يمكننا بسهولة رؤية رأي Kaldor وتقييمه. و الذى يتمثل في أن حصة الربح في إجمالي الدخل هي دالة على نسبة الاستثمار إلى الدخل (I / Y).

في المعادلة أعلاه ، يمكن بسهولة ملاحظة أن الزيادة في نسبة الدخل إلى الاستثمار (I / Y) ستؤدي إلى زيادة حصة الأرباح من إجمالي الدخل (P / Y) ، طالما أنه من المفترض أن كلا من sw و sp ثابتان وأن sp أكبر من (sp> sw). وبالتالي ، بالنظر إلى mps ، لأصحاب الأجور (sw) و mps من رجال الأعمال (sp)} فإن حصة الأرباح (P) في الدخل الوطني (Y) ، أي P / Y تعتمد على نسبة الاستثمار (I) إلى إجمالي الدخل أو الناتج (Y) ، أي I / Y. بمعنى آخر ، P / Y هي دالة[24]

$$\frac{I}{Y}, \text{ i.e., } \left[\frac{P}{Y} - f\left(\frac{I}{Y}\right)\right].$$

من الأهمية بمكان بالنسبة لنا الأساس المنطقي الاقتصادي الكامن وراء نظرية كالدور القائلة بأن حصة الربح في إجمالي الدخل (P / Y) هي دالة على نسبة دخل الاستثمار (I / Y). في ظل ظروف التوظيف الكامل ، يجب أن تؤدي الزيادة في الاستثمار بالقيمة الحقيقية إلى زيادة نسبة الاستثمار إلى الدخل (I / Y) وأيضًا زيادة في نسبة دخل المدخرات (S / K). يعد هذا ضروريًا إذا كان يجب الحصول على توازن عند مستوى أعلى من الاستثمار الحقيقي.

إذا لم ترتفع نسبة الادخار والدخل ، فستكون النتيجة حركة تصاعدية مستمرة للمستوى العام للأسعار. يكمن جوهر نظرية كالدور في إثباته "أن التحول في توزيع الدخل ضروري لتحقيق نسبة دخل مدخرات أعلى ، وهو الشرط الضروري لاستمرار توازن التوظيف الكامل مع مستوى أعلى من الاستثمار المطلق بالقيمة الحقيقية. . وهذا موضح في الشكل أدناه:

[24] Dixon, R. J. and A. P. Thirlwall, op-cit ,p 202

الشكل رقم 3: أثر تغير الدخل على نسبة الادخار و الاستثمار

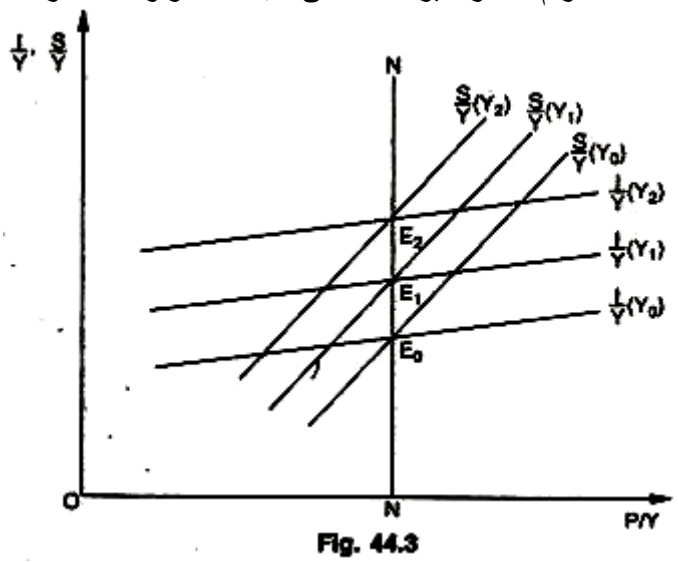

Fig. 44.3

في الشكل أعلاه ، يفترض وجود علاقة مباشرة بين P / Y و I / Y. تعتمد نسبة الاستثمار إلى الدخل على عوامل خارجية (خارجية) ويفترض أنها مستقلة تمامًا. منذ ذلك الحين ، تختلف الميول إلى الادخار لفئتي الدخل ، حيث أن دخل الدخل من الربح أكبر من متوسط الدخل من دخل الأجور.

يعتبر افتراض sp> sw ، وفقًا لـ Kaldor ، شرطًا ضروريًا للاستقرار في النظام بأكمله وزيادة حصة الربح في الدخل عندما ترتفع نسبة الاستثمار إلى الدخل. بالنظر إلى دخل التوظيف الكامل Y0 ، فإن نسبة دخل الاستثمار ونسبة الادخار إلى الدخل (I / Y) و (S / Y) هي (I / Y (Y0 و (S / Y (Y0 والنظام في حالة توازن مع نسبة دخل الربح المحددة بواسطة الخط العمودي AW.

إذا كانت هناك زيادة في الدخل ، فإن كلا من S / Y و I / Y يتحولان بمثل هذه الأحجام التي تفترض الموضع S / Y (Y1) و I / Y (Y1). ستبقى حصة ربح التوازن ثابتة كما تم قياسها بواسطة الخط NN. لو كان هناك تحول في I / Y مع دالة S / Y عند S / Y (Y0) ، لكانت هناك حركة أسعار تضخمية.

لكن الزيادة في P/ Y ، بافتراض أن Sp> Sw ، ترفع دالة S / Y لضمان التوازن عند التوظيف الكامل. إذا استمرت هذه الحركة السلسة بين I / Y مع S / Y ، فسوف يحافظ النظام على نفسه عند التوظيف الكامل وستظل حصة التوازن من الربح إلى الدخل ثابتة. الفكرة الأساسية هي أنه مع وجود مستوى ثابت من الدخل الحقيقي (افتراض العمالة الكاملة) ، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق زيادة في S / Y للاقتصاد بأكمله هي إما من خلال زيادة الميل لإنقاذ نفسه ، والتي استبعدها كالدور من خلال افتراضه أن Sp و Sw ثابتان ، أو من خلال التحول في توزيع الدخل الحقيقي من مجموعات الادخار المنخفض إلى مجموعات الادخار المرتفع.[25]

[25] Dixon, R. J. and A. P. Thirlwall, op-cit, pp 203 - 204

الآلية التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح حصة الربح عندما يكون هناك ارتفاع في نسبة دخل الاستثمار هي أساسًا مستوى السعر. تؤدي الزيادة في الإنفاق الاستثماري في ظل ظروف التشغيل الكامل في البداية إلى ارتفاع عام في الأسعار. لكن الأجور لا يمكن أن ترتفع بسرعة وبقدر ارتفاع الأسعار.

إن فشل الأجور النقدية في مواكبة ارتفاع الأسعار سيقلل الدخل الحقيقي للعاملين بأجر وسيزيد هوامش ربح رواد الأعمال. نظرًا لأن متوسطات النسبة المئوية للمجموعة الأخيرة ، في المتوسط أعلى من أصحاب الأجور ، فإن التحولات الناتجة عن التضخم في توزيع الدخل الحقيقي لصالح الأرباح ستؤدي إلى زيادة المستوى العام للادخار الحقيقي في الاقتصاد. و ستستمر هذه العملية حتى تتوازن نسبة الادخار و الدخل (S / Y) مرة أخرى مع نسبة دخل الاستثمار (I / Y). وبالتالي ، من الواضح تمامًا أن افتراض sw <sp له أهمية حاسمة في نموذج كالدور. في غياب هذا الافتراض ، لن يرتفع S / Y الحقيقي بغض النظر عن أي تغيير في توزيع الدخل. وبالتالي ، قد يظل النظام غير مستقر.

2-3 نموذج جوان روبنسون : (Joan Violet Robinson)

2-3-1 جوان فيولت روبنسون (1903- 1983)، عالمة اقتصاد بريطانية، كان لنظرياتها أثر بالغ على الفكر الاقتصادي الغربي، كما كانت إحدى رائدات المدرسة البريطانية للاقتصاد الكينزيّ، التي تتبع مبادئ عالم الاقتصاد البريطاني جون مينارد كينز.وقد ساعدت روبنسون كينز في تطوير نظرياته، الأمر الذي أحدث ثورة في السياسة الاقتصادية، إبان فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، وكانت تعتقد، مثل كينز، أن ضغط الإنفاق الحكومي يمكن أن يمنع الكساد الاقتصادي والبطالة المنتشرة. وطورت روبنسون المفاهيم الكينيزية إلى القضايا طويلة المدى، مثل النمو الاقتصادي والتغير التقني[26].

كانت روبنسون تعتقد أن الأنظمة الرأسمالية لم تكن مستقرة، بسبب الصراع بين المشروعات التجارية والعمالة حول نصيب كل منهما في الدخل. واقترحت أن توضع سياسات الحكومة، بحيث تحدد توزيع الدخل بين كلا الطرفين. ولدت روبنسون بالقرب من لندن وتخرجت في جامعة كمبردج عام 1925م وعملت أستاذة للاقتصاد هناك حتى عام 1973م. وألفت العديد من الكتب منها: اقتصاديات المنافسة غير المحمودة (1933م), الاقتصاد الماركسي ,البدع الاقتصادية , مقدمة فى علم الاقتصاد الحديث , الفلسفة الاقتصادية (1952م)؛

2-3-2 فرضيات نموذج جوان روبنسون: وجهت روبنسون عدة انتقادات لافتراض كينز حول فاعلية نظام السوق و قوى العرض و الطلب و إهماله قوة الاحتكارات في النظام الرأسمالي وكانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل في البحث عن المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل الوطني على نحو يضمن استمرار النمو في

[26] Setterfield, M, History versus Equilibrium and the Theory of Economic Growth,*Cambridge Journal of Economics*, Vol. 21,2017, pp. 365-378.

الطلب الكلي و بشكل يجاري النمو في الإنتاج و يحقق التوظف الكامل و كيف يضمن النظام لنفسه هذا التوزيع، و عبر أي الآليات يمكن تحقيق هذا. و قد انطلقت جوان روبنسون في نموذجها من الفرضيات التالية : [27]

-أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين، أولهما ينتج سلع وسائل الإنتاج، و الثاني ينتج السلع الاستهلاكية

-ثبات المستوى التكنولوجي من ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج

-أن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو

و لقد ركزت جوان روبنسون على معدل الأجور الحقيقية (عكس كينز) حيث أثبتت أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي ، الذي يؤثر بدوره على عملية تراكم رأس المال، و من هنا ينخفض معدل الربح و تظهر البطالة

و ترى جوان روبنسون أن الاحتكارات هي المشكل في عملية تأخير النمو. و ظهور الركود الاقتصادي و البطالة ففي حالة الاحتكار يكمن لمعدلات الربح أن ترتفع، ليس كنتيجة لمعدلات التراكم المرتفعة، بل نتيجة لفائدة المحتكرين على رفع الأسعار، و بذلك فان في الغالب أن زيادة الدرجة الاحتكارية تؤدي إلى زيادة نصيب الأرباح من الدخل القومي على حساب تدني نصيب عنصر العمل مما يؤدي إلى خفض الطلب الاستهلاكي الكلي و اتجاه الاقتصاد إلى الركود و البطالة، كما ترى أن مدى نجاح النقابات في ضغطها على أرباب العمل لزيادة الأجور يؤدي إلى عدم ظهور الركود و البطالة. أما في حالة المنافسة فإنها ترى وجود توافق بين الأسعار و التكاليف و أن الأجور ترتفع مع ارتفاع الإنتاجية.

كانت روبنسون تعتقد أن الأنظمة الرأسمالية لم تكن مستقرة، بسبب الصراع بين المشروعات التجارية والعمالة حول نصيب كل منهما في الدخل. واقترحت أن توضع سياسات الحكومة، بحيث تحدد توزيع الدخل بين كلا الطرفين

2-3-3 الصيغة الرياضية للنموذج :يمكن التعبير عن هذه العلاقة على النحو التالي:[28]

$$PY = WN + \pi PK$$

حيث أن :

P :المستوى العام للأسعار .

Y :الدخل الوطني الصافي.

W : معدل صافي الأجر .

N: مقدار العمالة المستخدمة.

[27] Arestis, J. McCombie and R. Vickerman (eds.), *Growth and Economic Development: Essays in Honour of A. P. Thirlwall* (Cheltenham: Edward Elgar) pp. 96-115

[28] Agénor, P. and Montiel, *Development Macroeconomics*.3rd Ed., Princeton:Princeton University Press. 2008,p 102

K : مقدار رأس المال المستثمر.

π : معدل الربح.

و بقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على :[29]

$$PY = WN + \pi PK$$
$$Y = \frac{WN}{P} + \pi K$$
$$\pi K = Y - \frac{W}{P} N$$
$$\pi = \frac{Y - \frac{W}{P} N}{K}$$

Dividing both sides by N, we get

$$\pi = \frac{\frac{Y}{N} - \frac{W}{P}}{K_N}$$
$$\pi = \frac{\rho - \frac{W}{P}}{\theta}$$

[30]حيث أن :

$Y/N = \rho$ *الإنتاجية الحدية للعمل*

W/P *: معدل الأجر الحقيقي*

$\theta = K/N$ *نسبة رأس مال العمالة*

تشير المعادلة أعلاه إلى أن معدل الربح هو دالة لإنتاجية الحدية للعمل (ρ) ومعدل الأجر الحقيقي (W / P) ونسبة رأس المال للعمالة (θ). بمعنى آخر ، يظهر معدل الربح على أنه قادر على التغيير بشكل مباشر مع معدل العائد الصافي لرأس المال وعكسًا مع معامل كثافة رأس المال. الشرط الضروري للتعظيم الربح هو أن المشتق الأول يجب أن يكون صفرًا.

$$\pi = \frac{d}{d\theta}\left[\frac{\left(\rho - \frac{W}{P}\right)}{\theta}\right] = 0$$
$$Y = f(N, K)$$

باختصار ، وحسب روبنسون جوان ، عندما يكون التقدم التقني محايدًا ويسير بثبات ، دون أي تغيير في النمط الزمني للإنتاج ، تعمل الآلية التنافسية بحرية ، وينمو السكان (إن وجد) بمعدل ثابت ويستمر التراكم بالسرعة الكافية لتوفير القدرة الإنتاجية لجميع العمالة المتاحة ،و يميل معدل الربح إلى أن يكون ثابتًا ومستوى الأجور الحقيقية يرتفع مع الإنتاج لكل فرد. و يتم شرح ذلك بمساعدة الرسم البياني التالي :

[29] Agénor, P. and Montiel, op-cit, p103
[30] Agénor, P. and Montiel, op-cit, p p 103-104

الشكل رقم 4: أثر تطور معدل نمو العمالة على الإنتاج

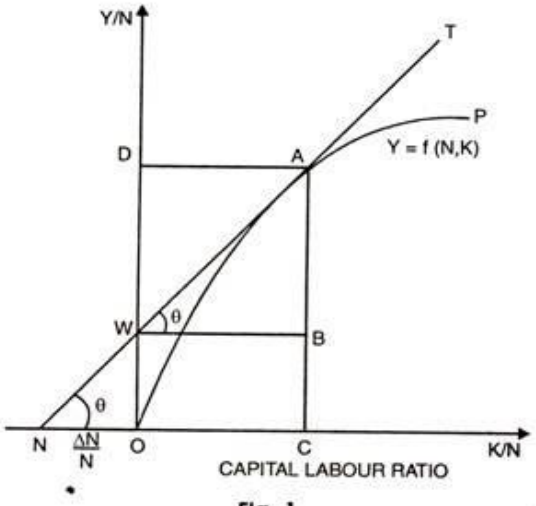

Fig. 1

في الشكل أعلاه، يتم توضيح نسبة رأس المال للعمالة على طول الاتجاه الإيجابي للمحور X ومعدل أجور العمالة على المحور Y ومعدل نمو العمالة على الجانب السلبي من المحور .X يتم تمثيل دالة الإنتاج بواسطة .OP توضح كل نقطة على هذا المنحنى النسبة التي يتم فيها الجمع بين رأس المال والعمالة لإنتاج مستوى معين من الإنتاج.

يلامس NT المنحنى OP عند A ويتقاطع مع المحور Y عند النقطة .W عند النقطة تكون نسبة رأس المال للعمالة هي OC ، وإنتاجية العمل هي OD والتي منها OW هي معدل الأجور. فائض DW هو معدل العائد إلى رأس المال.كما توضح النقطة A موقع التوازن لأن ميل الظل NT ومنحنى منحنى الإنتاج OP هو نفسه. يمكن القول أيضًا أنه عند A ، فإن معدل نمو رأس المال K / KΔ يساوي معدل نمو العمالة N / NΔ.[31]

2-3-4 إنتقادات النموذج : يتم تلخيص بعض نقاط الضعف هذه أدناه:[32]

1. إهمال التحول المؤسسي ،
2. مستوى السعر الثابت ،
3. الاقتصاد المغلق ،
4. الافتراضات غير الواقعية ،
5. الحياد إزاء الآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية ،
6. تجاهل دور رأس المال البشري ،
7. انخفاض معدل تراكم رأس المال بالنسبة للنمو الاقتصادي المحتمل ،
8. عدم تدخل للدولة في الشأن الاقتصادي و ما قد يترتب عنه من آثار سلبية

[31] Barro, R. and Sala-i-Martin, X. *Economic Growth*, 2 nd Ed, Cambridge, MA: McGraw- Hill.,2004,p 123
[32] Agénor, P. and Montiel, op-cit, p p 130-131

9. لا يوجد تقدم تقني و تكنولوجي.

4-2 نموذج سولو- سوان Solow-Swan

نموذج سولو هو نموذج خارجي من النمو الاقتصادي الذي يحلل التغيرات في مستوى الإنتاج في الاقتصاد مع مرور الوقت نتيجة للتغيرات في عدد السكان ومعدل النمو، معدل الادخار، ومعدل التقدم التكنولوجي. و يعتبر هذا النموذج ، الذي طوره الاقتصادي روبرت سولو الحائز على جائزة نوبل ، أول نموذج نمو كلاسيكي جديد وتم بناؤه على نموذج Harrod-Domar الكينزي ، ونموذج Solow هو أساس النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.

حيث قدم روبرت سولو سنة 1956 نموذجا مبسطا للنمو[33] استند فيه الى فروض المدرسة النيوكلاسيكية وأهم فرضية تميزه عن نموذج هارود دومار هو امكانية الاحلال بين عناصر الانتاج خصوصا العمل ورأس المال .لأنه عندما يكون هناك معامل احلال فني خاصة $(\frac{K}{L})$ يصبح بالإمكان تعديل مسار النمو عبر الزمن باتجاه التوازن . اعتمد سولو على دالة الانتاج لكوب –دوغلاص لغرض وضع اطار تحليلي لأسباب النمو وحركته عبر الزمن . ثم اضاف في العام 1957 أفكارا جديدة في هذا المجال إذ أشار الى أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يحدث بفعل مجموعة من معدلات النمو في عوامل أخرى للإنتاج تتعدى رأس المال المادي ورأس المال البشري وهي التقدم التقني[34].

2-4-1 فرضيات النموذج : تعتمد هذه نظرية نموذج سولو (solow) للنمو الإقتصادي الذي يعتمد على عدة إفتراضات تتمثل في الأتي : [35]

1 – سيادة المنافسة التامة بالصورة التي تلغي جمود الاسعار الذي قد يحول دون تحقيق عملية الإحلال .

2 – تتصف سوق العمل ورأس المال والإنتاج بالمنافسة التامة ، وهذا يعني أن أسعار كل من خدمة العمل ورأس المال والإنتاج لا تتصف بالجمود .

3 – أن كل ما يدّخر يستثمر في الإقتصاد .

4 – إن القوى العاملة تنمو بمعدل ثابت وأن التقدم التقني معدوم .

5 – تتصف دالة الإنتاج بتناقص الإنتاجية وثبات عوائد الحجم .

6 – يهدف المنتجون الى إختيار توليفة لرأس المال والعمل يمكنهم من تحقيق أقصى الأرباح .

2-4-2 الصيغة الرياضية لنموذج سولو– سوان Solow-Swan :

وتم بناء نموذجه وفق الصيغة التالية :

$$Y_t = A_t * f(K_t, L_t).....(4)$$

وعند مفاضلة هذه الصيغة مع الزمن نحصل على معدلات النمو وكالتالي:–

---

[33] - Solow ,R.M.(1956."A Contribution of the Theory of Economic Growth". Quarterly Journal of Economics. Vol 70 No 1. PP,65-94.

[34] - Solow, R.M.(1957)."Technical Change and Aggregate Production". Review of Economics and Statistic. No 39. PP,312-320.

[35] أبي محمد صبري الوتار ، أثيل عبد الجبار الجومرد ، مدخل إلى الإقتصاد الرياضي ، الموصل ، دار الكتب في جامعة الموصل ، 1993 ، ص219

$$\frac{\partial Y}{\partial t}=Y^* \quad \frac{\partial A}{\partial t}=A^* \quad \frac{\partial L}{\partial t}=L^* \quad \frac{\partial K}{\partial t}=K^*$$

$$\frac{Y^*}{Y}=\frac{A^*}{A}+\frac{Af_K*K}{Y}*\frac{K^*}{K}+\frac{Af_L*L}{Y}*\frac{L^*}{L} \quad \text{وأن}$$

نعلم أن (Af_L) هو مشتقة الدالة الاصلية الى العمل ويمثل الانتاجية الحدية للعمل (MPL) وأن (Af_K) تمثل الانتاجية الحدية لرأس المال (MPK) وأن حصة رأس المال (a) والعمل (B) من الناتج يتمثلان بالمرونة الجزئية لكل منهما أي أن:

$$a=\frac{Af_L}{Y}*L \quad and \quad B=\frac{Af_K}{Y}*K$$

وبافتراض أن حصة عائد رأس المال هي مكملة لحصة عائد العمل في ظل ظروف ثبات غلة عائد الحجم أي أن دالة الانتاج مقيدة بالقيد $(a+B=1)$ لهذا تكون $(B=1-a)$ أي أن معدل نمو الناتج سيكون :

$$\frac{Y^*}{Y}=\frac{A^*}{A}+a\frac{K^*}{K}+(1-a)\frac{L^*}{L}.....(5)$$

وباستخدام مفكوك تايلور يمكن كتابة المعادلة :-

$$Y_t^*=A_t^*+aK_t^*+(1-a)L_t^*$$
$$\therefore A_t^*=Y_t^*-aK_t^*-(1-a)L_t^*.....(6)$$

وفي هذه المعادلة يسمى (A^*_t) بواقي سولو ويوضح الفرق بين معدل نمو الناتج (Y_t^*) والوسط الحسابي لمعدلات نمو رأس المال المادي ورأس المال البشري مرجحين بنسبة مساهمة كل منهما في الناتج . أي ان النمو في الناتج الكلي والذي يسمى Total Factor Productivity (TFP) سيتم توزيعه على المعدلات الترجيحية للنمو في عوامل الانتاج (L,K) كمتغيرات داخلة في النموذج وعلى النمو في التقدم التقني كمتغير خارجي .

علما أن رصيد رأس المال وفق نموذج سولو يستخدم على اساس التراكم وفق الصيغة التالية :-

$$K_t=I_t+(1-\delta)K_{t-1}.....(7)$$

حيث :

$I_t=$ اجمالي تكوين رأس المال ....

$\delta=$ معدل اهتلاك رأس المال.

يلاحظ ان النماذج السابقة خاصة نموذج سولو المبسط وكذلك هارود دومار عجزت عن تفسير حقيقة نمو الدخل الفردي لأنه في المدى الطويل وعند وصول الاقتصاد الى حالة الاستقرار يتوقف نمو دخل الفرد ويكون ثابتا عند حالة

التوازن[36] . لهذا تم اللجوء الى ادخال مفهوم التقدم التقني (A) والذي ينظر اليه على أنه مساهمة خارجية داعمة للناتج المحلي ويزيد من كفاءة عوامل الانتاج وهناك عدة تأثيرات للتقدم التقني :

1- التقدم التقني الذي يدعم انتاجية العمل وهو الذي يسمى من وجهة نظر هارود التقدم الحيادي وتكون صيغة ادخاله على دالة الانتاج $Y = f(K, AL)$.

2- التقدم التقني الذي يدعم انتاجية رأس المال ويسمى حياديا من وجه نظر سولو وصيغته الدالية $Y = f(AK, L)$.

3- التقدم التقني الذي يدعم انتاجية كل من العمل ورأس المال و يكون حياديا من وجهة نظر هيكس وتكون صيغته الدالة $Y = A.f(K, L)$.

وقد تم استخدام نموذج سولو بعد تطويره بشكل واسع من قبل الكثير من الباحثين خصوصا فيما يتعلق بطرق احتساب رأس المال المادي والبشري و هو النموذج المطور .

2-4-3 حساب عوامل الانتاج :

لا بد من الاشارة هنا الى أن نموذج سولو المطور يتطلب توضيح طريقة احتساب عوامل الانتاج لأن مؤشر النمو يستوجب تقدير مخزون رأس المال (Capital Accumulation)[37] وحسابه وفق معدلات الاهتلاك وتكوين رأس المال (Capital formation) المعادلة (7) كما يتم حساب رأس المال البشري وفقا لمتوسط سنوات التعليم والعائد على الاستثمار .

1- مخزون رأس المال (Capital Accumulation)

هناك عدة طرق لحساب تراكم رأس المال أهمها طريقة الجرد الدائم التي تعتمد على اساس تجميع تراكمات تكوين رأس المال الثابت باعتباره اضافات سنوية التي تعتبر تدفق سنوي يضاف الى رصيد رأس المال وفق المعادلة التالية:

$$K_t = I_t + (1-\delta)K_{t-1}$$

والمسار الزمني للتراكم الرأسمالي يكون وفق الصيغة التالية :-

$$K_t = \sum_{t=0}^{t}\left[(1-\delta)^t * I_t\right] + (1-\delta)K_0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

δ = معدل اهتلاك رأس المال في الاصول الانتاجية للاقتصاد

K_0 = مخزون رأس المال الأولي.

[36] - Pesaran , M. H. Shin and Smith R. J. "Round Testing Approaches to the Analysis of Long Relationships". Journal of Applied Econometrics .2001, PP 8-10

[37] - Kaldor, N. (1961)."Capital accumulation and economic growth". King`s College, Cambridge. MacMillan and CoLTD.PP177-222.

هناك طريقة اخرى تهتم بتقدير (K_0) ومنها تقدير معدل النمو في (K_t) أي (K^*) تعتمد على افتراض ثبات معامل رأس المال المادي الى الناتج القومي والذي يؤول الى تساوي معدل النمو في رأس المال المادي (K^*) مع معدل النمو في الناتج (g^*) وتكون عندها [38] :

$$K^* = g^* = \delta + \frac{I_t}{K_{t-1}} \quad \text{.....(2)}$$

برأينا هذه الطريقة ل (Arnold C. Harberger 98) تجعل من قيمة رأس المال المتراكم في نهاية المدة اكبر بل متعاظمة كما ان افتراض تساوي معدل النمو في رأس المال مع الناتج يضعف من قدرة نموذج سولو على حساب الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج .لهذا سنعتمد المعادلة (7) في حساب مخزون رأس المال لأنها تتوافق مع نموذج سولو في حساب (TFP) .

2–رأس المال البشري Humane Capital

بقصد توافق منهج سولو مع الاضافات الحديثة لمدرسة النمو الداخلي ومتطلباتها من مهارات وتدريب وكذلك من أجل تحويل قوة العمل الى شكل رأس مال بشري فأن قوة العمل (L) يتم مرافقتها بمعامل آخر وهو (h_t) والذي يمثل قيمة ترجيحية لكل من متوسط سنوات التعليم (S_t) Average years of schooling ومعدل عائد الاستثمار في التعليم (r) Rate of return to schooling أي أن [39]:

$$h_t = e^{r.S_t} \quad \text{.....(3)}$$

وهنا يمكننا تعديل المعادلة رقم (6) نموذج سولو لنحصل على الصيغة التالية :-

$$Y_t^* = A_t^* + aK_t^* + (1-a)H_t^*$$

$$\therefore A_t^* = Y_t^* - aK_t^* - (1-a)H_t^* \quad \text{.....(4)}$$

و يؤكد نموذج سولو على إنه بإمكان الدول التي تزداد فيها القوى العاملة عن رأس المال ، أن تقيم مشاريع إستثمارية كثيفة العمل لتمتص الأيدي العاملة الفائضة بالموارد المحدودة ، وهكذا فإن إرتفاع معدل النمو الإقتصادي يقود الى إرتفاع دخل الفرد ، ومن ثم ستتحسن مستويات المعيشة وسيزداد الإدخار الذي سيترجم فوراً الى إستثمار ، الذي يؤدي بالتالي الى تحسّن الأداء الإقتصادي في الدولة ، وقد ادخل الاقتصادي الامريكي سولو [40] العامل التقني عن طريق تحريك دالة الانتاج

3 – قياس معدل النمو التقني :

حيث ان :

Y : الانتاج

A : ثابت

[38] - Harberger, A.C.(1998)."A Vision of Growth Process". The American Economic Review,Vol88.PP1-32

[39] - Barro, R.J. (1997)."Determinants of Economic Growth, A Cross-Country Empirical study". MIT Press,Cambridge,MA.1997, p 42

[40] Kenneth F.walliS,Topics in applied econometrics , London ,gray mills publishing ,1999 ,p 63 .

e : ثابت طبيعي

t : الزمن

r : معامل نمو التقدم التقني

L : العمل

K : رأس المال

a : مرونة الانتاج بالنسبة للعمل

b : مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال

اي انها تفترض ان التقدم التقني ينمو بمعدل أسي ثابت ، ولقياس معدل نمو التقدم التقني ، يؤخذ اللوغاريتم للأساس الطبيعي لمعادلة (1) ، نحصل على معادلة رقم (2) .

$$Ln\ Y = Ln\ A + Ln\ e^{rt} + Ln\ L^{a} + Ln\ K^{b} \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$Ln\ Y = Ln\ A + rt + a\ Ln\ L + b\ Ln\ K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

وبأخذ التفاضل لمعادلة رقم (2) بالنسبة للزمن نحصل :

$$d\ LnY/dt = d\ Ln\ A/dt + d(rt)/dt + ad\ LnL/dt + b\ d\ Ln\ K/dt \quad (3)$$

$$1/Y * dy/dt = r + a\ 1/L * d\ L/dt + b * 1/K * dk/k\ dt \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

وهذا يعني ان : [41]

$$GY = r + a\ GL + b\ GK \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

من معادلة رقم (4) يعني ان معدل النمو يتحدد من خلال ثلاثة مساهمات يمكن تمثيلها بالاتي :

1 – مساهمة العمل في النمو : وهذه المساهمة تمثل حاصل ضرب معدل نمو العمل في مرونة الانتاج بالنسبة للعمل .

2 – مساهمة رأس المال في النمو : وهذه المساهمة تمثل حاصل ضرب معدل نمو رأس المال في مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال .

3 – مساهمة التـقدم التقني (معدل النـمو التقـني) : ويتم الحصول على أثر التقدم التقني بالاتي :

$$r = GY - (a\ GL + b\ GK)$$

اي ان معدل النمو التقني يساوي معدل نمو الانتاج ناقصاً (معدل نمو العمل في المرونة بالنسبة للعمل زائداً معدل نمو رأس المال في مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال) .

مخطط Solow : هو مخطط يمثل برأس مال لكل عامل على المحور الأفقي والإنتاج والاستثمار والاهتلاك على المحور العمودي ، إنه يظهر تناقص العائد إلى رأس المال وحالة رأس المال المستقرة. و يعبر الشكل 5 عن هذه العلاقة فكلما

[41] Kenneth F.walliS,op-cit,pp 64-65

كان مخزون رأس المال مرتفعا كلما كانت كميات الإنتاج والإستثمار مرتفعة ، و كلما كان مخزون رأس المال مرتفعا كلما إرتفع كمية الإهتلاك.

الشكل رقم 5: الإستثمار ، الإهتلاك ، و الحالة المستقرة.

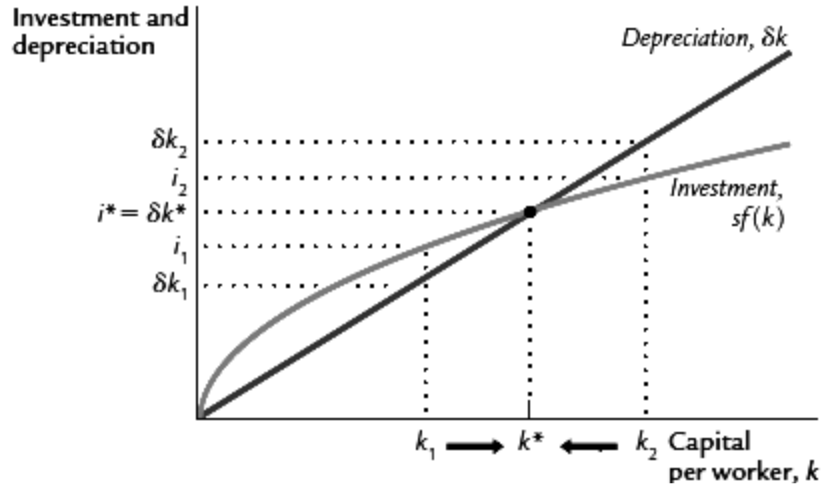

يوضح مخطط Solow أعلاه أنه مع ارتفاع رأس المال لكل عامل ، فإن الناتج يستقر عند نقطة التوازن لكل عامل ويبقى هناك إلى ما لا نهاية أي عندما يتساوى الاستثمار *sf(k)* بكمية *الاهتلاك &k*، ما لم يكن هناك أي تغيير في العوامل الخارجية مثل الحرب أو بعض الكوارث الطبيعية التي تزعج رأس المال لكل عامل ، وهناك عامل آخر يغير مستوى الدولة الثابت لرأس المال وهو التغيير في معدل الادخار لأنه يغير منحنى الاستثمار الجديد لكل عامل.

المكون الوحيد الذي يمكن أن يولد النمو الاقتصادي المستدام هو التقدم التكنولوجي ، يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة إنتاجية العوامل الإجمالية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لكل عامل مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار الجديد وينتقل الاقتصاد إلى حالة رأس مال ثابتة جديدة .

2-4-4 انتقادات نموذج سولو:

- لا يوجد نمو على المدى الطويل ، إذا كان لدى البلدان نفس (g معدل النمو السكاني) ، و (s معدل الادخار) ، و (d معدل استهلاك رأس المال) ، فإن لديهم نفس الحالة المستقرة ، لذلك سوف يتقاربون ، أي أن نموذج سولو للنمو يتنبأ بالتقارب المشروط ، على طول مسار التقارب هذا ، ينمو البلد الأفقر بشكل أسرع.
- البلدان ذات معدلات الادخار المختلفة لديها حالات ثابتة مختلفة ، ولن تتقارب ، أي أن نموذج سولو لا يتنبأ بالتقارب المطلق ، وعندما تختلف معدلات الادخار ، لا يكون النمو دائمًا أعلى في بلد ذات مخزون رأسمالي أولي أقل

تمارين :

- ما هي الفرضيات التى قام عليها نموذج Domar -Harrod ؟ و ماهي الصيغة الرياضية له ؟
- ماهي أهم النقاط التي ركز عليها المربع السحري لكالدور ؟
- ماهي الانتقادات التي وجهت لنموذج (Joan Robinson)
- ما الذي يحدد معدل نمو نصيب العامل في نموذج Solow من الدخل في الحالة المستقرة ؟
- كيف يؤثر الإدخار على مستوى الحالة المستقرة للدخل في نموذج solow؟ و هل يؤثر على معدل نمو الحالة المستقرة ؟

تمرين 1 :

في عام 2010 ، كان لدى دولة ما ، دخل فردي حقيقي 700 دولار ، ما يعادل 2 دولار يوميا . أحسب دخل الفرد في هذه الدولة لعام 2050 مع إفتراض متوسط نمو سنوي:

أ)1 % (سنوي) ، ب % 2 (سنويا) ، ج % 4 (سنويا) ،د 6% (سنويا)

ليكن لدينا مستوى إبتدائي ل PIB الحقيقي في 6 بلدان مساوي ل 100دولار .أحسب PIB لكل بلد وفقا لمعدلات النمو التالية ؟

ماذا تلاحظ ؟

السنوات	PIB الحقيقي مع معدلات النمو المختلفة					
	1	1.5	2	2.5	3	3.5
	100	100	100	100	100	100
1						
3						
5						
10						
20						
30						
50						

قارن بين بلد (1) و البلد (3) بعد مرور 20 عاما ؟

تمرين 2 :

ليكن لدينا إقتصاد ما معبرا عنه بدالة الإنتاج التالية:

$$Y = f(k, L) = k^{0.4}L^{0.6}$$

-أوجد دالة الإنتاج بدلالة نصيب العامل.

-مع إفتراض عدم وجود نمو سكاني و لا تقدم تكنولوجي. عبر عن مستوى الحالة المستقرة لنصيب العامل من رأس المال ، الناتج ، و الإستهلاك بدلالة معدل الإدخار و معدل الإهتلاك.

-لنفترض أن معدل الإهتلاك هو 15 % سنويا . ما هو معدل الإدخار الذي يعظم نصيب العامل من الناتج ؟ و ما هو معدل الإدخار الذي يعظم نصيب العامل من الإستهلاك ؟

-لنفترض الآن أن عدد السكان ينمو بمعدل 2 % سنويا.ماذا يحدث لمستوى الحالة المستقرة لنصيب العامل من الناتج ، رأس المال ، و الإستهلاك ؟

تمرين 4:

ليكن لدينا (A)و (B) لديهما نفس دالة الانتاج التالية :

$$Y= F(K .L) = K^{1/3} L^{2/3}$$

-هل تحمل دالة الإنتاج خاصية ثبات عوائد الحجم ؟ إشرح.

-أوجد دالة الإنتاج بدلالة نصيب العامل.

-لنفترض أن كلا البلدين لا يشهدان نموا سكانيا و تقدما تكنولوجيا و كل عام يهتلك رأس المال بمقدار 20 %

.لنفترض أن البلد (A) يدخر 10 % كل عام، و (B) يدخر 30 % من الناتج

- أوجد مستوى الحالة المستقرة لرأس المال بدلالة نصيب العامل لكل بلد ؟

-أوجد مستوى الحالة المستقرة للناتج و الإستهلاك بدلالة نصيب العامل ؟

الفصل الخامس: الدورات الاقتصادية

الفصل الخامس : الدورات الاقتصادية

تعد الدورات الاقتصادية احدى أهم التقلبات التي تخضع لها الاقتصادات التي تتبع نظام السوق الحر على المستويين المحلي والدولي ، الى جانب التقلبات السنوية ، والتقلبات بعيدة المدى ، وتعد من المشكلات الرئيسة التي تواجه اقتصادات السوق منذ بداية الثورة الصناعية وحتى وقتنا الحاضر ، وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الانتاج ، والتشغيل ، والمستوى العام للأسعار ، وتتفاوت هذه التقلبات في حدتها بين المعتدلة ، والعنيفة.

قبل الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي فان أي انخفاض في النشاط الاقتصادي كان يدعى كسادا) Depression)، ومصطلح الركود (Recession) تطور في هذه الفترة لتمييز الفترات مثل الثلاثينيات عن الانخفاضات الأقل حدة التي حدثت في عام 1910 وعام 1913 ، وهذا قاد الى تعريف بسيط للكساد على أنه ركود يحدث لفترة أطول ولديه هبوط أكبر في النشاط الاقتصادي. و سنتناول فيما يلي :

- ماهية الدورات الاقتصادية
- نظريات الدورة الاقتصادية
- معالجة الدورة الاقتصادية

1- ماهية الدورات الاقتصادية:

بصورة عامة تعد الدورات الاقتصادية سمة مميزة لاقتصاديات البلدان المتقدمة وفي مختلف مراجل تطورها ، وقد ازدادت هذه الدورات تأثيرا منذ بداية نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر حيث في الأعوام (1634-1637) ظهرت أولى التقلبات الاقتصادية في الأسواق الهولندية حيث كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصادات الاوربية تقدما وذلك بسبب اشتداد المضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل، بعد العام 1760 مر الاقتصاد البريطاني بأزمات متعددة.

وتعد الأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي من أصعب وأطول التقلبات الاقتصادية الدورية في تاريخ الاقتصاد العالمي، اذ بعد ست سنوات من ارتفاع أسعار الأسهم بشكل عام وتضاعف مؤشر (داو جونز) خلال الفترة (1920-1926) ، وتزايد معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة وتعاظم الارباح المتراكمة للشركات الكبرى ، ظهر أول هبوط في أسعار الأدوات المالية في اليوم الخامس من أيلول (سبتمبر) من عام 1929 ، ورغم بعض التعويضات للخسائر التي تحملتها الأسواق الا أن بوادر الانهيار الكبير ظهرت فيما بعد وابتداء بأواخر شهر تشرين الأول استقر الركود مع انخفاض الطلب الاجمالي وهبوط المستوى العام للأسعار ، حتى نهاية النصف الأول من الثلاثينيات فمثلا حتى العام 1932 خسر مؤشر (داو جونز) حوالى 90% من قيمته وانخفضت أسعار الأسهم بحوال 99.%

1-1 تعريف الدورة الاقتصادية:يشير مصطلح الدورة الاقتصادية أو دورة الاعمال إلى تقلبات النشاط الاقتصادي على مستوى الإنتاج والتجارة والنشاط الاقتصادي بشكل العام.من جهة اخرى فإن دورة الأعمال هي حركات صعود و نزول وينتقل من حالة النمو و الانتعاش الى حالة الانكماش- عكس الازمة الاقتصادية التي هي حالة اضطراب مفاجئ داخل النشاط الاقتصادي نتيجة اختلال احدى القطاعات الاقتصادية.

و قد وصف فريدريك أنغلز المسيرة التي تحكم تطور الاقتصاد الرأسمالي بحسب مراحل الدورة الاقتصادية، وهي المسيرة التي تقود ذلك الاقتصاد، من أزمة إلى أزمة. و أوضح أن الجمود قد يخيم على الاقتصاد سنين طويلة. فتتعطل القوى المنتجة، وتُبَدَّد كميات كبيرة من المنتجات بسبب الكساد و انخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف. ثم تنشط حركة الإنتاج وتبادل السلع شيئاً فشيئاً، وتتسارع تدريجياً حتى درجة الركض والجموح، ثم تتحول إلى قفزات تشمل الصناعة، والتجارة، و المضاربة، وتبدأ بعدها بالتباطؤ و الانحدار إلى هاوية لا قرار لها.

والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فانتعاش و نهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم طريق التطور الرأسمالي. والمرحلة الرئيسة فيها هي أزمة فيض الإنتاج، فكل أزمة تكمل الدورة السابقة لها، وتؤدي التناقضات المتراكمة في مسيرة تلك الدورة السابقة إلى الانفجار، معبدة الطريق لتوسع الإنتاج في دورة جديدة تنتهي إلى أزمة تالية. وعلى هذا فالدورة تبلغ ذروتها عندما تبدأ الأزمة التالية في دورة جديدة وهي ما يسمى أزمة فيض الإنتاج[1].

[1] جيمس جوارتيني وريجارد استروب، مرجع سابق، ص 288

عليه يمكن تعريف الدورة الاقتصادية على أنها: "تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادى". فيماعرفها آخرون بأنها " تقلبات في النشاط الاقتصادى الكلى مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار." [2]

وقد فسر كينز التقلبات في الدورات الاقتصادية على (أن هناك قوى تدفع مستوى التشغيل و الانتاج في اتجاه الصعود مثلا، الى أن تفقد قوتها تدريجيا وفي نقطة معينة تحل محلها قوى أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس و هو الاتجاه الهابط وهذه أيضا تفقد قوتها تدريجيا لتأتي قوى أخرى تدفع مستوى التشغيل والانتاج القومي في الاتجاه الصاعد ، وهكذا ، و ان لهذه التقلبات درجة من الانتظام من حيث الزمن ود يمومة الحركات التصاعدية والتنازلية وان تعويض الاتجاه الهابط لاتجاه صاعد كثيرا ما يكون فجائيا وبشدة في حين ليس هناك مثل هذا التحول الحاد حين يعوض الاتجاه الصاعد الاتجاه الهابط ، و ان هذه التقلبات تغطي حوالي أربع سنوات ونصف وليست من وحي الصدفة ولكن نتيجة لقوى معروفة)[3]

من هنا فان أهم ما يميز الدورات الاقتصادية هو تعاقب الاتجاهات الهابطة للاتجاهات الصاعدة وبالعكس، ومع اختلاف كل اتجاه من حيث المعدل والتأثير ، يمكن التمييز بين حالتين رئيسيتين للاتجاهات الهابطة ، وهما حالة الركود (Recession)، وحالة الكساد (Depression) ، تمتد الحالة الاولى عادة لستة أشهر أو أكثر أو أقل بقليل ، بينما قد تستمر الحالة الثانية لعدة سنوات ، وتشمل تحولات أشد وأبلغ أثرا من حالة الركود ، حيث يحدث انخفاض حاد في مشتريات المستهلكين وتتراكم مخزونات قطاع الأعمال للسيارات والسلع المعمرة ويهبط الناتج الحقيقي و تتدهور الأرباح وتنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال وينخفض الطلب على العمل.

وللتمييز بين الكساد و الركود علينا النظر الى التغيرات في الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي (GDP Real) ، فالكساد هو أي اقتصاد يحدث لديه هبوط بحيث أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ينخفض بأكثر من 10% ، والركود هو أي انخفاض في النشاط الاقتصادي يكون أقل حدة من ذلك.

2-1 مراحل الدورات الاقتصادية: يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل ،مع وجود اختلاف في مسمياتها و هي[4]:

- **مرحلة الانتعاش : Recovery** وقد سماها البعض التوسع أو الاستعادة. Expansion or Recovery

"وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات ، أما النشاط الاقتصادى في مجموعه فيتزايد ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضائل المخزون السلعي، و تتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من هذا المخزون". ومن سمات هذه المرحلة "توسع ملحوظ في الائتمان المصرفي مع توسع في التسويات والإيداعات. "و تتميز هذه المرحلة ب :

- تكون الاسعار تابثة
- زيادة في النشاط الاقتصادي
- يزداد حجم الانتاج بشكل سريع

---

[2] هوشيار معروف " تحليل الاقتصاد الكلي" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005، ص 231

[3] جيمس جوارتيني وريجارد استروب، مرجع سابق ، ص 290

[4] مصطفى العبد الله "الأزمات والدورات الاقتصادية" ، نقلا عن الموقع الالكتروني http://www.hewar.com/economics :

- زيادة في الدخل و التوظيف
- تراجع في نسب البطالة

•**مرحلة الرواج : Boom** ويطلق عليها القمة" Peak وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلى بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف". في هذه المرحلة الطاقة تصبح مستغلة بالكامل، ويبدأ ظهور النقص فى العمال و بعض المواد الخام الأساسية.

•**مرحلة الأزمة Crisis** وأطلق عليها **مرحلة الركود :Recession** و تتميز بهبوط الأسعار، وينتشر الذعر التجاري ،وتطلب البنوك قروضها من العملاء ،وترتفع أسعار الفائدة ،وينخفض حجم الإنتاج والدخل،وتتزايد البطالة،كما يتزايد المخزون السلعى. ومن سمات هذه المرحلة انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياطي النقدى لدى البنوك وضعف التسويات والإيداعات المصرفية . و تتميز هذه المرحلة بما يلي :

- هبوط في معدل النمو الاقتصادي
- صعوبة في التخلص من فائض الانتاج بسبب ضعف الطلب
- انخفاظ في الاسعار
- تسريح العمال

•**مرحلة الكساد : Depression** و تتسم بانخفاض الأسعار ،وانتشار البطالة ،وكساد التجارة والنشاط الاقتصادى في عمومه. وقد أطلق عليها مصطلح القاع Trough وهي الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادى الذي يصبح سيئاً بدرجة كافية . و تتميز ب :

- توقف النشاطات الاقتصادية
- ارتفاع غير طبيعي في معدل البطالة
- أزمة السيولة عند المؤسسات المالية
- حدوث حالات الافلاس للشركات و البنوك
- الانهيار الاقتصادي

الشكل رقم 1 : مراحل الدورة الاقتصادية

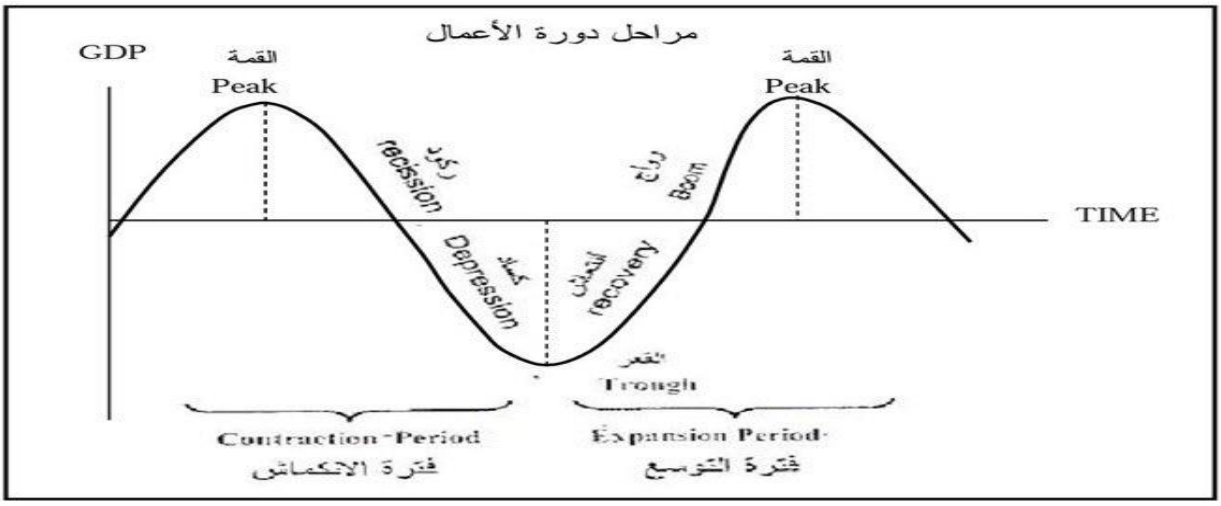

3-1 آلية الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل الدورة:[5] ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ارتباطاً عضوياً بالمراحل الأخرى، و يعدّ الانتقال من الأزمة و الركود إلى الانتعاش فالنهوض حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج الاقتصادي لمواجهة الأزمة من جهة، و بردود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية. ففي مرحلتي الأزمة والركود تنخفض أسعار السلع فيزداد الطلب عليها، وينخفض الإنتاج فيقل العرض ويتكيف مع حجم الطلب، وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق، و من جهة ثانية، تنخفض أسعار عناصر رأس المال الأساسي وأجور العمل فيزداد الحافز عند الرأسماليين لزيادة الاستثمارات. فيتجه التطور نحو الأعلى، و يزداد الطلب على السلع و تميل الأسعار نحو الارتفاع، فيزداد المردود وتنخفض أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف، و يميل الرأسماليون إلى زيادة نشاطهم فيتبدل اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود ويبدأ التحول من الأزمة والركود إلى الانتعاش والنهوض.

الشكل 2 : آلية الانتقال من دورة لأخرى

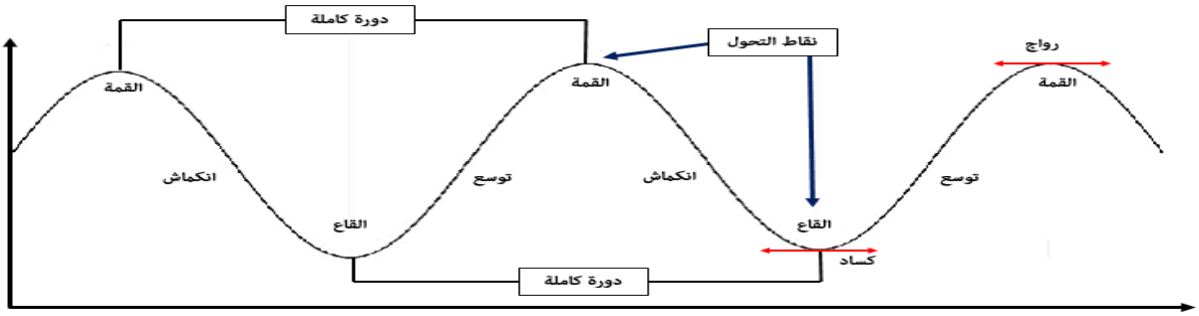

[5] Mike Moffatt "Recession? Depression? What s the difference?" from website: http://economics.about.com/cs/inflation/a/deflation.htm

أما الانتقال من الانتعاش والنهوض إلى الأزمة والركود فيتم باتجاه معاكس تماماً. ففي مرحلة النهوض الاقتصادي يزداد الإنتاج، ويفيض عن حاجة السوق فيصبح العرض أكبر من الطلب، وعندما يبلغ الفارق بينهما حداً معيناً تتجه الأسعار نحو الانخفاض، فيقل مردود المؤسسات، في حين يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وتدني الطلب الفعال مما يقود إلى كساد السلع ويندفع أصحاب رأس المال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة من الركود والأزمة. وهكذا تتناوب مراحل الدورات الاقتصادية. وتختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعاً لاختلاف شروطها بين بلد وآخر أو من وقت إلى آخر. ولكن هناك سمة عامة ملازمة لتطور الدورة هي أن مرحلة الأزمة والركود أطول من مرحلة الانتعاش والنهوض عادة.

إن جذور الدورات الاقتصادية تعود اما الى عناصر خارج النظام الاقتصادي أو الى آليات داخل النظام المعني ، ففيما يخص العناصر الخارجية هناك الحروب والاضطرابات والكوارث التي تنعكس سلبا على الأسعار الدورية للنفط والذهب ، أو تؤثر على موجات الهجرة عبر الحدود وكذلك المدخلات الجديدة للموارد والابتكارات في الانتاج ، فمثلا التضخم الركودي في السبعينيات كان سببه الصدمة النفطية ، وان رخاء التسعينيات كان سببه تطور قطاع التكنولوجيا والمعلومات وبالنسبة للآليات داخل النظام المعني فانها تعتمد على دورات متولدة ضمن النظام الاقتصادي والتي تقوم على مدى فاعلية معدلات المضاعف والمعجل ، حيث أن تحقيق نمو سريع للانفاق الاجمالي ومن ثم الطلب الاجمالي يدفع الناتج الحقيقي الى الارتفاع مما يحفز الاستثمار الصافي الذي يؤدي بدوره الى نمو أعلى للناتج الحقيقي وتستمر العملية حتى يتم استيعاب كامل الطاقة الانتاجية الرأسمالية والقوى العاملة العاطلة، بعدها يأخذ النمو الاقتصادي بالانخفاض مما يخفض الانفاق الاستثماري وتراكم المخزونات مما يدفع الاقتصاد لحالة الركود فيهبط الناتج الحقيقي وينخفض المستوى العام للأسعار.

1-4 مميزات الدورة الاقتصادية: دراسة الدورات الاقتصادية كشفت حقيقتين هامتين لتلك الدورات هما[6]:

•**أنها ذات طبيعة دورية** : حيث وجد أن الدورات الاقتصادية تحدث بشكل دوري وبفترات منتظمة ، وان كانت الفترة الواحدة غير دقيقة الا أن درجة الانتظام كافية لتوضيح دورية الدورات التجارية ، وهناك اجماع بالرأي على أن تلك الدورات تأخذ فترة تمتد من سبع الى عشر سنوات لتكمل دورتها.

•**أنها ذات طبيعة عامة وشاملة**: ان عالم الأعمال هو وحدة اقتصادية واحدة مثل الكائن الحي ، مهاجمة جزء من جسد هذا العالم سيوجه ضربة الى بقية الأجزاء ، فاذا واجهت منشأة اخفاقا أو ركودا فان ذلك معناه أن المنشآت التي تتعامل مع هذه المنشأة لا يمكن أن تبقى غير متأثرة ، وبالتالي ستؤثر هذه المنشآت بدورها على المنشآت الأخرى التي تتعامل معها تجاريا ، وهكذا فان الكساد سيمر من صناعة الى أخرى وسيأتي الوقت الذي تعاني فيه كل الصناعات وكل المناطق والمنشآت في البلد من طوفان الكساد ، ولن ينجو من ذلك الطوفان الا منشآت قليلة.

1-5 **أنواع الدورات الاقتصادية** : يمكننا التمييز بين الأنواع التالية :

[6] https://1ppa.ru/ar/novosti/ekonomicheskie-cikly-ih-osobennosti-i-vidy-vidy-ciklov-stadii-i/

–دورات قصيرة من جوزيف كيتشين. المدة – من 2 إلى 4 سنوات. شرح العالم ذلك بقوله أن احتياطيات الذهب في العالم تتغير باستمرار. كان هذا صحيحًا في العشرينات من القرن العشرين. اليوم ، يشرح العلماء هذه المدة القصيرة للدورة الاقتصادية من خلال وجود تأخيرات مؤقتة (التأخر) في الحصول على الإنتاج اللازم لبيانات النشاط التجاري. على سبيل المثال ، يمكنك إحضار تشبع السوق بسلعة معينة. يتلقى الإنتاج هذه المعلومات في وقت متأخر ، مما يؤدي إلى فرط إنتاج السلع ويخلق فائضا في المستودعات.

–دورة متوسطة الأجل لكليمان جوجلار. تستمر الدورة من 7 إلى 10 سنوات. افتتح الاقتصادي الفرنسي هذه الدورات. يتم توضيح الزيادة في وقت الدورة ليس فقط من خلال التخلف المؤقت مع معلومات الإنتاج ، ولكن أيضا بسبب التأخير في قرارات الاستثمار. وبما أن مستوى تحميل المشروع وحجم السلع يتقلبان ، فقد استكمل يوغلار النظرية أيضاً لأن حجم الاستثمارات في رأس المال الثابت للمؤسسة يتقلب أيضاً ، وهو ما يزيد بالتالي من فترة التأخر.

–دورة سيمون كوزنتس (إيقاعات). افتتح الاقتصاد الأمريكي ، الفائز بجائزة نوبل ، هذه الدورات في عام 1930. وفقا لنموذج دورة حياته ، فإن مدة هذه الفترة هي 15–20 سنة. تمت تغطية تفسير مدة الدورة في تأثير العمليات الديموغرافية (تدفق مستمر للمهاجرين) ، وكذلك التغيرات في صناعة البناء. في ضوء ذلك ، تُدعى إيقاعات كوزنتس أيضاً بـ "الديموغرافية" أو "البناء". حتى الآن ، تعتبر دورات كوزنيتس أكثر "تكنولوجية" ، لأنها ترتبط مباشرة بالابتكارات المستمرة في المجال التكنولوجي.

–الدورات الطويلة ل .Nikolai Kondratiev من 40 إلى 60سنوات. تم فتحها أيضا في 20 sمن القرن 20. وهي تسمى K-waves أو .K-cycles وهي متصلة بمثل هذه الاختراعات الهامة مثل المحركات البخارية والسكك الحديدية والكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي وتقنيات الكمبيوتر وأكثر من ذلك بكثير. أيضا ، يمكن أن يكون للتغييرات الهامة في هيكل إنتاج السلع تأثير على فترة الدورة. و من الممكن أيضًا التمييز بين هذه الأنواع الأطول من الدورات على النحو التالي:

- دورة .Forrester مدة هذه الفترة هي 200 سنة ويفسر من حقيقة أن المواد تتغير وكذلك مصادر الطاقة في الإنتاج.
- دورة توفلر. وفقا لهذا النموذج من دورة الحياة ، فإن مدة الفترة هي 1–2000 سنة. يشرح العالم هذه الدورة بالتطور المستمر للحضارة و إدخال تطورات جديدة للعلماء من الناحية النظرية والعملية.

2– نظريات الدورة الاقتصادية:

لم يتمكن آدم سميث وديفيد ريكاردو من كشف تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العميقة وفهمها التي تظهر في أوضح صورها بالأزمات الاقتصادية الدورية العامة، فقد أكد ريكاردو أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها، مادامت زيادة الإنتاج تؤدي آلياً إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا فلا مكان لفيض الإنتاج العام. وبناء على هذه النظرية لا يمكن

حدوث غير توقف عفوي في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج، وإن القضاء على عدم التناسق هذا حتمي بفعل ميكانيكية المزاحمة. ولكن سيسموندي الذي جاء بعد ريكاردو توصل إلى كشف بعض التناقضات التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي، وإن لم يتمكن من تقويم طبيعتها تقويماً دقيقاً ، وفيما يلي أهم النظريات التي فسرت الدورات الاقتصادية:

•**نظرية المناخ(Climatic Theory**) يقال بأن هناك دورات في المناخ ، حيث لبعض السنوات تكون هناك دورة ايجابية تعقبها دورة سلبية ، التغيرات في المناخ تؤدي الى تغيرات في الانتاج الزراعي ، ولهذا تكون هناك سنوات وفيرة المحاصيل تتبعها سنوات فقيرة المحاصيل ، دورة الانتاج الزراعي تنتج دورة في النشاط الصناعي ، حيث بالنسبة للصناعة فانها تتأثر كثيرا بحالة الانتاج الزراعي.

في نظريات المناخ هناك ما يعرف بنظرية جيفونز للبقع الشمسية (Jevon s sunspot Theory) حيث وفقا لجيفونز فان البقع تظهر على وجه الشمس في فترات منتظمة ، وتلك البقع تؤثر على انبعاث الحرارة من الشمس ، وبالتالي تؤثر على شروط درجة هطول الأمطار.الأمطار تؤثر على الزراعة والتي بدورها تؤثر على الصناعة والتجارة[7].

•**نظرية سيسموندي:** وضع سيسموندي نظرية حول الأزمات الاقتصادية أضحت فيما بعد أساساً قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى. فهو يُرجع الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف، أو إلى عدم إشباعه. وقد استند سيسموندي إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية، واستنتج، أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل. ورأى أن الأزمة نتيجة لاختلال هذا التناسب، أي نتيجة للإفراط في الإنتاج الذي يسبق الاستهلاك. وأن أساس الأزمة يكمن خارج الإنتاج، وخاصة عندما تتوضح في التناقض بين الإنتاج والاستهلاك. وأوضح سيسموندي أن الإنتاج يتحدد بالدخل، وأنه هو الهدف الوحيد لتراكم الإنتاج، لذلك يجب على الإنتاج أن يلائم الاستهلاك. وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين، وقد أكد أيضاً أن توسيع الإنتاج، يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، لأن تضاؤل استهلاك الجماهير، سيقلل من إمكان تصريف الإنتاج ويقلل من إمكان تحقيق أرباح أصحاب رأس المال.وقد حاولت هذه النظرية فيما يبدو أن تعطي تفسيراً ظاهرياً صحيحاً للأزمة، ولكنها لم تبحث في أسباب تدني الأجور ولافي أسباب سوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى حدوث الأزمة[8].

•**النظرية الماركسية:**

يفسر ماركس الأزمات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسة في الاقتصاد الرأسمالي التي تتسبب في حدوث الأزمات الدورية العامة. وأكدت هذه النظرية أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج.

[7] Kewal K. Dewet "Modern Economic Theory", Shyam Lal Charitable trust, New Delhi, India ,21st edition, 1984.p81

[8] رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية. **http://econ.to-relax.net**

ولم تنفِ النظرية الماركسية وجود تناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي، بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الأزمة الدورية، وترى النظرية الماركسية أن تحليل التناقضات العميقة الملازمة لجوهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي يظهر كيف يتم الانتقال الديالكتيكي من إمكان حدوث الأزمات إلى واقعها، إلى حتمية الأزمات في ظل الرأسمالية.

•النظرية الكينزية:

يعتقد كينز أن قوى السوق تميل الى تغذية نفسها ذاتيا مما يدفع الاقتصاد القومي الى الى التقلب بين الكساد والروزاج التضخمي ، اذ يعتقد أن اقتصاد السوق هو متقلب بطبيعته ، فالمضاعف يقوي التغيرات الصغيرة في الطلب الكلي لتؤدي الى تغيرات واسعة في الدخل . ويشتد عدم الاستقرار الناتج عن عمل المضاعف من خلال عمل المعجل ، حيث يؤدي خفض (أو زيادة) الانفاق الاستهلاكي الى تقلبات كبيرة في الانفاق الاستثماري وفقا لمبدأ معجل الاستثمار.

يعد الاستثمار الخاص هو المحرك الرئيسي في نظرية كنز عن الدورة الاقتصادية ، فالتوسع الاقتصادي يزيد بسرعة ليتحول الى رخاء ، لأن الاستثمار يستجيب وينمو بسرعة داعما القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني (مبدأ المضاعف) ، وينتهي الانكماش الاقتصادي بحدوث الكساد ، لأن انخفاضا صغيرا نسبيا في معدل الاستهلاك يؤدي الى خفض معدل الاستثمار الجديد (أثر المعجل) . [9]وتفترض هذه النظرية أن الاستثمار حساس لدرجة تجعله يستجيب لكل تغير في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم فهو يعد القوة المحركة للدورات الاقتصادية. ويجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أن المخزون (الذي هو جزء من الاستثمار) يتقلب خلال الدورة ، ذلك أنه خلال الاتجاه التصاعدي للدورة يميل المخزون الى الانخفاض مادام المنتجون غير قادرين على تلبية الزيادة في الطلب ، والعكس صحيح في حالة الاتجاه النزولي للدورة حيث يرتفع المخزون بشكل كبير بسبب الانخفاض الكبير غير المتوقع في الطلب الكلي.

ويفسر كينز الأزمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها «قانون ميل الناس إلى التوفير». وهكذا يربط كينز السبب الرئيس للأزمة بخصائص طبيعة الإنسان التي لا تتبدل، وفوضى الروح الإنسانية، بدلاً من ربطها بخصائص الاقتصاد الرأسمالي النوعية.

ويوضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائماً عن نمو مجموع الدخل الحقيقي، نتيجة خصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية استخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة (نظرية الاستخدام الكامل). وهو يعتقد أن معالجة الأزمات الاقتصادية لا يتم إلا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تدخلاً فعالاً، عن طريق تنظيم مقدار الاستهلاك العام والتوظيفات، باستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية ورفع معدل الحسم، وغير ذلك.

•النظرية الحديثة (التفاعل مابين المضاعف والمعجل)[10]:

[9] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، السنة الجامعية: 2012–2013،ص ص: 23،24.

[10] https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240358#:~

ان نقطة الضعف الرئيسية في التحليل الكينزي للدورات الاقتصادية كانت في اهماله لتأثير المعجل ، حيث أن المضاعف لوحده لا يستطيع تفسير التقلبات الاقتصادية ، ان التفاعل ما بين المضاعف و المعجل هو الذي يزيد التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي.

إن الارتفاع التلقائي في مستوى الاستثمار الثابت يزيد الدخل بقدر معين ، والارتفاع بالدخل الكلي سيسبب ارتفاعا آخر في الاستثمار من خلال تأثير المعجل ، وعندما يحدث ذلك فان سلسلة من المسببات سترتبط بحلقة مستمرة : الاستثمار يؤثر على الدخل ، والدخل بدوره يؤثر على الخطط الاستثمارية.

3– معالجة الدورات الاقتصادية: يركز الاقتصاديون على مجموعتين رئيسيتين من الاستراتيجيات لمواجهة الدورات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي هما[11]:

3–1 .الاستراتيجية النشطة: وتقوم على تحولات جادة في السياسات النقدية والمالية ، ففي فترات الركود يوجه البنك المركزي أدواته التقليدية (السوق المفتوحة، وسعر الخصم والاحتياطي القانوني) لزيادة عرض النقود وفي نفس الوقت، تقوم السلطات المالية بزيادة الانفاق الحكومي من جانب وتخفيض الضرائب من جانب آخر، والعكس في فترات الرخاء التضخمي، وتنسق هذه السياسات مع أدوات الاستقرار التلقائية والتي بموجبها تتغير مستويات الانفاق الحكومي ومعدلات الضرائب بهدف استقرار الطلب الاجمالي قريبا من مستوى الناتج عند التشغيل الكامل.

3–2 الاستراتيجية غير النشطة: تقر هذه الستراتيجية ان آلية التعديل الذاتي (من خلال أدوات الاستقرار التلقائية) للاقتصاد ستكون كفيلة بتجنب التقلبات الدورية.وتبنى الاستراتبجية غير النشطة على قاعدة النمو النقدي (الثابت) لفريدمان والتي تنص على ان زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي يعني تقلص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي وبالتالي فان السياسة النقدية ستعمل على تفعيل التأثير التحديدي خلال فترة الرخاء التضخمي ، وبالمقابل فان زيادة عرض النقود أكثر من معدل نمو الناتج الحقيقي ستعمل على تعديل الاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم.و هكذا تقوم الاستراتيجية غير النشطة على أسلوب توقف وثم تحرك (Stop and Go) وذلك بدلا من كبح صناع القرار للعرض النقدي بقوة بعد عدة مرات من التوسع ومن ثم زيادة التضخم المتولد مما يدفع الاقتصاد الى الركود.

[11] أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05،2018، ص 6

تمارين :

1- ما المقصود بالدورة الاقتصادية و ماهي مراحلها ؟

2- اعتمادا على الشكل البياني أدناه ، إشرح آلية الانتقال في مراحل الدورة الاقتصادية :

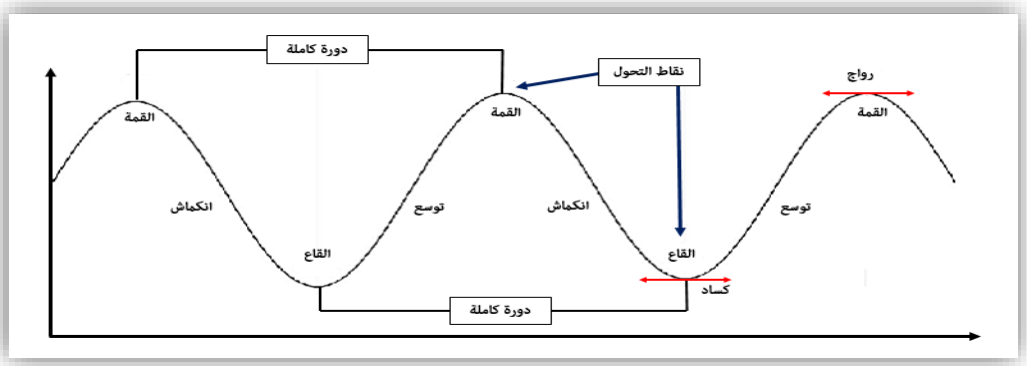

3- وضح مميزات الدورات الاقتصادية و ماهي أنواعها ؟

4- ما المقصود بالنظرية الحديثة للدورات الاقتصادية (اشرح آلية التفاعل بين المضاعف و المعجل)

5- ما هي الاستراتيجيات المعتمدة لمعالجة الدورات (مع شرح مختصر) ؟

قائمة المراجع :

- أبي محمد صبري الوتار ، أثيل عبد الجبار الجومرد ، مدخل إلى الإقتصاد الرياضي ، الموصل ، دار الكتب في جامعة الموصل ، 1993 ، ص219
- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ،الاصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007،
- أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار النشر ، الأردن ، 2017
- أحمد زهير شامية ، النقود و المصارف ،دار زهران للنشر، الأردن ، 1993
- أحمد صقر صقر. (1720–1980). *تاريخ النظرية الاقتصادية –إسهامات النظرية الكلاسيكية –*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية،
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2000
- أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993
- اسماعيل هاشم ، التحليل الاقتصادي الكلي ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، 2014
- أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد05 ، 2018
- إياد عبد الفتاح نسور ، أساسيات الاقتصاد الكلى ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، سنة 2013
- إيمان عطية ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، سنة 2008
- بشير معطيب، الاقتصاد الكلي دروس وتمارين، كليك للنشر، الجزائر، 2008
- بن عطية محمد، دراسة استهلاك العائلات الجزائرية بين 1969–2005، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد التنمية، 2007
- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، 2008–2009
- بونوة زهرة بن يخلف ، " مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي " (بتصرف) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2016
- توفيق عباس عبد عون المسعودي. *الاقتصاد الكلي*. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2010
- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق–دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010
- جون مينارد كينز ، النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود ، ترجمة إلهام عيداروس ، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، سنة 2010
- جيمس جوارتيني ، ريجارداستروب ، الاقتصاد الكلى " الاختيار العام و الخاص " ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1999
- حربي محمد موسى عرقات ، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، سنة 2006 ،
- حركات سعيدة ، مطبوعة بعنوان : الاقتصاد الكلى 2 (محاضرات و تمارين)، جامعة العربي بن مهيدى– أم البواقي –، 2020
- حسام على داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، سنة 2013
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة 3، الأردن : دار وائل، السنة غير مذكورة
- روبرت بارو ، الإقتصاد الكلي ، ترجمة أحمد عساف و علاء الدين صادق ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، سنة 2013
- ريان زين. أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 2005–2014 (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2015،
- سامر عبد الهادى ، شادى الصرايرة ، نضال عباس ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2013
- سعيد بريبش ، الاقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج و تمارين محلولة)، دار العلوم للنشر، 2007
- ضياء مجيد الموساوي : النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998
- طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013
- العايب وليد ، محاضرات اقتصاد كلي دولي، المحاضرة 03/ التوازن في ظل نموذج IS–LM ،جامعة برج بوعريريج، الموسم الجامعي 2013– 2014
- عبد الرحمان عبد الفتاح، و محمد عبد العظيم، *الاقتصاد الكلي –الاختيار العام والخاص–*. الرياض: دار المريخ للنشر،1999
- عبد الرحيم فؤاد الفارس ، وليد إسماعيل السيفو ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، سنة 2015

- عبلة عبد الحميد البخاري. *التنمية والتخطيط الاقتصادي –نظريات النمو والتنمية الاقتصادية*. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.،2009
- عمر صخرى، التحليل الاقتصادي الكلى " الاقتصاد الكلى " ، الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 2008
- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار خوارزم العلمية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2015
- فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، عالم الكتب الحديث (للنشر و التوزيع) ، عمان ، الأردن ، سنة 2008
- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، السنة الجامعية: 2012–2013
- ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002–2003
- ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002–2003
- مايكل أبدجمان، الإقتصاد الكلى " النظرية و السياسة " (بتصرف)، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ، سنة 1999
- محمد الشريف إلمان : محاضرات في التحليل الاقتصادى الكلي ، منشورات برتى ، الجزائر، 2008
- محمد العربى ساكر ، محاضرات فى الاقتصاد الكلي المعمق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، سنة 2003
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي. ، منشورات حلبي الحقوقية،الجزء الثاني ، لبنان ، 2001
- محمد صالحي، الإقتصاد الكلي، مطبوعة جامعية، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل، الجزائر ، 2018–2019
- محمد عبد المؤمن ، التحليل الإقتصادي الكلى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، سنة 2008
- محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي (الجزء الأول : الاسس النظرية) ، دار أسامة ، سنة 2004
- محمد كريم قروف، مطبوعة مستوفاة لمقياس الاقتصاد الكلي 02، محاضرات مدعمة بتمارين تدريبية ، جامعة أم البواقي، 2016/2017
- محمود حسن الوادى ، أحمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن ن سنة 2009
- محمود حسين الوادى ، أحمد عارف العساف ، الإقتصاد الكلى ،الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عما ن، الاردن ، سنة 2009
- مروان عطون ، النظريات النقدية، دار البغث للطباعة والنشر، الجزائر ،1989
- مفتاح صالح ، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ، 2005
- نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان القطف ، الاقتصاد الكلي (مبادئ و تطبيقات) ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، سنة 2006
- هوشيار معروف " تحليل الاقتصاد الكلي" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005
- يوجين ديليو ، سلسلة ملخصات شوم (النظرية الاقتصادية الكلية " نظريات و مسائل " ، ترجمة ، محمد رضا العدل ، رضوان عبد العزيز ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1984

- Agénor, P. and Montiel, *Development Macroeconomics*.3rd Ed., Princeton:Princeton University Press. 2008
- Andrew, Dunnett. "Understanding the Economy".4th Edition , Longman 1998.
- Arestis, J. McCombie and R. Vickerman (eds.), *Growth and Economic Development: Essays in Honour of A. P. Thirlwall* (Cheltenham: Edward Elgar)
- Arestis, J. McCombie and R. Vickerman (eds.), *Growth and Economic Development: Essays in Honour of A. P. Thirlwall* (Cheltenham: Edward Elgar)
- Barro, R. and Sala-i-Martin, X. *Economic Growth*, 2 nd Ed, Cambridge, MA: McGraw-Hill.,2004
- Barro, R.J. (1997)."Determinants of Economic Growth, A Cross-Country Empirical study". MIT Press,Cambridge,MA.1997

- Bosserelle, E. *Croissance et fluctuation* . Paris: Edition Dalloz.1994
- Dixon, R. J. and A. P. Thirlwall ,A Model of Regional Growth Rate Differences on Kaldorian Lines, *Oxford Economic Papers*, Vol. 27 ,2014
- Domar , E (1946)." Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment". Econometrica 14(April),
- DON Patinkin : Money , interest and prices, 2nd , ed , 1999
- DON Patinkin : Money , interest and prices, 2nd , ed , 1999
- Engene .A .Diulio, Macroeconomie, Traduction de George poudiere, paris: Mc Growhill, 2016
- Etienne Lehmann & Sébastien Lotz, Macroéconomie : Notes de cours, dirigé vers Licence(1ere année, 1er semestre), AES Université Panthéon-Assas Paris, 2005
- F. R .Glahe, macro economics , theory and policy, 2nd,ed , MCR aw Hill, 2001
- F. R .Glahe, macro economics , theory and policy, 2nd,ed , MCR aw Hill, 2001
- Harberger, A.C.(1998)."A Vision of Growth Process". The American Economic Review,Vol88.
- Harrod , R. F(1948). " Toward a Dynamic Economics :Some Recent Development of Economic Theory and Their Application to Policy". MacMillan Press Ltd, London.
- J .s Duesenbery ; income, saving and the theory of consumer, Behaviour, havard university press,1949
- J.Barro Robert ،Sala-i-Martin Xavier, *Economic Growth*.London: The Mit Press.2004
- Jaque lecaillon, analyse macro-economique, ed cujas, paris, 2017
- Jean –paul ; theorie macroeconommique et monetaire, ed economica, tome1, paris ,2018
- Kaldor, N. (1961)."Capital accumulation and economic growth". King`s College, Cambridge. MacMillan and CoLTD
- Kenneth F.walliS,Topics in applied econometrics , London ,gray mills publishing ,1999
- Kewal K. Dewet "Modern Economic Theory", Shyam Lal Charitable trust, New Delhi, India ,21st edition, 1984
- Michel Devoly, Theories macroéconomiques, fondement et Controverses Paris:Masson édition,2014
- Neantro , Saavedra-Rivanoa & Joanilio Rodolpho Teixeiraba , Magic hypercube and index of welfare and sustainability , Economia ,2017, Vol. 18
- Pesaran , M. H. Shin and Smith R. J. "Round Testing Approaches to the Analysis of Long Relationships". Journal of Applied Econometrics .2001
- R.G Evans ،S Grail Morgan و،C Hertzman .Social and economic diimentions of an aging population .*Canadien journal on aging*. 2001
- Setterfield, M, History versus Equilibrium and the Theory of Economic Growth,*Cambridge Journal of Economics*, Vol. 21,2017
- Solow ,R.M.(1956."A Contribution of the Theory of Economic Growth". Quarterly Journal of Economics. Vol 70 No 1.
- Solow, R.M.(1957)."Technical Change and Aggregate Production". Review of Economics and Statistic. No 39
- Thirlwall . A(1999). "Growth and Development". 6th Edition , MacMillan Press Ltd , London
- Thirlwall, A. P. Commentary on Kaldor's 1970 Regional Growth Model, *Scottish Journal of Political Economy,2013*

مواقع الانترنت :

- مهدي خليل شديد درويش المعموري،الطلب على النقود وأثر الأرصدة الحقيقية(أثر بيجو)، المحاضرة السادسة،كلية الادارة والاقتصاد، تاريخ الإصدار: 2018/06/10، تاريخ الاطلاع:2021/06/12،ص: 2/2: www.uobabylon.edu.iq
- رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية. http://econ.to-relax.net
- مصطفى العبد الله "الأزمات والدورات الاقتصادية" ، نقلا عن الموقع الالكتروني http://www.hewar.com/economics :
- Mike Moffatt "Recession? Depression? What s the difference?" from website: http://economics.about.com/cs/inflation/a/deflation.htm
- https://1ppa.ru/ar/novosti/ekonomicheskie-cikly-ih-osobennosti-i-vidy-vidy-ciklov-stadii-i/
- https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240358